ISN=252680

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بير زيت
كلية الدراسات العليا
برنامج الدراسات الدولية

Thesis
DS
128.2
.S87
2003

الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة في عملية السلام منذ أوسلو

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

صالح عمر سرور

مكتبة جامعة بير زيت
41617
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

إشراف: د. هشام احمد فرارجة

لجنة المناقشة

د. هشام احمد فرارجة

د. ايمن يوسف

د. هيلغا باومغرتن

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية
من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت- فلسطين
لعام 2002- 2003

الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة في عملية السلام منذ أوسلو

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

صالح عمر سرور

تاريخ مناقشة الرسالة

الاربعاء الموافق 2003/1/22

لجنة المناقشة

د. هشام احمد فرارجة

د. ايمن يوسف

د. هيلغا باومغرتن

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية

من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت- فلسطين

لعام 2002- 2003

إهـــــــــــــــداء

إلى والدي ووالدتي رمز العطاء والتضحية، والى زوجتي وطفلتي نور التـــي أعطتني الأمل في المستقبل، والى الشعب الفلسطيني الصابر المرابـــط علـــى أرضه، والى كل الشهداء الذين قدموا دمائهم رخيصة مـــن اجـــل أن تحيـــا فلسطين.

شـــــكر

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وخالص العرفان للدكتور هشام احمد فرارجـــه لما بذله من جهد ووقت في توجيهي، كما أتقدم بالشكر لأســـاتذتي الأفـــاضل أعضاء لجنة المناقشة الدكتور ايمن يوسف والدكتورة هيلغا باومغرتن.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من الأخ الدكتور احمد ابودية، والاخ صالح علـــى حبازي، والاخ عنان حمد مدير مكتبة المجلس التشريعي الفلســـطيني، والأخ عبد الرحيم طه، عما بذلوه من جهد، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم فـــي إنجاز هذا البحث .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	1
الفصل الأول:- الدبلوماسية	12
أولا: مفهوم الدبلوماسية.	12
ثانيا: الدبلوماسية من ادوات السياسة الخارجية	15
ثالثا: مراحل تطور الدبلوماسية	22
رابعا: أجهزة العلاقات الدبلوماسية	28
الفصل الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية لمحة تاريخية	41
أولا: مرحلة ما قبل إنشاء م. ت.ف.	41
ثانيا: مرحلة قيام م.ت.ف	49
الفصل الثالث: الدبلوماسية الفلسطينية السرية	68
أولا: الدبلوماسية السرية ما قبل أوسلو	68
ثانيا: دبلوماسية أوسلو السرية	74
الفصل الرابع: الدور الدبلوماسي لمؤسسات السلطة الفلسطينية	91
أولا: تأثير اتفاقية أوسلو على العمل الدبلوماسي الفلسطيني	92
ثانيا: القيادة الفلسطينية	94
ثالثا: وزارة التخطيط والتعاون الدولي	98
رابعا: المجلس التشريعي الفلسطيني	105
الفصل الخامس: دبلوماسية القمة	121
أولا: قمة واشنطن	122
ثانيا: قمة واي ريفر	126
ثالثا: قمة كامب ديفيد	132
الخاتمة	146

Abstract

With the fall of Palestine as an easy prey in the hands of the Zionist movement, and the establishment of the state of Israel on its debris, the role of the traditional Palestinian leadership vanished due to the abject failure of rescuing the country. The reason for this failure is the absence of a clear national program for this leadership, as well as the differences among them. The vanishing and disappearing of this leadership led to the creation of a new Palestinian leadership within the PLO, which has taken the task to bring consideration and respect to the Palestinian cause through armed struggle to liberate the land, as well as the intensified diplomatic activity, to bring the name of Palestine back to the political arena.

The diplomacy of the PLO achieved many accomplishments on the international level, such as membership in the United Nations, and establishments of relations with many countries. In return of this, the PLO made a lot of concessions, such as recognition of UN resolutions 242 and 338, through which the PLO tried to establish a channel of communications with the USA. However, the channel between the PLO and the US Administration has been closed after the operation conducted by Abu Al-Abases group near the Israeli beaches.

The second Gulf War aggravated the problem of the PLO, due to its sympathetic stance with Iraq. As a result, it has been made absent from the Madrid Peace Conference and Washington negotiations.

The Palestinian leadership recognized that this situation would increase its isolation. Accordingly, it tried to contact the Israeli side through the Norwegian, which lead to the Gaza – Jericho Agreement.

The Palestinian diplomacy considered this agreement as a step on the way to realize national objectives. It has opened many of the closed doors in its face, particularly the USA, which sponsored the historical ceremony in Washington on September 13, 1993.

By the end of the ceremony the implementation phase started and faced many difficulties, particularly the Israeli government's evasion of implementing the agreement. This pushed the Palestinian presidency, the International Cooperation Ministry, and the Palestinian Legislative Council to pressure the Israeli government in order to implement the agreements. However, if failed in attaining this purpose due to the nature of relationship between Israel and the USA. The Palestinian diplomacy suffered from the biased position of the USA, which provided coverage and support to the Israeli actions. This revealed that the United States in not serious in pressuring Israel to honor and implement the agreed upon agreements.

In most cases, the USA used to call both parties to a summit in Washington to solve differences between them. But, Israel evades and escapes from the commitments it made in the summit. This is made the peace process undergo in a series of consecutive crisis.

However, the Palestinian diplomacy considered the agreements signed with the Israeli side as interim agreements, therefore its position was a flexible one. The Palestinian side hesitated towards the invitation of the USA, which was based on a request from the Premier of the Israeli government Ehud Barak, to participate in a summit in Camp David, in order to reach a final settlement to the conflict. The Palestinian side believed that the summit would fail, because of the deep and wide gap between the positions of both parties.

In response to pressure, the Palestinian side attended the summit, which faced an inevitable failure, due to the proposals made by the Israeli side. The Palestinian rejected these proposals as they do not comply or match the Palestinian demands. The USA exercised its pressure on the Palestinian side to accept the Israeli suggestions, but the Palestinians refused to do. The Palestinians were not ready to accept less than 22% of Palestine, as well as exchange of land in quantity and quality. All of this led to putting the blame on the Palestinians for the failure of the summit. The end of the summit witnessed a new and different stage of the conflict between the Palestinians and Israelis, which include confrontations between them until today.

" القوة عامل حاسم في دراسة السلوك الانساني، فالانسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي الا عند الموت، والعهود او المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست الا كلمات لا طاقة لها على حماية الانسان"

توماس هوبز

مقدمة:

تناقش هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة في عملية السلام وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ اتفاق أوسلو عام 1993 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حتى بداية أحداث انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، ودور الدبلوماسية الفلسطينية في كسب مواقف هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية.حيث تركز الدراسة على الولايات المتحدة القوة الرئيسة في العالم واللاعب الأساسي في عملية السلام، كذلك الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من الداعمين الرئيسيين للسلطة الوطنية اقتصاديا، وان كان على المستوى السياسي ما زال يلعب دورا خجولا، مما دفع الدبلوماسية الفلسطينية لتكثيف جهودها لتحريك الدور الأوروبي وتنشيطه حتى لا تنفرد الولايات المتحدة بلعب دور الراعي الوحيد، فالسلطة الفلسطينية تعول كثيرا على الدور الأوروبي.

إن الدراسة تقف عند المتغيرات التي مرت بها الدبلوماسية الفلسطينية خلال العقود الماضية، والتي كانت حافلة بالتطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية، فكان للانتداب البريطاني ودعمه للهجرة اليهودية إلى فلسطين والوعود التي قطعها على نفسه عظيم الأثر في بروز القيادات الفلسطينية. حيث بدأت الجماهير تلتف حولها مطالبة باستقلال فلسطين وإنهاء الاستعمار، وتطلب ذلك من القيادة الفلسطينية دورا دبلوماسيا نشطا لكسب الرأي العام العالمي، وقد دفع ذلك بعض القيادات الفلسطينية إلى إنشاء قنوات اتصال مع دول وجهات خارجية، إلا أن هذه الجهود لم تمنع احتلال فلسطين وقيام دولة إسرائيل على أنقاضها.

ولغياب المقومات الأساسية لدى الشعب الفلسطيني للعب دور فعال أو مؤثر على الساحة الدولية، من خلال القوة العسكرية أو الاقتصادية، فقد كان لا بد للعامل الدبلوماسي أن يساهم بدور كبير في وضع قضية فلسطين ضمن الاهتمامات الرئيسية والقضايا الهامة على المستوى الدولي.

وتتعرض الدراسة لذلك من خلال سعي منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشائها إلى الاعتراف العربي والدولي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وإجراء اتصالاتها الدولية لتقوية موقفها. وقد ساهم وجود قطبين دوليين في مرحلة الحرب الباردة في كسب القضية الفلسطينية الكثير من الإنجازات.

وقد انصب اهتمام منظمة التحرير حول إقامة علاقات لها مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي سابقا لما تمثله هاتان الدولتان من مكانة على المستوى الدولي، وأخذت في إجراء الاتصالات معهما. وكانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير اعترافا كاملا كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وقد منحت مكتبها في بكين الحصانة الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية، وكان لهذا الاعتراف أهمية كبيرة حيث أدى إلى تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة، كما كانت أول دولة أجنبية توجه دعوة رسمية لرئيس منظمة التحرير السابق احمد الشقيري عام 1965 لزيارتها.

أما الاتحاد السوفيتي فقد زاره رئيس منظمة التحرير اللاحق السيد ياسر عرفات عام 1971، وهي أول زيارة علنية إلى الاتحاد السوفيتي. واستمرت منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق المكاسب الدبلوماسية خاصة دخولها الأمم المتحدة عام 1974 كعضو مراقب، إضافة إلى محاولتها الاستفادة من إقامة علاقات مع أوروبا لفك الحصار المفروض عليها

بعد كامب ديفيد الأولى بين مصر وإسرائيل عام 1978، وذلك من خلال الزيارة التي قـــام بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى فينا عام 1979، وكانت أول زيارة له لعاصمة في أوروبا الغربية.

وفي مرحلة الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر عام 1988 اعترفت معظـم دول العالم بها، كما بدأت المنظمة في إقامة علاقات دبلوماسية مع كثير من دول العالم، وإقامـــة سفارات وممثليات لديها.

كما تبرز الدراسة المتغيرات التي مرت بها م.ت.ف بعد حرب الخليج الثانية، حيث أصيبت أجهزت المنظمة بالشلل نتيجة لموقفها المتعاطف مع العراق، كما أدت إلى عزلها عربيـــا ودوليا. وقد فرضت عليها الأزمة التي تمر بها إلـــى إجـــراء الاتصـــالات مـــع الجـــانب الإسرائيلي عبر الوسيط النرويجي، وهو ما كان نتيجتها توصل الجانبان لاتفاق سمي(غزة – أريحا أولا).

وشكلت المرحلة التى أعقبت التوقيع على اتفاق أوسلو بتاريخ 1993/9/13 نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية بولادة أول كيان فلسطيني على ارض فلسطينية، وان كان اتفـــاق أوسلو لم يعط للسلطة الوطنية الفلسطينية حق ممارسة العلاقات الخارجية إلا فـــي إطـــار منظمة التحرير التي تمارس العلاقات الخارجية باسم السلطة الوطنية، إلا انه سمح بفتـــح مكاتب تمثيلية للدول الأجنبية على أراضيها. ورغم ذلك فقد اصبح للسلطة مؤسساتها التي تقوم بعملها الدبلوماسي، ومن أبرزها وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تتشـــكل مـــن العديد من الدوائر لمتابعة العلاقة الخارجية الفلسطينية، كذلك المجلس التشريعي الفلســطيني

الذي شكل العديد من اللجان، منها اللجنة السياسية التي تتابع الوضع الفلسطيني الداخلي والعلاقات الخارجية .

هذا الوضع الجديد اختلف عن الوضع السابق بحيث أصبحت هناك مؤسسات رسمية تساهم في العمل الدبلوماسي الفلسطيني وتقوم باستقبال وفود وتزور دول وتجتمع مع رؤساء وقيادات دولية وبرلمانات دولية شارحة لها الوضع الفلسطيني، وما آلت إليه عملية السلام.

كما تقف الدراسة عند التطورات التي مرت بها العملية السلمية بعد أوسلو، بعد التوقعات التي افترضها البعض من أن مرحلة جديدة قد بدأت، لكن العملية السلمية تعثرت من خلال الممارسات الإسرائيلية، ومحاولتها فرض شروطها على الجانب الفلسطيني خلال المفاوضات، وآخرها ما حصل في قمة كامب ديفيد التي انتهى بها المطاف إلى الفشل.

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع هام وهو الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة في عملية السلام، وذلك من خلال دراسة وتحليل الوضع الفلسطيني وعلاقة الفلسطينيين بالعالم، وطبيعة الوضع الفلسطيني المرتبط بالتطورات الإقليمية والدولية، كما وتظهر مدى قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على تحقيق أهدافها، ومكامن القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى طريقة تعاملها بعد اتفاق أوسلو مع العديد من القضايا الهامة والتي تمس جوهر القضية الفلسطينية، ومن أهمها قضايا الحل النهائي.

كما أن العامل الدبلوماسي هو جزء من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، ومحاولة كلا الجانبين كسب ود الأطراف الدولية كل إلى جانبه، وهو ما يتطلب من الفلسطينيين دورا دبلوماسيا نشطا ومكثفا لمطالبة هذه الأطراف الدولية بممارسة الضغوط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات التي تم توقيعها

والتي لم تلتزم بها إسرائيل،ونقل صورة واضحة للوضع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل سياسة الحصار والإغلاق التي تقوم بها إسرائيل.

إن عدم توصل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق نهائي يحل كافة القضايا، يدفع الجانب الفلسطيني إلى بذل جهد دبلوماسي كبير، خاصة أن معظم قضايا المفاوضات النهائية تعتبر قضايا جوهرية، وتمس عمق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها تأتى في ظل عدم توفر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بصورة شاملة من جميع جوانبه، فالدراسات المتوفرة تناولت الموضوع بعمومية باعتباره أحد أبعاد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبذلك لم تعط البعد الدبلوماسي الأهمية المطلوبة. فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت جزء بعينه من الدبلوماسية الفلسطينية من خلال بعض الكتب والدوريات.

فبعضها تناول الاتصالات السرية الفلسطينية الإسرائيلية، وآخرين تناولوا اتفاق أوسلو والصعوبات التي تواجهه، وآخرين تناولوا قمة واي ريفر والضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية والإسرائيلية على الجانب الفلسطيني للقبول بالمقترحات الأمريكية.

وبهذا يمكن القول أن الدراسات لم تقدم قراءة شمولية للدبلوماسية الفلسطينية خلال مراحلها المتعددة مثلما تقدمه هذه الدراسة، والتي تتناول الموضوع من جميع جوانبه، من خلال تحليل العمل الدبلوماسي الفلسطيني خلال ما يزيد عن قرن، والمكاسب التي حققها والاخفاقات التي مني بها وتأثيرها عليه. وبذلك تساهم هذه الدراسة في وضع صورة متكاملة أمام القارئ لتطور العمل الدبلوماسي الفلسطيني واستشراف مستقبله.

ولذا فان لأهمية الموضوع ولطبيعة الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وعدم تطرق الباحثين لهذا الموضوع بشكل مفصل خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي تمخض عنه قيام سلطة وطنية فلسطينية، لها علاقات خارجية، ولديها ممثليات دولية معتمدة، السبب الرئيس لاهتمام الباحث بهذا الموضوع، كما أن لطبيعة عمل الباحث في اللجنة السياسية في المجلس التشريعي له أيضا دور في اختيار الموضوع كونه يقع ضمن اهتمامات اللجنة السياسية في المجلس، كما ويساهم في تطوير العمل وإثراء المعرفة.

وتتمثل الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها في تحديد الدور الدبلوماسي الفلسطيني والصعوبات أو المشاكل التي يعاني منها، وإلقاء الضوء على الأجهزة القائمة على تنفيذها. كما أن الدراسة تهدف إلى التعرف على الدور الدبلوماسي الفلسطيني في ظل عملية السلام المتعثرة، وفي ظل النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الداعم الرئيسي لإسرائيل، والانعكاسات التي تترتب على ذلك، وإلى تحديد البدائل المتاحة أمام الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة.

إن هذه الدراسة تحاول الإجابة على العديد من التساؤلات.

1. هل ساعدت مؤسسات السلطة الفلسطينية في دعم الأداء الدبلوماسي الفلسطيني؟
2. ما هي الصعوبات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية بعد أوسلو؟
3. ما هو اثر عملية السلام على الدبلوماسية الفلسطينية؟
4. كيف تعاملت الدبلوماسية الفلسطينية مع الدور الأوروبي ومع الولايات المتحدة الراعي الوحيد لعملية السلام والمنحاز إلى إسرائيل؟

5. كيف تعاملت الدبلوماسية الفلسطينية مع الضغوط التي مورست عليها خلال قمة واي ريفر وكامب ديفيد؟

6. هل نجحت الدبلوماسية الفلسطينية على مدى سنوات عملية السلام في إقناع دول العالم بعدالة قضيتها ؟

وتقوم الدراسة على فرضية تقول:

العلاقة الإستراتيجية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة وإسرائيل من جهة أخرى أثرت سلبا على نشاط الدبلوماسية الفلسطينية تجاه هذه الدول.

ويرتبط بهذه الفرضية العديد من المؤشرات:

- فرغم توقيع الاتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يرون في إسرائيل بأنها قلعة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وخط الدفاع الأول أمام الأصولية الإسلامية.

- وضعف التأثير على صانعي القرار في هذه الدول من خلال عدم وجود لوبي ضاغط سواء كان فلسطينيا أو عربيا وحتى إسلاميا قلل من حركة الدبلوماسية الفلسطينية، إضافة لعدم توفر الكادر الدبلوماسي الفلسطيني المدرب والمتمرس.

وجد الباحث من الضروري اللجوء إلى فكرة التكامل المنهجي بحيث يمكن الاستفادة من المناهج المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية، وما تقدمه من أدوات تحليل لتحقيق دراسة متكاملة لهذه الظاهرة والإلمام بكافة متغيراتها وجوانبها المختلفة وتفاعلاتها مع الظواهر المحيطة، ومن ثم ستعتمد الدراسة بشكل كبير على المناهج التالية:-

1.المنهج التاريخي:- يعتبر مختبر العلوم الاجتماعية، ومن اجل دراسة الحاضر لا بد للعودة للماضي من اجل تسهيل دراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ويعتبر هذا المنهج ذا أهمية كبيرة في موضوع الدبلوماسية الفلسطينية على أساس أن الدبلوماسية الفلسطينية المعاصرة هي امتداد للدبلوماسية السابقة، كما يمكن من خلال هذا المنهج معرفة ودراسة أسباب نجاح الدبلوماسية الفلسطينية أو فشلها، ومعرفة أسباب ونتائج سياسة معينة تقوم بها منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية فيما بعد، وذلك من خلال أن لكل موقف دولي طبيعته وخصائصه المتميزة، وان مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو.

2.منهج تحليل النظم السياسية: يعتبر هذا المنهج الإطار لتحليل النظام السياسي باعتباره دائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، في الوقت الذي تتم فيه عملية التغذية الراجعة بالربط ما بين المدخلات والمخرجات. فمن خلال هذا المنهج سيحاول الباحث دراسة التأثيرات التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية مما يدفعها إلى القيام بتحركات دبلوماسية، سواء كانت هذه التأثيرات من المحيط الداخلي الفلسطيني أم من المحيط الدولي، وكل هذه المؤثرات يتم هضمها لتخرج ويعبر عنها بقرارات ومواقف تتخذها السلطة الفلسطينية، سواء كانت هذه القرارات والمواقف الاستمرار في سياسة معينة أو تعديلها أو حتى التخلي عنها، استجابة للمؤثرات التي تحاول السلطة الفلسطينية التقليل أو التخفيف من شدة وطأتها عن طريق العمل الدبلوماسي.

واجهت الباحث العديد من الصعوبات التي كان أهمها قلة المعلومات المتوفرة حول بعض المواضيع قيد البحث، كوزارة التعاون الدولي التي تعذر الحصول منها على أية معلومات تتعلق بطبيعة عملها ودورها على صعيد العمل الدبلوماسي، إضافة لصعوبة إجراء

مقابلات مع شخصيات فلسطينية لها علاقة بالعمل الدبلوماسي لطبيعة الظروف القاهرة، أو عدم التعاون أحيانا أخرى.

تتضمن هذه الدراسة خمسة من الفصول التي تناقش موضوع الدبلوماسية الفلسطينية من كافة جوانبها.

- الفصل الأول:- الدبلوماسية.

يتناول هذا الفصل الدبلوماسية التي تعتبر من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، سواء في المرحلة التقليدية أو الحديثة، وتطور العمل الدبلوماسي من دبلوماسية الشخص الواحد وهو رئيس الدولة إلى الدبلوماسية المنظمة القائمة على المؤسساتية، كما يستعرض هذا الفصل المؤسسات والأجهزة القائمة على تنفيذها .

- الفصل الثاني:- الدبلوماسية الفلسطينية لمحة تاريخية.

يتعرض هذا الفصل إلى الدبلوماسية الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين إلى بداية إجراء الاتصالات السرية ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في النرويج، من خلال العوامل التي ساهمت في تطور الدبلوماسية الفلسطينية من فترة الانتداب البريطاني إلى الاحتلال الإسرائيلي إلى مرحلة إنشاء م.ت.ف، إضافة إلى الأهداف التي يسعى الفلسطينيون لتحقيقها، والمكاسب التي حققها الفلسطينيون والصعوبات التي واجهتهم.

- الفصل الثالث:- الدبلوماسية الفلسطينية السرية.

يحاول الباحث الوقوف عند المفاوضات السرية التي جرت بين م.ت.ف والعديد من الشخصيات اليهودية ما قبل اتفاق أوسلو، من خلال التطرق للدوافع والأسباب، إضافة للنتائج التي توصل إليها الجانبين.

كما يتناول المفاوضات السرية بين م. ت. ف وإسرائيل بالتفصيل في أوسلو، من خلال دوافع الطرفين لفتح قناة سرية والتي كان نتيجتها التوصل إلى اتفاق غزة أريحا أولا. والوقوف عند المكاسب التي حققها الطرف الفلسطيني، والتنازلات التي قدمها للجانب الإسرائيلي، إضافة للموقف العربي والدولي حيال الاتفاق.

- الفصل الرابع:- الدور الدبلوماسي لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يتطرق إلى بعض الأجهزة الفلسطينية التي تقوم بممارسة العمل الدبلوماسي وعلى رأسها القيادة الفلسطينية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي إضافة للمجلس التشريعي الفلسطيني، موضحا طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات والتضارب في الأداء ما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات م. ت. ف، وتأثير اتفاقية أوسلو على النشاط الدبلوماسي الفلسطيني، كما ويتطرق إلى دور هذه المؤسسات في العمل الدبلوماسي الفلسطيني والمكاسب التي حققتها.

- الفصل الخامس:- دبلوماسية القمة.

يتناول هذا الفصل القمم التي عقدت بين الفلسطينيين والإسرائيليين بمشاركة دولية سواء للتوقيع على اتفاقيات أو لإجراء مفاوضات. ويبرز دور الأطراف الدولية ومدى تأثيرها على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى كيفية تعاطي الدبلوماسية الفلسطينية مع هذه المؤثرات والضغوط التي تعرضت لها القيادة الفلسطينية، كما يستعرض النتائج التي تمخضت عنها هذه القمم.

وتختتم هذه الدراسة باستعراض التطورات والتغييرات التي أثرت على الدبلوماسية الفلسطينية خلال العقود الماضية، واستشراف مستقبلها، للخروج بدراسة متكاملة تضع

أمام القارئ صورة واضحة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني خلال ما يزيد عـــن قــرن مــن الزمن.

الفصـــل الأول
الدبلـــوماسية

مارست الأمم والشعوب الدبلوماسية منذ القدم من خلال الاتصالات التي كانت تجريها فيما بينها، كان ذلك في أوقات السلم أو أوقات الحرب . لكن الدبلوماسية لم تكن على قدر كبير من التقدم، لذا مرت بمراحل متعددة تطورت خلالها من دبلوماسية الشخص المتفرد إلى الدبلوماسية المنظمة والمؤسساتية.

يتناول هذا الفصل مراحل تطور الدبلوماسية ومفهومها عبر العصور وعلاقتها بالسياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال التطرق لتعريف الدبلوماسية وتطور العمل الدبلوماسي من العصر اليوناني إلى عصرنا هذا، مع التركيز على فترة ما بعد عصر النهضة في أوروبا، كما يتناول الفصل دراسة أجهزة العلاقات الدبلوماسية سواء المركزية أو الفرعية.

أولا: مفهوم الدبلوماسية.

ساهم التطور المتسارع الذي شهده العالم وتشابك المصالح الدولية وعدم قدرة الدول على العيش بمفردها وبمعزل عن العالم، في اهتمام الأمم بالدبلوماسية والعلاقات الدولية من اجل تلبية احتياجاتها وتحقيق مصالحها. وقد تطورت الدبلوماسية مع مرور الزمن، فكلما تقاربت الدول وتشابكت العلاقات، أصبحت الدول في أمس الحاجة إلى توثيق عرى التعاون فيما بينها. ومن الواضح أن مجمل التغيرات التي مر بها المجتمع الدولي رافقتها تغيرات كثيرة على مستوى مفهوم الدبلوماسية.

فكلمة الدبلوماسية يرجع اصلها إلى الكلمة اليونانية المشتقة من الفعل دبلوما DIPLOMA

وهي تعني (الوثيقة المطوية التي تعطي حاملها امتيازات معينة)، أما عند الرومان فقد كانت الوثائق الرسمية تنسخ على ألواح معدنية ثم تطوى بطريقة خاصة.

أما العرب المسلمون فقد اهتموا بالدبلوماسية من خلال الاتصال مع الآخرين لكون الإسلام دينا ذا نزعة عالمية، فقد جاء في الحديث الشريف " إذا أبردتم إلي بريدا فليكن حسن الوجه، حسن الاسم".

كما أن معاوية بن أبي سفيان عبر عن فهمه للدبلوماسية من خلال قوله المشهور" لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت إن هم شدوا أرخيت، وإذا أرخوا شددت".[1]

فالنبي عليه السلام أعطى الأهمية لشخصية الرسول أو السفير الذي يجب أن يتمتع بجمال المظهر والاسم الحسن، والذي يلفت نظر من يرسل إليهم، وربما أيضا يساهم في إقناعهم بما يحمل من رسائل. ومعاوية شبه العلاقة ما بين الناس كالشعرة، للدلالة على حساسية العلاقة التي تربط بين الشعوب والمجتمعات، والتي يرى بضرورة توازنها.

وفيما بعد تطور هذا المفهوم واتسع مع تطور العلاقات الدولية، خاصة بعد اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789، مما دفع الكثير من المفكرين لتقديم تعريفهم للدبلوماسية على ضوء المهام التي تضطلع بها.

فبراديه فوديريه يعرفها بأنها "فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية، والعمل على ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية وتولي أو متابعة المفاوضات السياسية".[2]

---

[1] جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، بيروت: دار مكتبة الحياة، المجلد الثاني،1967، ص334.

[2] علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975، ص 12.

ففودرييه يركز في تعريفه على ضرورة امتلاك من يمثل الدولة الإمكانيات التي لا تتوفر في الآخرين من اجل الحفاظ على مصالح الدولة وهيبتها في الخارج.

أما الدبلوماسي الإنجليزي هارولد نيكولسون فعرف الدبلوماسية ب " إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، والأسلوب الذي تنظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين وعمل الدبلوماسي وفنه".[3]

وبذلك يشير نيكيلسون إلى أهمية الأسلوب الذي تنظم فيه علاقة الدولة مع غيرها من الدول، اعتمادا على إمكانيات وقدرات الممثلين الدبلوماسيين.

لكن كالفو اعتبرها "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقيات" وهو يؤكد هنا على أن الدبلوماسية علم لأنها تقوم على أسس ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات.[4]

غير أن ارنست ساتو يرى "أن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة". وهو بذلك يركز على الذكاء والكياسة لدى الدبلوماسي كعامل أساسي في إدارة علاقة الدولة الخارجية.

الفرنسي ريفييه بدوره أوجز تعريفه للدبلوماسية باعتبارها "علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة." ويبدو من تعريف رفييه بأنه يركز على أن الدبلوماسية علم لأنها تقوم على أسس وقواعد تم تقنينها، وعلى أنها فن كونها تعتمد على قدرات الفرد وإمكانياته ومواهبه التي قد لا تتوفر في الآخرين.

---

[3] علي صادق أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[4] سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دمشق: دار اليقظة الحديثة، 1973، ص2.

أما سموحي فوق العادة والذي يعتبر مرجعا أساسيا في الأدبيات العربية حول الدبلوماسية فعرفها بقوله " مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات الدولية، والممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارساتهم مهامهم الرسمية والأصول التي يترتب عليهم اتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينه كما هي، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات". ويعد تعريف سموحي للدبلوماسية مطولا وشاملا في الوقت نفسه، وقد اتسع التعريف ليضم المنظمات الدولية بالإضافة إلى اشتماله على كل النقاط التي ركز عليها الآخرون.

من خلال تتبع تعريف الكتاب والمفكرين للدبلوماسية، يلاحظ أن مفهوم الدبلوماسية استمر في التطور مع تطور العلاقات الدولية، من وثيقة مطوية إلى علم وفن تمثيل الدول، ثم تطور ليتعدى تنظيم العلاقات بين الدول، ليشمل العلاقات في المنظمات الدولية.

ثانيا: الدبلوماسية من أدوات السياسة الخارجية

تحدد قرارات السياسة الخارجية أهداف الدولة وسلوكها والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات، وهذا السلوك يكون موجه نحو دولة أخرى في المحيط الدولي.وتقع مسؤولية السياسة الخارجية على كاهل القيادة السياسية من خلال الأسلوب الذي تتبعه في اتخاذ

قراراتها والتي تعكس إلى حد كبير طبيعة النظام السياسي لهذه الدولة، إلى جانب شخصية القيادة ومنهجها والعلاقة بين القيادة وغيرها من عناصر النظام السياسي[5].

وتتكون السياسة الخارجية من سلسلة من القرارات التي يتم التعبير عنها من خلال البيانات والتصريحات الرسمية ومن خلال الأفعال المباشرة التي تقوم بها الدولة في مواجهة الدول الأخرى.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية وهي عوامل مادية دائمة ديمومة نسبية، وتشمل الموقع الجغرافي، حيث نجد أن للموقع أهمية يمنحها للدولة، خاصة إذا كانت تتوفر للدولة ممرات مائية أو قنوات كقناة السويس. ويساهم ذلك في إعطاء الدولة حرية الحركة اكثر من الدول المغلقة التي يتطلب منها اتخاذ سياسة خارجية تعتمد في تنفيذها أساسا على العامل الدبلوماسي، وتوثيق التعاون مع الدول المحيطة.[6]كذلك موارد الدولة الطبيعية وكيفية إدارتها، وعوامل مادية اقل ديمومة وتشمل المنشات الصناعية والعسكرية، إضافة لعوامل إنسانية تمثل الجانب الكمي كعدد السكان الذي يعتبر مصدر قوة للدولة إذا كان يمتلك مهارات وتعليم كافي. كذلك الفئات العمرية، حيث نجد أن دول العالم الثالث يتوفر لديها العنصر الشبابي اكثر من غيرها من الدول، لكنهم اقل مهارة وتعليم من الدول

---

[5] روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، عمان: مركز الكتب الاردني، 1989، ص409.

[6] Peter A.Toma, International Relation,.California: Books/ Cole Pblishiny Company, 1991, p94.

المتقدمة الأخرى وبذلك قد يشكل ذلك عبئا عليها من خلال توفير فرص عمل لهم، وهنـــاك الجانب النوعي الذي يتمثل في القيادة السياسية والأيديولوجية والإعلام.[7]

وتختار الدول لتنفيذ السياسة الخارجية العديد من الأدوات أو الوسائل اللازمة التي تستهدف تغيير سلوك وأفعال الدول الأخرى حيالها، والذي بدوره يؤدي إلى إنجاز الهدف المنشود أو الإبقاء على هذا السلوك إذا كان مطابقا لهذا الهدف. ونجد أن الدول تختار الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها الخارجية لأنها تدرك مخاطر السياسة الخارجية، لذا تسعى دائما إلى حفـــظ الذات أو الأمن والاكتفاء الاقتصادي التي تشكل محور السياسة الخارجية من خلال تعزيـــز افضل السبل التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف[8].

ويأتي في مقدمة هذه الأدوات، الدبلوماسية التي تعتبر من اقدم الوسائل لتنفيـــذ السياســـة الخارجية للدولة، وتعد الأداة المركزية للسياسة الخارجية التي يمكن من خلالـــها إحـــداث التأثير المطلوب عبر الاتصال المباشر بالحكومات. كما أن الدبلوماسية ازدادت أهميتها مع ظهور المنظمات الدولية وزيادة المشاركة الشعبية في صناعة القرار، والذي اضعف مـــن استخدام الوسائل الأخرى وخاصة القوة المسلحة.[9]

فالدبلوماسية تعمل على تنفيذ السياسة الخارجية وتستخدم شتى الوسائل المتوافرة لديها مـــن مفاوضات واتصالات وغيرها لتحقيق الهدف المنشود، ودرء المخاطر عن الدولة وتحقيـق

---

[7] روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار الكتاب العربي، 1966، ص ص (33-34).

[8] روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص409.

[9] احمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، القاهرة: د.ن، 1988، ص 149.

اكبر قدر من المنافع. وفي حال فشلها فالدول تلجا إلى وسائل أخرى كالاقتصـــاد والقــوة المسلحة والإعلام.[10]

وتزداد أهمية العامل الدبلوماسي لدى الدول الصغيرة والضعيفـــة التـــي لا تتوفـــر لديـــها الإمكانيات الاقتصادية أو العسكرية لدرء المخاطر، مما يدفعها للتحرك الدبلوماسي الفعـــال نحو المجتمع الدولي للحصول على الدعم والمساندة. بينما نجد أن الصلة بين الدبلوماســـية والقوة العسكرية قوية من خلال إعطاء الدبلوماسية القوة المطلوبة، لكن الدبلوماسية تبقـــى عقيمة بين الأقوياء إن لم تعزز بقوة كافية تجعل تحقيق أهداف السياسة الخارجيـــة للدولـــة أمرا ممكنا[11].

وتهدف السياسة الخارجية غالبا إلى المحافظة على البقاء والأمن والرفاهية العامة وحمايـــة مصالح المجتمع، ونجد أن أهداف السياسة الخارجية تتشكل وفقا لما يعتقده القائمون بوضع هذه السياسة خيرا لدولهم وشعوبهم. وتصاغ السياسية الخارجية من خلال جـــهد جمـــاعي مشترك بما يلبي الاحتياجات الأساسية للدولة. والدبلوماسي بدوره يســـاهم فـــي صياغـــة السياسة الخارجية من خلال تقديم المعلومات اللازمة لصانع القرار حول الدولة المقيم فيها، لوضع سياسة مناسبة للتعامل معها.[12]

وللسياسة الخارجية أهداف قصيرة المدى كالقيم والمحافظة على بقـــاء الدولـــة ووحدتـــها. وأهداف متوسطة المدى وهي التي يفرض إنجازها على الدول التزامات كبـــيرة، وترتبـــط بأبعاد زمنية محدودة، إضافة لأهداف طويلة المدى وهي ليست لها أبعاد زمنية معينة.

---

[10] زايد مصباح، الدبلوماسية، بيروت: دار الجليل، 1999، ص 32.

[11] روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره ص 97.

[12] Joshua S. Goldstein, International Relations, New york: Harper collins,1996, p 137

لكن الهدف الأساسي بشكل عام يتمثل في الحفاظ على المصالح الوطنية للدولة وهذا الهدف يتطلب توظيف إمكانيات وموارد الدولة بشكل منظم وسليم وتخطيط بعيد المدى. ويستمد إمكانية تحقيقه من خلال الأدوات التي تملكها الدولة وعلى رأسها العامل الدبلوماسي.

ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية كالتالي:

1.حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي: حيث تسعى الدولة بشكل مطلق لدعم أمنها في أي ظرف من الظروف وبكل ما يتطلب من إمكانيات، ومحاولتها التغلب على التهديدات للحفاظ على الكيان الإقليمي ومواجهة الأطماع الخارجية، وتلجئ الدول إلى اكثر من وسيلة لدعم نظامها الأمني والإقليمي عبر اتباع سياسة الحياد أحيانا واللجوء إلى زيادة قوتها العسكرية أحيانا أخرى، أو تكثيف نشاطها الدبلوماسي الذي يلعب دورا مهما في ذلك. فالدولة عادة ما توظف كل إمكانياتها لردع المعتدي من الخارج والحيلولة دون الانفصال من الداخل، وبذلك فان حماية الإقليم تعني أيضا حمايته من القيم الخارجية التي ستؤثر على تماسك سكانه وازدياد تفككه.

2. تنمية إمكانيات الدولة من القوة: من خلال تعاون وثيق وتحالف مع الدول الأخرى، ويتطلب ذلك تفعيل العامل الدبلوماسي وتنشيطه كي تستطيع إقناع الدول الأخرى بالموافقة على ما تطلبه من سلع وخدمات للمحافظة على أمنها والدخول معها في تحالف، حيث نجد أن السعي نحو القوة هاجس كل دولة والذي يؤدي إلى إحداث نوع من الصراع بين الدول.

3. رفع مستوى رفاهية المواطن: ويتم من خلال توفير مستوى مقبول من الرفاهية للمواطنين، حيث أن الكثير من الدول تعاني من مشكلة البطالة والتضخم التي أخذت الحكومات على عاتقها إيجاد الحلول المناسبة لها عبر الدخول في تكتلات اقتصادية

وإجراء تسهيلات مالية وتجارية. كما وتسعى الدول لتطوير الصناعات الداخلية فيها ومواكبة التطور التكنولوجي للحصول على الأدوات التي تزيد من تحسين الإنتاج الداخلي في الدول والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الثراء للسكان. كل ذلك يعتمد أساسا على الدبلوماسية التي تتبعها الدولة وقدرتها على إقناع الآخرين بحاجاتها.

4. التوسع: وقد يكون التوسع ماديا أي باحتلال أراض، وقد يكون التوسع عقائديا أو ثقافيا أو عسكريا وقد يكون أيضا اقتصاديا، وتعتبر زيادة مقدرات الدولة من القوة العسكرية والاقتصادية دافعا للدول إلى النظر إلى المحيط الدولي من اجل توفير الخامات للصناعات التي تملكها.

5. الدفاع عن أيديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج وهذا يعتمد على مقدرات الدولة والوسائل المتاحة أمامها لاستخدامها لتحقيق هذا الهدف.

هذه الأهداف تحاول الدول تحقيقها، لكن القرار المتعلق بالسياسة الخارجية للدولة يأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل أهمها:

1. العامل الداخلي: ويشمل المهارات السكانية والإنتاج الصناعي والزراعي ومدى تلاحم المجتمع وموقع الدولة الإقليمي والعالمي.
2. حساب تكاليف الخسائر والمخاطر المترتبة على القرار.
3. الأوضاع الخارجية التي تشمل العوامل التي تكون خارج سيطرة الدولة.
4. الرأي العام العالمي تجاه القرار.
5. الحلول البديلة التي يمكن أن تحقق القرار نفسه بشكل مقبول من خلال عملية اختيار بين مجموعة من البدائل التي تحقق الربح للدولة وتحقق المصلحة الوطنية.

6. الإجماع الشعبي وموافقة الأمة على القرار الخارجي.

وبهذا فان قرار تنفيذ السياسة الخارجية واختيار وسائل تنفيذها يرتبط بعوامل كثيرة تأخذها الدولة بعين الاعتبار، وبالتالي يبقى العامل الدبلوماسي الأسلم أحيانا والأنجع أحيانا أخرى، هذا على عكس القوة العسكرية التي تبدلت العلاقة ما بينها وبين السياسة الخارجية بصورة حادة في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث اصبح هناك قيود وان كانت قليلة على الدولة التي تمتلك قوة كافية لفرض إرادتها على خصمها نتيجة لتغير الظروف وظهور المنظمات الدولية التي تسعى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[13].

وبهذا بقيت الدبلوماسية الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق أهدافها وتحسين صورتها على الصعيد الدولي، وعليه فان الكثير من الدول تولي العامل الدبلوماسي الأهمية الكبيرة وتسعى إلى تطويره بما يتلاءم مع احتياجاتها. كما بقيت العوامل الأخرى كالقوة العسكرية والاقتصاد والإعلام عوامل مساندة للدبلوماسية التي يمكن أن تقويها وتدعمها.

ثالثا: مراحل تطور الدبلوماسية.

تقوم الدبلوماسية بدور هام في إطار العلاقات الدولية، من خلال تدعيم علاقات الدول بعضها ببعض عن طريق اللجوء إلى التوفيق بين مصالحها وتسوية الخلافات فيما بينها، وقد مرت الدبلوماسية عبر العصور بمرحلتين أساسيتين، مرحلة الدبلوماسية التقليدية التي امتدت من عصر الإغريق إلى الحرب العالمية الأولى، ومرحلة الدبلوماسية المعاصرة التي امتدت من الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا.

مرحلة الدبلوماسية التقليدية

---

[13] روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص 325.

تشابكت العلاقات بين الناس منذ بدء الخليقة لتلبية حاجاتهم، ومارسوا العمل الدبلوماسي بمفهومه التقليدي. ومع التطور الإنساني وتطور العلاقات بين الأمم والشعوب ازدادت أهمية العلاقات بينهم.

فقد قدم الإغريق للبشرية الكثير من خلال مفكريهم خاصة في الفلسفة السياسية والفكر، وقد استخدم الإغريق المنادين كوسطاء وأعطوا سلطات شبه دينية ،كما كانوا يرسلون كمفاوضين. وكان يشترط في المنادي الصوت الجهور والذاكرة القوية.

أما الرومان، فقد قاموا بإنشاء دولة عسكرية احتلت بلادا شاسعة، وأقاموا علاقات دبلوماسية مع الشعوب الأخرى، وقدموا في هذا المجال المراسم الدبلوماسية التي تتعلق باستقبال السفراء وتحديد إقامتهم ومنحهم الامتيازات والحصانات. كما قاموا بإنشاء أمناء المحفوظات لترتيب ودراسة الوثائق والاتفاقيات.[14]

وعندما ظهرت الدعوة الإسلامية، كان لا بد من الاتصال بالشعوب والأمم الأخرى لنشر هذه الدعوة، فأرسل الرسول صلى الله عليه وسلم أول سفير في الإسلام مصعب بن عمير إلى المدينة المنورة لنشر الدعوة هناك، وتعليم المسلمين الجدد أمور دينهم،وقد عرف عن مصعب بن عمير الفطنة والذكاء والمظهر الحسن.[15]

---

[14] محمود خلف، النظرية والممارسة الدبلوماسية، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1989، ص ص 22-24.

[15] خالد محمد خالد، رجال حول الرسول، القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، ص 36.

، وكان لذلك أثره في تطور العلاقات بين الطرفين، إذ تمخض عن ذلك قيام سفارات مـــا بين بغداد وإمبراطور الرومان شارلمان.

وفي حقبة لاحقة بدأت تتشكل دول جديدة في أوروبا على أنقاض الإمبراطوريتين الشرقية والغربية، تزامن ذلك مع حروب طاحنة وانقسام في الكنيسة الكاثوليكية، اســـتمر ثلاثيـــن عاما، حتى بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 والتي حققت تطورا كبيرا في الدبلوماسية، مـن حيث إقرارها مبدأ المساواة بين الدول ومبدأ توازن القوى بينها، كما أقرت نظام المؤتمرات الدولية والمعاهدات الجماعية. واضطرت الدول من اجل ذلك إلى مراقبة بعضها البعـــض وأصبحت بذلك مهمة المبعوث الدبلوماسي تمثيلا ومراقبة. [18]

وفي أعقاب الثورة الفرنسية عام1789 حاول نابليون بونـــابرت الســـيطرة علـــى أوروبـــا ووضعها ضمن سلطته، فتعاونت دول أوروبا في مواجهته ، مما دفع الأنظمة الملكية إلـــى عقد مؤتمر فينا عام 1815 الذي انشأ الحلف المقدس، الذي كان له عظيم الأثر في تحديـــد بعض قواعد العمل الدبلوماسي، برز ذلك من خلال تقنين بعض القواعد المتعلقة بتصنيـــف وترتيب درجات الممثلين الدبلوماسيين ووصول ومغادرة أعضاء البعثة الدبلوماسية.

إن اهتمام الدول منذ مؤتمر فينا ومؤتمر اكس لاشابل عام 1818 بوضع نظام ترتيب رؤساء البعثات الدبلوماسية يعود إلى محاولة حسم الخلاف الذي دار حول ذلك، فقد تم تقنين بعض القواعد المتعلقة بالعمل الدبلوماسي أهمها، ترتيب درجات الدبلوماسية وهو ما يعـــرف الآن بنظام الأسبقية، وتحديد المراسم المتعلقة باستقبال أعضاء البعثات الدبلوماسية ومغادرتها.

---

[18] محمود خلف، مصدر سبق ذكره، ص ص(35-36).

وبدا الاتجاه بالدبلوماسية نحو جعلها مهنة احترافية،كما اصبح الدبلوماسيون ممثلين لدولهم وليس للملك، واتضحت مهمة الدبلوماسي في اطلاع حكومته على ما يجري في الدولة المضيفة.

وبالرغم من ذلك، فقد تحولت الدبلوماسية في هذه المرحلة من الدبلوماسية الجوالة إلى الدبلوماسية الدائمة، وتميزت بأنها كانت دبلوماسية ثنائية وذات طابع سري ويعود ذلك لطبيعة العلاقات الأمنية والعسكرية التي تفرض سرية العمل، كما اتسمت بطابع الإقطاعية حيث كان ميدان الدبلوماسية محصورا في الملوك والأمراء وأعوانهم، وتميزت النظرة إلى السفراء بالشك والريبة،وغالبا ما اتهموا بأنهم جواسيس، لكن بدأ يطرأ نوع من التقدم حين اقتنع الملوك بفكرة قبول السفراء الدائمين على اعتبار ذلك تكريما لهم من جانب دولة المبعوث، وبذلك بدأت نظرة الشك والريبة بالتراجع.[19]

من ثم، يمكن القول أن التمثيل الدبلوماسي خلال هذه الحقبة كان مرتبطا بشخص الحاكم اكثر من ارتباطه بسيادة الدولة، كما كانت المفاوضات في كافة الشؤون الخارجية للدولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأشخاص الحكام، وقد كانت العلاقات الشخصية بينهم أحيانا وصلات القرابة أحيانا أخرى تمكنهم من بحث المسائل الحساسة مباشرة دون إرسال المبعوثين والسفراء .[20]

---

[19] علي حسين الشامي، الدبلوماسية، بيروت: دار العلم للملايين، 1990، ص103.

[20] علي أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص23.

ولما كان الملك هو ممثل الدولة وتمثيله مطلق وسيادته هي سيادة الدولة، فقد سادت نظرية التمثيل الشخصي لرئيس الدولة أي أن السفير هو ظله وصوته اكثر مما كان يعتبر ممثلا لدولته.

- **مرحلة الدبلوماسية المعاصرة**

ارتبطت الدبلوماسية منذ نشأتها بشخص الحاكم واستمرت حتى القرن الثامن عشر، حيث بدأت الدبلوماسية الشخصية بالاضمحلال مع قيام الملكية الدستورية وظهور الحياة البرلمانية خاصة بعد الثورة الفرنسية عام 1789 في أوروبا. وبعد معاهدة فينا عام 1815 بدأت الدبلوماسية تتحول من الدبلوماسية الشخصية إلى الدبلوماسية الحكومية المسؤولة أمام البرلمان، وان بقي التطور بطيئا حتى الحرب العالمية الأولى.[21]

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى عام 1914 الإقلاع عن أسلوب الدبلوماسية السرية نتيجة لتطور أشكال النظم السياسية، وازدياد تأثير الرأي العام وظهور الدول الاشتراكية، وانتقال العمل الدبلوماسي إلى المنظمات الدولية.

واكتسبت الدبلوماسية في هذه المرحلة أهمية بالغة نتيجة لتطور وسائل النقل والاتصالات، وهو ما أتاح للملوك والرؤساء بالتحرك السريع في البلاد في زمن قصير للاشتراك في مؤتمرات ومحادثات دولية.

واصبح للمحافل الإقليمية والدولية أهمية بالغة بعد أن شكلت مرجعا لحل المنازعات الدولية، ولعل ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية ودخول العالم عصر أسلحة الدمار الشامل، والإبادة الجماعية، حثت قيادات الدول في العالم على البحث عن وسائل لفض

---

[21] علي حسين الشامي، مصدر سبق ذكره، ص104.

المنازعات بينها بالطرق السلمية والمفاوضات دون اللجوء للحرب، فكانت الدبلوماسية في مقدمة البدائل وأصبحت من مقومات السلم واستمراره.

لقد مهدت الدبلوماسية العلنية الطريق لمرحلة جديدة من العمل الدبلوماسي أطلق عليه الدبلوماسية المعاصرة، تجسد هذا التوجه نحو الدبلوماسية الجديدة منذ البداية من خلال الدعوة التي طرحتها حكومة روسيا الاشتراكية على لسان رئيسها لينين وحكومة الولايات المتحدة على لسان رئيسها ولسون من خلال مبادئه الأربعة عشر في العلاقات الدولية.[22]

ومع ذلك لم تمارس الدول في كثير من الحالات أسلوب الدبلوماسية العلنية إلى أن كرست في عصبة الأمم من خلال المادة رقم 18، والتي طالبت بضرورة تسجيل كل معاهدة أو التزام دولي قامت بعقده أي دولة عضو في العصبة، كما تكرس هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة التي تكللت جهودها أيضا بالنجاح بصدور اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وبهذه الاتفاقية اصبح هناك تقنين يضم كافة القواعد التي تنظم العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

وتميزت الدبلوماسية المعاصرة بكونها دبلوماسية علنية وبالسماح للرأي العام بالتدخل والتأثير في المجريات السياسية، وعدم حصرها في وسط سياسي واقتصادي متجانس، بل أصبحت تجري في وسط دولي متعدد الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما اتسع نطاق تأثيرها بحيث أصبحت الدول الأخرى تتأثر بطبيعة العلاقة الدبلوماسية بين بلدين، وساهم ظهور المؤسسات الديمقراطية من برلمانات وجماعات مصالح وصحافة حرة في

---

[22] علي حسين الشامي، مصدر سبق ذكره،ص 105.

فقدان الدبلوماسية طابعها السري من خلال الضغوطات التي بدأت تمارس على الحكومات للعمل في العلن.

إلا أن الدول لا زالت تجد ضرورة للمفاوضات السرية في بعض الأحيان باعتبار ذلك ضروريا لنجاحها، فالكشف عن سياسة الدولة الخارجية والمرتبطة بالأمن القومي قد يفقدها حرية التحرك، وغالبا ما يؤدي إلى انقسام الرأي العام حولها، وهو ما يقود إلى الفشل في التوصل إلى اتفاق بين الدولتين.

رابعا: أجهزة العلاقات الدبلوماسية.

تقوم العديد من الأجهزة بالسهر على مصالح الدولة في الخارج وتعمل على حماية مواطنيها، وعلى تطوير علاقاتها مع دول العالم. وتتمثل هذه الأجهزة في الجهاز المركزي الذي يتألف من قمة الهرم السياسي رئيسا كان أو ملكا أو غيره، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. أما الأجهزة الفرعية فتتكون من البعثات الدبلوماسية والبعثات القنصلية والبعثات لدى المنظمات الدولية والى المؤتمرات الدولية.

الجهاز المركزي.

1. قمة الهرم السياسي: تعتبر مرتبة الرئيس أو الملك أو غيره هي أسمى المراتب في أجهزة الدولة، ويقوم على رأسها أسمى شخصية سياسية وإدارية وهو رأس الدولة، وصلاحياته تختلف من دولة إلى أخرى حسب الدساتير، ويشرف رأس الدولة على العلاقات الخارجية والمباحثات الدولية، فرئيس الدولة يقف على راس هرم العمل الدبلوماسي في دولته، لذا فهو الذي يقوم بالتوقيع على كافة المعاهدات الدولية، وهو من يعلن الحرب ومن يوقع على معاهدات السلام، وهو من يقوم بتعيين وزير الخارجية

ضمن التشكيل الوزاري للدولة، كما ويعتبر المسؤول عن إيفـــاد الدبلوماســـيين واســـتقبال السفراء الأجانب المعتمدين لدى الدولة سواء عند تقديمهم لأوراق اعتمادهم أو عند انتـــهاء مهام عملهم.

كما يعمل على الموافقة على تعيين القناصل لدولته ومنح قناصل الدول الأخرى الـــبراءات القنصلية، ولهذا تعتبر جميع التصرفات التي يقوم بها رأس الدولة باسم دولته ملزمة لـــها. كما يتولى رأس الدولة الاتصالات الدبلوماسية بنفسه خاصة في العلاقات الثنائية القائمة بين الدولتين، وقد برزت دبلوماسية القمة خلال الحرب العالمية الثانية بين رؤساء دول الحلفـــاء لمتابعة مسيرة الحرب وتنسيق الخطط فيما بينهم، وقد اكتسبت دبلوماسية القمة أهميتها فـــي الوقت الحاضر بشكل ملحوظ، حيث تعقد هذه القمم بشكل دوري أو عند الحاجة.[23]

وتهدف دبلوماسية القمة إلى وضع حلول جذرية للمشكلات وتوقيع اتفاقيات هامة، فزعمـــاء الدول يتمتعون بصلاحيات واسعة تساهم في توفير الوقت والجهد للتوصل إلـــى قـــرارات هامة.

ومن اجل قيام رأس الدولة بمهامه على الصعيد الدبلوماسي بحرية، فقد كفلت له القوانيـــن والأعراف الدولية الحصانات والامتيازات التي يجب أن يتمتع بها.

فجميع رؤساء الدول يتمتعون بالحصانات والامتيازات مهما اختلفت أسماؤهم وألقابـــهم، ولا يوجد تمييز أو إعطاء أفضلية أو أسبقية لواحد على آخر، فجميعهم متساوون في الحقـــوق والواجبات ويتمتعون دوليا بوضع خاص ومميز عند قيامهم بزيارات رسمية لدول أخـــرى أو منظمات دولية.

---

[23] احمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1993، ص323.

وتقدم هذه التسهيلات لحماية الرئيس وتسهيل ممارسة مهامه بكل حرية واستقلالية بما لا يتعارض مع الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

وتقسم الحصانات التي يتمتع بها رأس الدولة إلى قسمين:

ا- الحصانات الشخصية : كفلت الأعراف الدولية الحصانة الشخصية الكاملة لرئيس الدولة الضيف بحيث لا يجوز توقيفه أو اتخاذ أية إجراءات بحقه وتشمل هذه الحصانة مقر إقامته وأمواله وحقائبه، كما يتوجب على الدولة المضيفة اتخاذ كافة الإجراءات لضمان سلامته وعدم الاعتداء عليه من قبل الأفراد، والمبادرة بعقابهم عن أي فعل يقع عليه.

ب-الحصانات القضائية : يتمتع روس الدول الضيوف بالحصانة القضائية في القضايا الجنائية بحيث لا يجوز توقيفهم أو محاكمتهم في حال ارتكابهم لأية جريمة جنائية، وفي حالة ارتكاب رئيس الدولة الضيف لأية جريمة جنائية يترتب على رئيس الدولة المضيف الطلب إلى الضيف بلطف ولباقة مغادرة البلاد، خاصة إذا كانت الجريمة على قدر كبير من الأهمية، وقد يؤدي ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، كما يحق للدولة المضيفة أن تطالب بالتعويض عن الأعمال التي قام بها الرأس الضيف.[24]

وقد أقرت معظم دول العالم مبدأ الحصانة القضائية في التصرفات المدنية بشكل مطلق وذلك للحيلولة دون المس بكرامة رئيس الدولة الضيف أمام الرأي العام المحلي والدولي.

كما يتمتع روس الدول الضيوف بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المتعلقة بحقائبهم والهدايا التي يصطحبونها والسلع التي قد يستوردونها لإقامة الحفلات أو تقديم

---

[24] علي حسين الشامي، مصدر سبق ذكره، ص 120.

الهدايا، إلا أن رؤساء الدول الضيوف لا يعفون من دفع ضريبة العقارات إذا كانوا يملكون عقارات في الدولة المضيفة.[25]

تستمر حصانات وامتيازات رئيس الدولة ما دام موجودا في البلد المضيف ومتمتعا بصفته الرسمية، أما إذا صادف أن خلع الملك عن العرش أو أقصي رئيس الجمهورية عن منصبه لسبب ما وذلك أثناء الزيارة التي يقوم بها، أو عاد إلى البلد المضيف بعد زوال صفته الرسمية، فاصبح رئيس دولة سابق أو لاجئا سياسيا فان الأمر يختلف كليا، وعليه فقد اتجه الاجتهاد لدى المحاكم نحو زوال امتيازاتهم، لكن باستطاعة رأس الدولة السابق أن يطلب من رئيس الدولة المضيفة السماح له بالعيش في بلده، فروس الدول الموجودون في المنفى يظلون متمتعين بحصاناتهم وامتيازاتهم إذا كان البلد المضيف ما زال يعترف بشخصيتهم الرسمية وهذا ما حصل أثناء الحرب العالمية الثانية عام 1940 إذ أن جميع رؤساء الدول الذين كانوا موجودين في المنفى في بريطانيا كانوا يتمتعون بكامل امتيازاتهم.[26]

2. رئيس مجلس الوزراء:

يبرز مركز رئيس الوزراء سواء أكان نظام الحكم ملكيا أو جمهوريا عندما تكون صلاحيات رئيس الدولة محدودة بموجب الدستور، كما هو الحال في بريطانيا وباكستان ، فالدستور يمنح رئيس الوزراء اختصاصات يمارسها بمساعدة عدد من الوزراء يختارهم بالاتفاق مع رئيس الدولة ويكون رئيس مجلس الوزراء هو الرئيس الأعلى لوزير الخارجية ، وعليه يتم تسيير هذه السياسة بالتعاون معه.

---

[25] علي حسين الشامي، مصدر سبق ذكره، ص 324.

[26] علي أبو هيف، مصدر سبق ذكره،ص4.

ومن الملاحظ أن هناك فريقين من رؤساء الوزراء، فريق يترك حرية التصـــرف لوزيـــر الخارجية وفريق آخر يضم إليه وزارة الخارجية ويسيرها بالتعاون مـــع وزيـــر الدولـــة للشؤون الخارجية، من هنا برزت أهمية رئيس الوزراء في الاجتماعات الدولية ومؤتمرات القمة في الحالات التي يتعذر فيها حضور رأس الدولة.

ويحدد الدستور عادة صلاحيات رئيس الوزراء في مجال السياسة الخارجية، والرأي السائد بان رئيس الوزراء بحاجة إلى كتاب تفويض من رأس الدولة في حالة قيامه بتوقيع اتفاقيـــة أو معاهدة دولية، بينما لا يحتاج رأس الدولة إلى تفويض لأنه من المفـــروض أن يكـــون الرئيس الأعلى للدولة.

ويمكن تلخيص اختصاصات رئيس الوزراء في الشؤون الخارجية بما يلي:

1. الاشتراك في وضع السياسة العليا للدولة .
2. التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الشؤون الاقتصادية أو المالية أو العسكرية في البلاد.
3. تعيين وزير الخارجية في بعض الحالات.
4. إلقاء البيان الوزاري المتضمن سياسة دولته الداخلية والخارجية وذلك للحصول على ثقة مجلس النواب، فان حصل رئيس الوزراء على ثقة المجلس استمر في أداء مهام عملـــه وإلا فعليه أن يستقيل ليفسح المجال لرئيس آخر.

3. وزير الخارجية

نظرا للمهام الجسام الملقاة على عاتق رئيس الدولة فانه يوكل لوزير الخارجية الإشـــراف على العلاقات الدولية وتوجيهها بصورة دائمة من خلال ترؤسه لوزارة الخارجية، هـــذه

الوزارة تتأثر في جميع دول العالم اكثر من غيرها من الوزارات بهذا الواقـــع، وبالتـــالي تتحمل مسؤولية كبيرة لرعاية مصالح دولتها والحفاظ على سيادتها الوطنية والإبقاء علـــى سياسة التوازن الدولي، وتقوم بإرسال المعلومات والقرارات إلى بعثاتها في الخارج وذلـــك لتمكينها من القيام بأعمالها، كما تتابع كافة التطورات الدولية في وسائل الإعلام ووكـــالات الأنباء، لذا فإننا نجد كبار موظفي وزارة الخارجية وعلى رأسهم الوزير والأمين العام فـــي حالة استنفار دائم كي يتمكنوا من الرد على الاستفسارات التي ترد إليـــهم مـــن بعثاتـــهم الدبلوماسية.

ويعتبر الوزير مسؤولا عن كافة الأعمال والتصرفات التي يقوم بها حسب ما خوله الدستور وبذلك فان أي تصريح يصدر عنه يلزم دولته.

وقد حددت قواعد القانون الدولي والأعراف والتقاليد الدولية اختصاصات وزير الخارجيـــة وهي تكاد تكون متشابه في معظم دول العالم:[27]

أ. الإشراف على العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى والهيئات الدولية، بالإضافـــة إلـــى العمل على تنفيذ السياسة الخارجية التي يقرها رئيس الدولة والأجهزة الحاكمة.

ب. يعتبر همزة الوصل بين بلاده والعالم الخارجي، ويعمل على حماية مصـــالح الدولـــة والدفاع عنها في المحافل الدولية.

ج. ترأس المفاوضات الدولية التي تشارك فيها دولته والســـهر علـــى تنفيـــذ المعـــاهدات والاتفاقيات الدولية، والتحضير لمؤتمرات القمة والمشاركة فيها.

---

[27] محمود خلف، مصدر سبق ذكره، ص 95.

ء. اقتراح تعيين السفراء والموظفين الدبلوماسيين والقناصل ومدراء الدوائر في وزارة الخارجية، وتوقيع كتب اعتماد السفراء وكتب تفويض رؤساء الوفود قبل عرضها على رئيس الدولة لتوقيعها. ويقوم باستقبال رؤساء البعثات الجدد واستلام نسخة من أوراق الاعتماد ومرافقتهم عند رئيس الدولة حال استقبالهم لتقديم كتب اعتمادهم.

الأجهزة الفرعية:

1. البعثات الدبلوماسية.

البعثة الدبلوماسية الدائمة أو السفارة هي البعثة التقليدية أو الجهاز الرئيس الدائم لتمثيل الدول بعضها لدى البعض الآخر، وتقام البعثة نتيجة اتفاق ثنائي بين دولتين، أي التقاء لإرادة الدولتين الموفدة والموفد لديها وذلك حسب اتفاقية فينا لعام 1961 التي تنص في المادة الثانية منها على أن " إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وإيفاد بعثات دبلوماسية دائمة يتم بتراضي الطرفين".

تتشكل البعثات الدبلوماسية من رئيس البعثة يعاونه عدد من الدبلوماسيين والإداريين والفنيين، ويكون رئيس البعثة عادة برتبة سفير أو وزير مفوض، وعملية اختياره تقرره الدولة الموفدة لأنه من الأمور الداخلية، والقاعدة هي اختيار رئيس البعثة من بين العاملين في السلك الدبلوماسي، إلا أن هذه القاعدة غير مستقرة، ويتم تعيين السفير من قبل وزير الخارجية وذلك بعد عرض ترشيحه على رئيس الوزراء ومصادقة رئيس الدولة على التعيين. ويتمتع الممثلون الدبلوماسيون ومقر البعثة والسكن بالحصانات والامتيازات التي نصت عليها اتفاقية فينا لعام 1961، من خلال حرمة أماكن البعثة وعدم تفتيشها أو التعرض لأي من موجوداتها.

كما يتمتع رئيس البعثة بالإعفاء من جميع الضرائب والرسوم المتعلقة بالبعثة الدبلوماسية، كما ولا يجوز التعرض له أو إلقاء القبض عليه أو حجزه، ويتمتع مسكنه ووثائقه ومراسلاته بالحرمة، بالإضافة إلى إعفائه من المثول أمام القضاء.

وأشارت المادة الثالثة من اتفاقية فينا لعام 1961 إلى مهام البعثات الدبلوماسية كما يلي:

أ. تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها.

ب. حماية المصالح الخاصة بالدول المعتمدة وبرعاياها في الدولة المعتمد لديها، وذلك في الحدود المقبولة في القانون الدولي.

ج. التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها، والإحاطة بكل الوسائل المشروعة، بأحوالها وبتطور الأحداث فيها وموافاة حكومته بتقرير عنها.

ء. توطيد العلاقات الودية وتدعيم الصلات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المعتمد لديها والدولة المعتمدة.

2. البعثات القنصلية:

يتضح من تتبع التطور التاريخي للنظام القنصلي منذ نشأته، أن طبيعة ونطاق وشمول المهام القنصلية كانت وما زالت تتحدد باحتياجات التبادل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول، وان هذا النظام يعكس إلى حد كبير خصائص هذه الاحتياجات في كل مرحلة من مراحل تطوره، وانه يستجيب تماما في مرحلته الحالية، مع ما طرأ عليه من تعديلات للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للحياة الدولية الحديثة.[28]

---

[28] علي أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص265.

ولكل دولة الحق في التمثيل القنصلي أو أن تقيم علاقات مع الدول الأخرى، ويتـــم ذلـك بالاتفاق بين الدولتين وبالتراضي أيضا، ويتبع إقامة العلاقات الدبلوماسية في غالب الأحيان إقامة علاقات قنصلية، هذا ما نصت عليه اتفاقية فينا لعام 1963 في الفقرة الثانية من المادة الثانية " أن الاتفاق على إنشاء علاقات دبلوماسية بين دولتين يتضمن الموافقة على إنشـــاء علاقات قنصلية، ما لم ينص على خلاف ذلك".

و يتم إنشاء القنصليات بناء على تنسيب وزارة الخارجية وموافقة قمة الـــهرم السياســي، وذلك بعد استمزاج رأي الدولة المستقبلة والحصول على موافقتها، كما يجوز إنشاء علاقات قنصلية بين الدول حتى لو لم تكن هناك علاقات دبلوماسية.

يتحدد العمل القنصلي بالشؤون التي يغلب فيها العنصر الاقتصادي والإداري، لـــهذا فـــان الممثلين القنصليين لا يتمتعون بكافة الحصانات والامتيازات التي يتمتـــع بـــها الممثلـــون الدبلوماسيون.[29]

ونصت المادة الخامسة من اتفاقية فينا لعام 1963 على المهام التي يمكن أن تقوم بها الأقسام القنصلية في البعثات الدبلوماسية، ومن هذه المهام:

أ. حماية مصالح الدولة الموفدة وحماية مصالح رعاياها في الدولة المستقبلة.

ب. تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية في حال عدم وجود مستشارين مختصين.

ج. إصدار جوازات السفر ووثائق السفر الاضطرارية والتأشيرات اللازمة لدخول البلاد.

---

[29] علي أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص 281.

3. دبلوماسية المنظمات الدولية.

الأصل في الدبلوماسية التقليدية بأنها ثنائية الأطراف وتمارس بأسلوب هادئ تكتنفه السرية والكتمان، لكن بعد ظهور عصبة الأمم إلى الوجود عام 1920 في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدات الصلح بين الدول التي شاركت في الحرب، برزت إلى الوجود دبلوماسية جديدة متعددة الأطراف مختلفة في جوهرها وأسلوبها عن الدبلوماسية التقليدية أطلق عليها دبلوماسية المنظمات الدولية، وهي تمارس بشكل علني وتعتمد على الدعاية والخطابة في المنابر الدولية، وفي مواجهة الرأي العام العالمي، بحيث يمكننا أن نطلق عليها دبلوماسية المنابر أو دبلوماسية مكبر الصوت، وهي من وجهة نظر بعض الكتاب دبلوماسية القوي على الضعيف، لأنها ما وجدت إلا لتحقيق مصالح الدول الكبرى وتحقيق أطماعها في استغلال ثروات الدول الضعيفة.[30]

تقوم الدولة بإيفاد بعثة لدى المنظمة الدولية في حال أصبحت هذه الدولة أحد أعضائها، كما لا يسمح لدولة المقر أي الدولة التي تتواجد المنظمة على أراضيها معارضة وجود هذه البعثة لدى المنظمة الدولية في حال عدم اعترافها بالدولة الموفدة، بشرط إبلاغ دولة المقر بالبعثة وأعضائها ووصولهم ورحيلهم النهائي.

ومن المهام الرئيسة التي تقوم بها البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية هي تمثيل دولها في أعمال أجهزة المنظمة، بالإضافة إلى التفاوض وإعلام دولها بنشاطات المنظمة، وتوطيد العلاقات مع أعضاء المنظمة الدولية.[31]

---

[30] سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص44.

[31] محمود خلف، مصدر سبق ذكره، ص 216.

وتتشابه الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء البعثة بوضع مشابه للبعثات الدبلوماسية، وتمنح تلك الامتيازات من قبل دولة مقر المنظمة بهدف قيام البعثة بمهامها على اكمل وجه.

4. دبلوماسية المؤتمرات الدولية.

جرى العرف الدولي على أن أي دولة ترغب في إثارة أي قضية معينة أو إيجاد حل لها أو تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أن تقترح عقد مؤتمر دولي لهذه الغاية، ويسبق توجيه الدعوة لحضور مؤتمر إجراء مشاورات بين الدول المعنية لاستمزاج رأيها حول ذلك الموضوع، وفي جميع الحالات لا يجوز إرغام أي دولة على الاشتراك في المؤتمرات الدولية، إلا أن زيادة عدد الدول المستقلة وتشابك مصالح دول العالم يستدعي حضورها لا سيما المؤتمرات التي تعالج بعض القضايا التي تهتم بها تلك الدولة. غير أن هناك بعض المؤتمرات تكون الدعوة إليها موجه لأعضاء كتلة دولية معينة مثل كتلة عدم الانحياز أو جامعة الدول العربية.

يتمتع رؤساء الوفود والأعضاء الدبلوماسيون للبعثة بالحصانات والامتيازات بما فيها الأماكن المستخدمة لأغراض البعثة، كما يتمتع الأعضاء الإداريون والفنيون بالحصانات والامتيازات، في الوقت الذي تعتبر الحصانات الجنائية أو المدنية محدودة للإداريين والفنيين وكاملة لرؤساء الوفود والأعضاء.[32]

---

[32] محمود خلف، مصدر سبق ذكره، ص211.

وأخيرا فان الدبلوماسية مرت في مراحل متعددة تطورت خلالها مع التطور الذي شـــهدته الحياة البشرية، منذ أن كانت هناك علاقات بدائية بين القبائل إلى أن أصبحـــت علاقـات متطورة بين الدول، وكانت في مقدمة الأدوات التي تســـتخدمها الـــدول لتنفيـذ سياســـتها الخارجية.

وقد ساهمت الأمم والشعوب في تطوير الدبلوماسية والعمـــل الدبلوماســـي، حيـث بـدأت بالاتصال بين القبائل والتي تطورت إلى علاقات تجارية وعقد تحالفات. وساهمت بعـــض الشعوب اكثر من غيرها في هذا التطور، فالإغريق الذين عاشوا في مدن تربطها مصـــالح مشتركة، كانوا بحاجة للعمل الدبلوماسي اكثر من غيرهم، ولا غرابة أن يرجع مصطلـــح الدبلوماسية المشتق من الفعل دبلوما يعود لهم. ثم طـــور الرومـــان مـــن بعدهـــم العمـــل الدبلوماسي نتيجة لعلاقاتهم مع الأمم والشعوب التي وقعت تحت سيطرتهم. وكان للعـــرب والمسلمون دور في تطور الدبلوماسية من خلال ما قدموه منذ عهد الرسول عليه الســـلام ومن بعده الخلفاء المسلمين الذين امتدت سلطتهم على أراض شاسعة وقد رافق كـــل ذلـك عملا دبلوماسيا نشط.

لكن التطور الأبرز في تاريخ الدبلوماسية كان مع ظهور الدولة القومية في أوروبا، ففـــي هذه المرحلة أصبحت هناك بعثات دبلوماسية دائمة لدى الدول الأخرى، وكـــان المبعـــوث يعتبر ممثلا للملك، ثم اصبح فيما بعد يمثل دولته نتيجة لتغيرات دولية شهدها العالم ونتيجة مطالبة الشعوب المشاركة في صناعة القرار السياسي، وعزز هذا التوجه صعوبة المـــهام الملقاة على عاتق الملك بسبب تداخل المصالح الدولية وتطور وسائل النقل والمواصـــلات، مما دفعه للاستعانة بآخرين مثل وزير الخارجية الذي ساهم بدور كبـــير فـــي صناعـــة

القرار السياسي وفي تنفيذه من خلال وقوفه على رأس وزارة الخارجية التي تتبعها البعثات الدبلوماسية في الخارج وتزودها بالمعلومات والتعليمات.

ومع التطور المتسارع الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الأولى والثانية ، ظهرت المنظمات الدولية التي تتشكل من مجموعة من البعثات الدائمة للدول التي تمثلها وتدافع عن مصالحها.

كما ترافق ذلك مع عملية تنظيم العلاقات الدولية وتقنينها، من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية ومن ضمنها الاتفاقيات المتعلقة بالعمل الدبلوماسي كالحصانات والامتيازات، والتي وقعت عليها دول العالم في عام 1961، كونها تعبر عن المصالح المشتركة التي تستفيد منها جميع الدول، وتساهم في توثيق التعاون وحل الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية.

الفصـــــــل الثـــــــاني
الدبلوماسية الفلسطينية لمحة تاريخية

يمكن تناول الدبلوماسية الفلسطينية خلال القرن العشرين عبر مرحلتين أساسيتين، مرحلة ما قبل إنشاء م. ت.ف، التي ابرز ما ميزها بأنها دبلوماسية توسلية، إضافة لانعدام التنظيـــم لعمل دبلوماسي ناجح. ومرحلة ما بعد إنشاء م.ت.ف، والتي اعتمدت الكفاح المسلح كخيار وحيد، للحصول على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ثم بدأت بالتحول التدريجي إلـــى أن أصبحت تتبنى الحلول السلمية، والمبادرات الدولية لإنهاء الصراع.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى كل مرحلة بالتفصيل.

أولا: مرحلة ما قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عانى الشعب الفلسطيني كثيرا خلال الفترة التي امتدت من بدايات القرن العشرين إلى فـترة إنشاء م.ت.ف عام 1964، حيث عاش خلالها حالة من عدم الاستقرار السياسي، وغيـــاب القيادة التي تحمل البرنامج الوطني، وتعبر عن الطموح الشـــعبي فـــي الحصـــول علـــى الاستقلال. فقد عانت القيادة الفلسطينية من حالة من التخبط خاصة خلال الحرب العالميـــة الأولى، والتي برزت خلالها فكرة استقلال فلسطين في إطار استقلال سوريا الكبرى، ثـــم برز تصور فلسطيني آخر لمستقبل فلسطين ككيان منفصل عن سوريا الكبرى بعد إصـــدار وعد بلفور عام 1917.[33]

---

[33] ممدوح نوفل،البحث عن الدولة، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2000، ص17.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وقد دفع ذلك القيادة الفلسطينية التقليدية للتحرك على الصعيدين المحلي والدولي، فدعت إلى المظاهرات الشعبية للتعبير عن الرفض الفلسطيني لهذا الوعد، والمطالبة بحقه في الاستقلال. بينما تحركت الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الدولي من خلال الاتصالات التي أجرتها مع العديد من الدول وخاصة العربية منها، ومطالبتهم بالضغط على بريطانيا لإلغاء هذا الوعد.

لكن هذه الاتصالات باءت بالفشل، مما دفع القيادة الفلسطينية إلى عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس عام 1919 الذي جدد رفضه لوعد بلفور، واعتبر فلسطين جزءا من سوريا الكبرى، وطالب باستقلالها التام ضمن الوحدة العربية. كما دعا المؤتمر إلى تفعيل النشاط الدبلوماسي من خلال إرسال وفد إلى باريس لاطلاع الفرنسيين على رغبة الشعب الفلسطيني في الاستقلال، وإرسال برقية احتجاج إلى مؤتمر الصلح في باريس عند بدء أعماله.

في ظل هذه الأوضاع المتوترة في الأراضي الفلسطينية، اقترح الرئيس الأمريكي ولسون إرسال لجنة تحقيق إلى بلاد الشام، وبالرغم من معارضة فرنسا وبريطانيا لهذه الفكرة وامتناعهما عن المشاركة في اللجنة التي سميت لجنة كنغ كرين، فقد وصلت اللجنة في 10/7/ 1919 إلى يافا، وبدأت التحقيق في الشكاوى المقدمة من السكان وممثليهم، واجتمعت مع العديد من القيادات الفلسطينية التي طالبت باستقلال فلسطين. إلا أن نتائج زيارة هذه اللجنة وتوصياتها لم تظهر إلا في تموز عام 1922 والتي كانت في صالح الفلسطينيين.[34]

---

[34] هشام احمد فرارجه، أفي امريكا يكمن الحل، بيت لحم: د.ن، 1997، ص34.

الرفض البريطاني للمشاركة في اللجنة ولإلغاء وعد بلفور، دفع بالدبلوماسية الفلسطينية لتكثيف جهودها لثني البريطانيين عن مواقفهم المؤيدة للحركة الصهيونية من خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الثالث مع وزير المستعمرات البريطاني السيد تشرشل في آذار من عام 1921. قدمت اللجنة له مذكرة بالمطالب التي خرج بها المؤتمر، والتي تضمنت رفض إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وفقا لما جاء في وعد بلفور، والمطالبة بإقامة حكومة مسؤولة أمام البرلمان، ورفض مبدأ الهجرة اليهودية، وقد حاولت الدبلوماسية الفلسطينية هذه المرة التعبير عن استقلالية الكيان الفلسطيني واستقلالية قراره.

لكن هذه المطالب المقدمة لم يتم البت فيها من قبل تشرشل الذي ادعى عدم امتلاكه الصلاحيات الكافية لتحقيق هذه الأهداف، مما حدى بالدبلوماسية الفلسطينية للتحرك نحو الحكومة البريطانية في لندن، التي توجه إليها وفد فلسطيني بناء على قرارات المؤتمر الفلسطيني الرابع في القدس عام 1921، لشرح الموقف الفلسطيني القائم على المطالبة بإنشاء حكومة وطنية، والتأكيد على رفض وعد بلفور والانتداب البريطاني على فلسطين، ووجوب منع الهجرة اليهودية إليها من خلال المراسلات التي قام بها الوفد مع تشرشل دون اللقاء به كتعبير عن السخط على السياسة البريطانية.[35]

وبالرغم من كل الجهود الدبلوماسية التي تمثلت في النداءات التي وجهتها القيادة الفلسطينية للحكومة البريطانية لإلغاء الوعد، إلا أنها تجاهلت ذلك، واستمرت في مساعدة اليهود على

---

[35] مانويل حاساسيان، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، القدس: منشورات البيادر، 1987، ص60.

الهجرة إلى فلسطين، مما دفع الجماهير الفلسطينية للتعبير عن سخطها على هذه السياسة، والذي تمثل في ثورة البراق عام 1929 التي كانت عاملا منشطا للنضال الفلسطيني بعد ركود طويل، وكشفت الأحداث المتتالية عقم النهج الدبلوماسي الذي اتبعته القيادة الفلسطينية وفشلها في قيادة الجماهير في الصراع ضد اليهود والبريطانيين، مما أدى إلى ارتفاع نبرة اللجوء إلى الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، وبدا هذا الاتجاه يشكل تهديدا للقيادة التقليدية، من خلال الاتهامات التي وجهت لها كالتقاعس والتخاذل في مواقفها، وتقديم التنازلات للبريطانيين.[36]

ومع ذلك استمر غياب البرنامج الدبلوماسي الواضح في التعامل مع سياسة الانتداب لدى القيادة الفلسطينية، والمقتصرة على المطالبة بوقف الهجرة اليهودية، وإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين إلى غيره من المطالب التي بقيت ثابتة. ولهذا لم تستطع الدبلوماسية الفلسطينية المناورة لتحقيق بعض المكاسب، أو القبول ببعض المقترحات، عوضا عن الخلافات الداخلية بين القيادة التقليدية التي حاول كل منها كسب التأييد الشعبي عبر اخذ مواقف متشددة تجاه بريطانيا، ورفض التعاون معها. إضافة إلى استمرار البعد القومي الذي بقي مسيطرا على شعار الحركة الوطنية الفلسطينية ونشاطها الدبلوماسي.[37]

ومع استمرار تعنت بريطانيا في مواقفها تجاه المطالب الفلسطينية ورفض التعامل معها، رأت القيادة الفلسطينية ضرورة تكثيف العمل الدبلوماسي نحو الدول الإسلامية، وكان نتيجة لهذه الجهود أن عقد مؤتمر إسلامي ما بين 7-1931/12/17 في مدينة القدس. وبالرغم من

---

[36] عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970،، ص 206.

[37] شفيق ناظم الغبرا، اسرائيل والعرب، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997، ص20.

المعارضة التي أبدتها بعض القيادات التقليدية لعقد المؤتمر من خلال الدعاية المناوئة والإشاعات المغرضة، إلا أن المؤتمر عقد واشتركت فيه شخصيات إسلامية بارزه من مختلف الأقطار العربية والآسيوية والأفريقية لبحث الوضع المتوتر في الأراضي الفلسطينية، والإعراب عن التضامن الذي يبديه المسلمون في العالم الإسلامي مع الشعب الفلسطيني، وشجب سياسة الاستعمار البريطاني تجاه فلسطين.[38]

لكن كل هذه المحاولات قابلتها بريطانيا باستخفاف شديد، وهو ما عبر عن فشل ذريع للدبلوماسية الفلسطينية المتبعة. وهذا ما دفع بالجماهير الفلسطينية التعبير عن سخطها على هذا الفشل من خلال الإضراب الذي دعت إليه اللجان القومية في المدن الفلسطينية عام 1936، دون العودة للقيادة الفلسطينية التقليدية.

ولقد كانت الخلافات التي سادت بين أعضاء القيادة التقليدية الفلسطينية في التعاطي مع التطورات عامل أساسي للنكسات الدبلوماسية، فبعض أعضاء القيادة كان يتخوف من الاصطدام مع البريطانيين، بينما الآخرون كانوا يدعون لمواصلة الإضراب، حتى تغير الحكومة البريطانية سياستها تجاه الهجرة، وبيع الأراضي العربية لليهود، والموافقة على تشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام البرلمان.[39]

ومع دعم بعض القيادات الفلسطينية، وإصرار اللجان القومية على مواصلة الإضراب، والمطالبة بعدم دفع الضرائب، لم تستطع القيادة التقليدية المترددة العمل على وقف الإضراب استجابة للضغوط البريطانية، بل شاركت في هذا الإضراب حتى لا تفقد زمام

---

[38] مانويل حاساسيان، مصدر سبق ذكره، ص60.

[39] عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

السيطرة.لذا كانت القيادة التقليدية مجبرة على شرح مواقفها لبريطانيا خلال الزيارة التي قام بها بعض أعضائها إلى لندن.

ولم تتمكن بريطانيا من وقف الإضراب بالوسائل العسكرية، لذا شكلت لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل، وفي اليوم التالي الذي غادرت فيه اللجنة في 1936/11/5، أعلن وزير المستعمرات البريطاني أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لن تتوقف، فارتأت الهيئة العربية العليا التي شكلت في القدس في اجتماع للأحزاب الفلسطينية برئاسة الحاج أمين الحسيني في 1936/4/25 عدم التعاون مع اللجنة الملكية، لكنها ما لبثت أن تراجعت عن موقفها نتيجة للانشقاقات التي بدأت تظهر داخل الهيئة لاختلاف توجهات قيادتها، ونتيجة للضغط العربي من كل من المملكة العربية السعودية والعراق وإمارة شرقي الأردن، وذلك من خلال ضغط بريطانيا على هذه الدول للضغط على الفلسطينيين لوقف الإضراب، ووقف المقاومة المسلحة. وبدأت الهيئة تتعاطى مع هذه الضغوط، واستجابت للدعوات الموجهه من هذه الدول، ودعت الجماهير الفلسطينية إلى وقف الإضراب.

لكن مع انتهاء عمل لجنة بيل ونشر توصياتها التي دعت إلى إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، تجددت المقاومة المسلحة كتعبير عن الرفض لهذه التوصيات، مما دفع بريطانيا إلى إصدار الكتاب الأبيض في 1939/7/17 والذي تضمن: تحديد انتقال الأراضي العربية لليهود، تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ب 75 ألفا لمدة خمس سنوات، منح فلسطين الاستقلال بعد عشرة سنوات.[40]

---

[40] احمد سعيد نوفل واخرون، القضية الفلسطينية في اربعين عاما، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1989، ص39.

على اثر ذلك، وجدت الدبلوماسية الفلسطينية متسعا للتحرك نحو الحكومة البريطانية، لتفعيل هذه القرارات، وإقناعها بضرورة العدول عن مواقفها المساندة للحركة الصهيونية، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية، جعل بريطانيا تتعامل مع هذه المطالب باستخفاف شديد، مما دفع بالدبلوماسية الفلسطينية إلى إجراء محاولات أخرى للضغط على البريطانيين. فقد قام الحاج أمين الحسيني بزيارة ألمانيا عام 1941 التي تعتبر العدو اللدود للبريطانيين، لكسب ودها ودعمها للشعب الفلسطيني، لكن هذه المحاولات فشلت بسبب هزيمة هتلر في الحرب، وانتصار بريطانيا وحلفائها.

هذا النصر الذي حققته بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، دفعها للتهرب من التزاماتها التي جاءت في الكتاب الأبيض من خلال عرض المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة عام 1947 لوضع فلسطين تحت الوصاية، الامرالذي رفضه الفلسطينيون باعتباره سيفتح المجال أمام اليهود للهجرة إلى فلسطين.

ومع استمرار النكسات الدبلوماسية التي منيت بها القيادة الفلسطينية التقليدية، إلا أن ذلك لم يثنها عن إرسال الوفود إلى العالم لشرح الموقف الفلسطيني، فتوجهت الوفود الدبلوماسية عام 1947 إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الإسلامية ودول أمريكا اللاتينية للاجتماع مع قياداتها، واطلاعهم على الوضع الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني .

لكن المحاولات التي قامت بها الدبلوماسية الفلسطينية لم تحقق أهدافها، ولم تثن بريطانيا عن مواقفها، بل على العكس من ذلك استمرت بريطانيا في تنفيذ مخططها الذي يهدف لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، من خلال الطلب الذي تقدمت به إلى الأمين العام للأمم المتحدة (تريجفي لي) لعرض هذه القضية على تلك المؤسسة الدولية، وعرضت

القضية في دورة خاصة تم خلالها تشكيل لجنة تحقيق جديدة، إلا أن القيادة الفلسطينية اتخذت قرارا بمقاطعتها، لكن ذلك لم يمنع اللجنة من الاستمرار في عملها، وقدمت تقريرها للأمم المتحدة الذي تضمن مشروعا لحل القضية الفلسطينية على أساس دولتين لشعبين، والذي قوبل أيضا بالرفض من قبل الفلسطينيين، ومع ذلك استمرت الأمم المتحدة في تداول القضية، واجتمعت بناء على طلب بريطاني في تشرين الثاني لعام 1947، وقررت المصادقة على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

وأيدت الولايات المتحدة والدول الأوروبية مشروع التقسيم، كما مارست الولايات المتحدة ضغوطا هائلة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتمرير هذا القرار، وتكللت مساعيها بالنجاح، وأصدرت الجمعية العامة قرارا يحمل الرقم 181 بتاريخ 29/ 1947/11 يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وتدويل القدس.[41]

وقد قوبل قرار الأمم المتحدة بالرفض من قبل الفلسطينيين، وقامت الهيئة العربية العليا بإصدار مذكرة أعلنت فيها عدم موافقتها على قرار التقسيم، والتمسك بإقامة دولة عربية على عموم فلسطين، ووجهت النداءات إلى كل الحكام العرب والمسلمين للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني.

لكن الرفض الفلسطيني للقرار والنداءات التي وجهت لم تلق آذانا صاغية ، وبدأت الحركة الصهيونية استعداداتها لشن الحرب على الشعب الفلسطيني، وتهجيره لحظة بدء البريطانيين بالانسحاب، واستطاع اليهود السيطرة على ما يقارب 78% من الأرض الفلسطينية، وأقاموا دولتهم عليها.

---

[41] ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 18.

وبهذا فقد الشعب الفلسطيني أرضه لصالح اليهود، وبدأت معاناة جديدة من تاريخ الشعب الفلسطيني تمثلت في طردهم، والذي تمخض عنه قضية اللاجئين الفلسطينيين التي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني منها إلى يومنا هذا.

وبعد أن احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية، ألحقت غزة بمصر وألحقت الضفة الغربية بالأردن، ورأى بعض الفلسطينيون ضرورة إبقاء اسم فلسطين حاضرا، فتم إنشاء ما سمي بحكومة عموم فلسطين برئاسة احمد حلمي باشا والتي اتخذت من غزة مقرا لها، لكنها لم تعمر طويلا. ومنذ ذلك الوقت بدأت القيادات الفلسطينية التقليدية بالاختفاء عن مسرح العمل السياسي الفلسطيني، الذي اصبح في يد الحكومات العربية، وغدت فلسطين مطية يركبها الجميع بحثا عن الشرعية، واغلق ملف القضية الفلسطينية وسحب عن جدول أعمال الأمم المتحدة، وأصبحت القضية الفلسطينية قضية لاجئين، لا يتم تناولها إلا في تقارير الاونروا.[42]

هذا الوضع الجديد جعل الشعب الفلسطيني ينظر للدول العربية كمخلص، واصبح يعتمد عليها لإعادة أرضه، لكن ذلك لم يدم طويلا، فقد بدأت تنظيمات فلسطينية قومية تظهر على الساحة وتنادي بالكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية المغتصبة، وهو ما بدا يشكل خطرا على الأنظمة العربية.

ثانيا : مرحلة قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد ظهور الحركات القومية، رأت الأنظمة العربية فيها خطرا ومصدر قلق لها، لذا حاولت استمالة هذه الحركات، وطالبتها بعدم القيام بعمليات مسلحة ضد إسرائيل، والذي بدوره قد

---

[42] Barry Rubin, From War to Peace, London; Biddles Ltd, 1999, P138.

يؤدي إلى حرب لم يتم التحضير لها بعد. وخوفا من إفلات هذه الحركات من قبضتها، دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر عربي في القاهرة ما بين 13-1964/1/16، والذي اتخذ قرارا بإنشاء منظمة تساهم في تحرير فلسطين، وتم تكليف احمد الشقيري مندوب فلسطين في الجامعة العربية بتنفيذ هذا القرار. وفي العام نفسه عقد احمد الشقيري المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس أعلن خلاله عن تأسيس م.ت.ف.

اهتمت م.ت.ف بالعمل الدبلوماسي منذ نشأتها، لكن احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية دفع إلى إحداث تغيرات فيها كان أهمها تبني الكفاح المسلح كخيار وحيد لدحر الاحتلال، خاصة بعد ظهور مجموعة من التنظيمات الفلسطينية التي نادت بالكفاح المسلح، وأهمها حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) التي أعلن عن تأسيسها بعد اقل من عام على إنشاء م. ت.ف، وارتأت قيادة م.ت.ف أن الدبلوماسية يمكن أن تكون مكملة للعمل العسكري، ولكن ليست وسيلة أساسية للتحرير.[43]

ومع ذلك بقي العامل الدبلوماسي جزءا هاما من نشاط م ت ف خاصة بعد تولي ياسر عرفات قيادتها عام 1969. وقد مرت الدبلوماسية الفلسطينية بالعديد من التغييرات تبعا للتطورات الإقليمية والدولية، فقد كان النشاط الدبلوماسي الفلسطيني في بادئ الأمر منصبا على نيل الاعتراف العربي والدولي بها، ثم السعي للحصول على الدعم الإقليمي والدولي، من اجل استعادة الحقوق المغتصبة. ثم تركز العمل الدبلوماسي في فترة لاحقة على طرح مشروع الدولة الفلسطينية، والإعلان عن قيامها في المنفى بالجزائر عام 1988، إلى غيره

---

[43] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996، ص16.

من التغيرات التي كانت في مجملها محطات أحدثت انقلابا في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وفعلت من دورها كأسلوب رئيسي ومهم في السعي الفلسطيني للتحرر من الاحتلال. ومن أهم هذه المحطات التي مر بها العمل الدبلوماسي، شرعية منظمة التحرير، وإعلان الاستقلال في الجزائر، ومؤتمر مدريد، وسيأتي تفصيل هذه المحطات كالتالي.

1.شرعية منظمة التحرير.

اهتمت منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشائها بالحصول على الاعتراف العربي والدولي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لذا بدأت بإجراء اتصالاتها على الساحة العربية والدولية لحشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية.

وكان العمل الدبلوماسي الفلسطيني في هذه الفترة رافضا لأنصاف الحلول، كما كان رافضا للاعتراف بوجود دولة إسرائيل، ومطالبا بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني من خلال تبني الكفاح المسلح كسبيل وحيد لتحقيق هذا الهدف.

وبدأت م. ت. ف بالتحرك الدبلوماسي تجاه كل من الاتحاد السوفيتي والصين لما تمثله هاتان القوتان من مكانة على المسرح الدولي ودورهما في مساندة ودعم حركات التحرر العالمية، وتمثلت أهداف الدبلوماسية الفلسطينية من جراء الاتصالات بهاتين القوتين بالحصول على الدعم العسكري والسياسي للقضية الفلسطينية، وتقديم يد العون في انتزاع وحدانية تمثيل م. ت.ف للشعب الفلسطيني، إلى جانب طرح وإبراز القضية الفلسطينية على اعتبار أنها لب الصراع في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها قضية شعب وارض، وليست قضية لاجئين.وتكللت هذه الاتصالات الدبلوماسية بالنجاح، حيث وجهت الصين دعوة رسمية لرئيس منظمة التحرير لزيارتها، وبذلك كانت أول دولة أجنبية تستضيف رئيس

م. ت. ف. حيث قام الشقيري في عام 1965 بأول زيارة إلى الصين تم الاتفاق خلالها على إقامة بعثة لمنظمة التحرير في بكين لتعزيز التعاون المشترك، كما وعد الجانب الصيني ببذل كل جهد ممكن لدعم شعب فلسطين.[44]

تبع ذلك اعتراف الصين بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومنح مكتبها في بكين كامل الحصانات الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية، وهو ما ساهم في تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة.

وقد ساعدت الطبيعة الراديكالية والمواقف السياسية المعادية للإمبريالية لدى قادة الحركة الوطنية الفلسطينية في تسهيل التحركات الدبلوماسية الفلسطينية تجاهها. ورغم الدعم والمساندة المقدمة من جانب الصين للمنظمة على الصعيدين العسكري والسياسي فقد كانت لها أهدافها الخاصة من خلال توطيد علاقاتها مع منظمة التحرير، وهي تعزيز روابطها بالعالم العربي والإسلامي، ومحاولة إحراج الاتحاد السوفيتي، وإضعاف مكانته في المنطقة، والضغط على الولايات المتحدة التي تحاصر الصين اقتصاديا.

وهذا ما اتضح بعد تحسن العلاقات الصينية الأمريكية وعودة الصين إلى مجلس الأمن عام 1971، حيث لم تستخدم حق النقض الفيتو الممنوح لها ضد أي قرارات عارضها الفلسطينيون.[45]

أما على الجانب السوفيتي فقد قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بأول زيارة علنية للاتحاد السوفيتي عام 1971 طالبا الدعم السياسي والعسكري للمنظمة. كثفت

---

[44] هلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، لندن: مودي برس انترناشونال، 1984، ص 327.

[45] المصدر السابق، ص 329.

الدبلوماسية الفلسطينية بعد هذه الزيارة جهودها للحصول على اعتراف الاتحاد السوفيتي ب م.ت.ف كممثل وحيد للشعب الفلسطيني والذي تجسد في عام 1974 نتيجة لهذه الجهود.[46]

وبالرغم من الدعم المقدم للمنظمة، فقد حاول السوفييت إيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية على أساس قرار مجلس الأمن 242، والدفع بالفلسطينيين إلى القبول بالحل السياسي على أساس وجود دولتين فلسطينية وإسرائيلية. وقد رأى السوفييت أن كلفة هذا الصراع الدائم تفوق مكاسبه، وبالتالي لم يكونوا مستعدين للمجازفة والانجرار لحرب عالمية أخرى من اجل الفلسطينيين.[47]

كما أن السوفييت كانوا يكثفون اتصالاتهم مع منظمة التحرير عندما يجدون أنفسهم يخسرون المنطقة، أو يسحب البساط من تحت أقدامهم، وهذا ما لوحظ عندما رد السوفييت على خطوات السادات بتقوية روابط العلاقة مع المنظمة من خلال رفع مستوى التمثيل الفلسطيني عام 1978 من مكتب إلى سفارة.[48]

ومع إدراك الفلسطينيين لطبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية لم تتوقف عند ذلك كثيرا فقد كان للسوفييت دورهم المهم تجاه القضية الفلسطينية، وهذا ما أكده المجلس الوطني الفلسطيني مرات عديدة كان من أبرزها دعوته في شباط 1983 إلى تطوير وتعميق علاقات التحالف والصداقة مع الاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في فلكه. ولم تقف الدبلوماسية الفلسطينية عند كل من الاتحاد السوفيتي والصين، بل اتجهت نحو الأمم المتحدة من اجل تحسين الوضع القانوني للمنظمة الذي يساعد على حرية تحركها

---

[46] بد الله الحجيري، الصين والشعوب العربية، بيروت: دار الفارابي، 1979، ص14.

[47] هلينا كوبان، مصدر سبق ذكره، ص337.

[48] المصدر السابق، ص340.

على الصعيد الدولي، وتكللت جهودها الدبلوماسية بالنجاح بمشاركتها عام 1970 في مناقشة مسالة فلسطين في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تلا ذلك تبني الجمعية العامة قرارين يؤكدان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وفي ظل تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني، سعت الدبلوماسية الفلسطينية لتوسيع الدعم الدولي للقضية الفلسطينية من خلال الاتصالات الثنائية، أو عن طريق النشاط الدبلوماسي المتزايد في التجمعات الدولية خارج إطار الأمم المتحدة خاصة في منظمة عدم الانحياز، التي اتخذت في عام 1973 قرارا يعترف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ثم منحت منظمة التحرير عام 1976 حقوق العضو الكامل فيها. كما تحركت الدبلوماسية الفلسطينية نحو منظمة الوحدة الإفريقية للحصول على مزيد من الدعم الدولي لها، والتي منحتها صفة المراقب فيها وبذلك أصبحت أول حركة تحرر وطني غير أفريقية تتمتع بهذه الصفة في المنظمة الإفريقية.

كل ذلك ساهم في دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى توجيه دعوة رسمية لمنظمة التحرير في 14/ 1974/10 للمشاركة في مناقشاتها حول فلسطين، كما صوتت الجمعية العامة في اليوم نفسه وبأغلبية ساحقة على مشاركة م. ت. ف في مناقشة القضية الفلسطينية وذلك بناء على القرار (3210)، الذي وافق عليه (105) أصوات مقابل (4) أصوات ضد وامتناع(20) عن التصويت، ونص القرار على " أن الجمعية العامة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الأساس المعني بقضية فلسطين تدعو م. ت. ف الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشان قضية فلسطين في جلساتها العامة"

واستطاعت م.ت.ف من خلال هذا الاعتراف أن تخاطب العالم من على منبر الأمم المتحدة.

وهذا ما دفع بالدبلوماسية الفلسطينية للسعي الدؤوب نحو الحصول على الاعتراف العربي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والذي تحقق في قمة الرباط في 1974/10/28 عندما اعترفت القمة العربية بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكان لهذا القرار الأثر الكبير في تسهيل مهمة العمل الدبلوماسي الفلسطيني على الصعيد الأمريكي والأوروبي.[49]

وبهذا الاعتراف قطعت المنظمة الطريق أمام كل محاولات الوصاية على الشعب الفلسطيني من قبل أي طرف آخر، وأصبحت هي العنوان لأي حل فعلي للقضية الفلسطينية. تزامن ذلك مع القرار الذي اتخذته منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمرها الخامس الذي عقد في كوالالمبور عام 1974 لوزراء الخارجية بحضور وفد فلسطيني ليؤكد الاعتراف الإسلامي بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

وتكللت الجهود الدبلوماسية الفلسطينية بالنجاح عندما تمت دعوة ياسر عرفات رئيس م.ت.ف لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة في 11/13/ 1974 والذي دعا من خلاله الأطراف الدولية المساعدة في تمكين الشعب الفلسطيني من إنشاء سلطة وطنية مستقلة على أرضه. في الوقت ذاته أصدرت الجمعية العامة قرارا يحمل رقم(3237)، والذي أعطى م.ت.ف. صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة.[50]

---

[49] غازي حسين،الفكر السياسي الفلسطيني،دمشق: دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 206.

[50] طلال أبو عفيفة، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية، القدس: د.ن،1999، ص 214.

وقد استدعى دخول منظمة التحرير الفلسطينية الحلبة الدولية عبر المشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تغييرا في طبيعة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وانتهاج سياسة مرنة. لذا تراجع الهدف الاستراتيجي بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني لصالح الهدف المرحلي بإقامة السلطة الوطنية على أي جزء يتم تحريره.

هذه التطورات المتلاحقة، دفعت بالدبلوماسية الفلسطينية نحو الدول الأوروبية خاصة بعد الحصار الذي فرض عليها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، والتي استطاعت كسر هذا الحصار من خلال الزيارة التي قام بها رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى فينا عام 1979، والتي تعتبر أول زيارة له لعاصمة أوروبية.[51]

أتبعها بزيارته إلى البرتغال في أوائل عام 1981 والذي طالبها فيها بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، ونتيجة للنشاط المكثف للعمل الدبلوماسي في هذه الزيارة، تم الحصول على تصريح من رئيس الحكومة البرتغالية فرانسسكو بيريرا يؤيد فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م. ت. ف.

وقد هدفت الدبلوماسية الفلسطينية من جراء الاتصالات مع الأوروبيين إلى التأكيد على عدالة القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية ارض وشعب وليست قضية لاجئين، وبالتالي ضرورة إبرازها على المسرح الدولي باعتبارها أساس الصراع في الشرق الأوسط وانه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. لذا حاولت الدبلوماسية الفلسطينية الدفع بالدول الأوروبية للضغط على إسرائيل، وتأييد الحقوق

---

[51] ماهر الشريف، البحث عن كيان، قبرص: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995، ص 294.

الشرعية للشعب الفلسطيني، وقد نجحت في ذلك، خاصة بعد بيان البندقية الصادر عن دول المجموعة الأوروبية في حزيران عام 1980 والذي يعتبر نقطة تحول تاريخية في الموقف الأوروبي، الذي دعا إلى " تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة عن طريق عمل ملائم يرد في إطار سلام شامل".

وبهذا استطاعت م.ت.ف من خلال هذه النجاحات الدبلوماسية أن تثبت وجودها، وتفرضه على العالم الذي اعترف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبأنها هي العنوان لأي حوار يتعلق بالقضية الفلسطينية.[52]

2.إعلان الاستقلال في الجزائر.

أدى الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 إلى خروج المقاومة الفلسطينية رسميا منها، وكان من ضمن ما نتج عن ذلك إعطاء العامل الدبلوماسي الفلسطيني اهتماما اكبر. وأخذت الدبلوماسية الفلسطينية تتجه نحو القبول بفكرة إقامة دولتين، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والاقتراب اكثر فاكثر من المواقف المصرية والأردنية. لذا بدأت الدبلوماسية الفلسطينية بالاتجاه نحو القبول بالمبادرات المطروحة من قبل الأطراف الدولية، فأصبحت مبادرة الأمير فهد التي أطلقت قبل غزو لبنان عام 1981 مقبولة في قمة فاس عام 1982، كذلك تم التعاطي عام 1983 مع مبادرة ريغان بعد رفضها عام 1982.[53] وحتى أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات حاول إظهار بعض الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها، والتي دعت إلى حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون مرتبطا بالأردن،

---

[52] نظام محمود بركات، الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد 155، يناير 1992،ص 68.

واعتبر أن ذلك يوفر فرصة للسلام، لذا مارس ضغطا على المجلس المركزي الفلسطيني في 26/ 11/ 1982 معطلا قرارا يتضمن رفضا صريحا للمبادرة، إلا أن ذلك لم يلق ترحيبا أمريكيا.[54]

واستمرت الدبلوماسية الفلسطينية في التعاطي مع المبادرات والمقترحات الدولية خاصة الأمريكية منها، غير مدركة أن المشاريع التي طرحت من قبلها لم تكن تستهدف بالأساس التسوية السلمية للقضية الفلسطينية بقدر ما كانت تهدف إلى إفشال الإجماع الدولي واحتواء المقاومة الفلسطينية.

ولم تستطع الدبلوماسية الفلسطينية بما قدمته من تنازلات إنقاذ م.ت.ف وقيادتها بعد الخروج من بيروت، فداخليا تأثرت وحدتها الوطنية بالانشقاقات، وخارجيا جمدت بعض الدول العربية اتصالاتها معها.

هذا الوضع السيئ لمنظمة التحرير انعكس سلبا على نشاط الدبلوماسية الفلسطينية، فقمة عمان عام 1987 عقدت دون أن تكون القضية الفلسطينية على راس جدول أعمالها، لكن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر عام 1987 أعاد للدبلوماسية الفلسطينية حيويتها، من خلال توظيفها في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، ولحشد الرأي العام الدولي إلى جانب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

هذه الحيوية التي دبت من جديد في الدبلوماسية الفلسطينية، استطاعت من خلال مواقفها التي قبلت بالحلول السلمية، إحداث جبهة رفض عربية ودولية لقرار وزير الخارجية

---

[53] حمدي عبد الرحمن، الاردن والقضية الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد 238، كانون اول، 1998، ص ص 150-154.

[54] ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 66.

الأمريكي جورج شولتز الرافض منح ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى نيورك لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي حدى بالاخيره لنقل مناقشاتها إلى جنيف للسماح لعرفات بإلقاء خطابه بموافقة 154 دولة.

وبهذا استطاع السيد ياسر عرفات إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في 1988/2/13 والذي أعلن فيه استعداده للتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، وأعلن عن قبوله بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام.

هذه التنازلات الفلسطينية كانت تهدف إلى إرضاء الولايات المتحدة التي لم تكتف بذلك، بل طلبت مزيدا من الوضوح في الموقف الفلسطيني، فاصدر رئيس م.ت.ف في اليوم التالي تصريحا باللغة الإنجليزية جاء فيه أن م.ت.ف تعترف بقراري الأمم المتحدة (242 و338)، وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا الموقف، بينما اعترضت عليه إسرائيل وشككت في نوايا م. ت. ف ورفضت أية مشاركة من قبلها في أية مفاوضات سلمية .

اعتراف منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن(242 و338) دفع ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي في 1988/5/23 للإعلان عن استعداد بلاده للدخول في حوار جدي وعلى مستوى عالي مع م. ت. ف. الموقف الأمريكي الجديد جاء نتيجة لرفض القيادات الفلسطينية في الأراضي المحتلة الاجتماع بوزير الخارجية جورج شولتز في القدس في أوائل عام 1988 بقرار من م. ت. ف، وهو ما حدي بالإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في الأمور ثانية، وقد رحبت الدبلوماسية الفلسطينية بالإعلان الأمريكي الذي سيفتح أبوابا كثيرة موصدة أمامها.

وسعت الدبلوماسية الفلسطينية إلى استثمار ذلك من خلال توسيع نشاطها الـذي ازداد مـع إعلان الملك حسين فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربيـة فـي 1988/7/31 بهدف إفساح المجال أمام م.ت.ف للدخول في أي تسوية سلمية قادمة.

وقد ترتب على ذلك إنهاء حالة الازدواجية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتـالي وقعـت مسؤولية كبيرة على المنظمة تمثلت في الحاجة إلى ملئ الفراغ الإداري والقـانوني الـذي خلقه قرار فك الارتباط. وجاء تحرك م. ت.ف في دورة الانتفاضة التاسعة عشره للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر بتاريخ 1988/11/15، حين أعلن عن قيام الدولة الفلسـطينية، ومما جاء في إعلان الاستقلال" فان المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف ... وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام وملتزمة بمبادئ التعايش السلمي... أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتـها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب".

وكان هدف المنظمة من ذلك محاولة لانتزاع الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني فـي تقرير المصير، والذي تطلب تكثيفا للجهود الدبلوماسية من اجل الحصول على الاعـتراف بدولة فلسطين والذي يمثل الغذاء المعنوي للدولة الجديدة.[55]

وقد تباين موقف دول أوروبا الغربية من إعلان الدولة الفلسطينية بين رافـض ومرحـب وممتنع، غير أن البيان الذي صدرعن اجتماع المجموعة الأوروبيـة فـي 1988/11/21،

---

[55] ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 208.

رحب بموقف م. ت. ف التي قبلت قراري الأمم المتحدة (242 و338) كأساس لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، لكن البيان لم يتضمن أي اعتراف بالدولة الفلسطينية.[56] بينما البرلمان الأوروبي تقدم على مواقف حكوماته، من خلال القرار الذي دعا فيه حكومات الدول الأوروبية للاعتراف ب م. ت. ف باعتبارها حكومة مؤقتة للشعب الفلسطيني، وهذا ما دفع بالحكومة اليونانية الإعلان عن استعدادها للاعتراف الكامل بدولة فلسطين، بينما الرئيس الفرنسي ميتران وجه دعوة رسمية لرئيس منظمة التحرير لزيارة فرنسا، والذي استقبل فيها استقبال الرؤساء.

ويعود الفضل في تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية إلى الانتفاضة في الأراضي المحتلة والطابع السلمي والجماهيري لها والتي أحدثت انعطافا كبيرا في موقف المجموعة الأوروبية، من خلال المطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وانتقاد الممارسات الوحشية لقوات الاحتلال. وقد بدا الموقف الأوروبي يتبلور حول كثير من القضايا بشكل اكثر وضوحا وشمولية من حيث معارضة المجموعة لإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967 ودعوة إسرائيل لاحترام اتفاقيات جنيف الرابعة.

ورغم التجاوب الأوروبي مع هذه التطورات الأخيرة إلا أن قرارات الجزائر كانت موجه بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة، والتي أعلن وزير خارجيتها جورج شولتز في 1988/12/14 عن فتح باب الحوار المباشر مع م.ت.ف وحصره في بادئ الأمر بالسفير الأمريكي روبرت بللترو في تونس، وأعلنت الولايات المتحدة أن م. ت.ف قد استوفت

---

[56] ايمن السيد عبد الوهاب، المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد 95،يناير 1989، ص161.

الشروط الأمريكية الثلاثة، وهي الاعتراف بإسرائيل وبالقرارين (242 و338) والتخلي عن الكفاح المسلح.[57]

وقد رحبت دول المجموعة الأوروبية كجماعة وكدول مستقلة بالقرار الأمريكي، واعتبرته حدثا سياسيا مهما وخطوة باتجاه صنع السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. على اثر ذلك رفعت فرنسا مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مصاف المندوب العام عن فلسطين، ثم تبعتها دول المجموعة الأوروبية.[58]

أما الاتحاد السوفيتي فلم يرتاح للخطوة الأمريكية بفتح الحوار الثنائي مع قيادة م. ت. ف، إلا أن تفاقم الوضع السوفيتي وتدهور أوضاعه الداخلية جعله عاجزا عن القيام بخطوات سياسية مضادة للخطوات الأمريكية.

ومع تواصل الاتصالات الدبلوماسية بين الطرفين، استغلت الدبلوماسية الفلسطينية ذلك، بحيث وسعت من اتصالاتها مع دول العالم، وتهيأت الأجواء المناسبة لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين.

لكن ذلك لم يدم طويلا، ففي 1990/6/20 اتخذت الإدارة الأمريكية قرارا بتعليق الحوار مع م.ت.ف بعد العملية التي قام بها فدائيون من جبهة تحرير فلسطين التابعة لأبي العباس وهي عضو في م. ت. ف بقوارب على أحد الشواطئ الإسرائيلية في 30/ 5/ 1990 والتي أدت إلى مقتل جميع أفراد المجموعة. وحملت الولايات المتحدة قيادة م. ت. ف المسؤولية الكاملة عنها، بالرغم من قيامها بإدانة هذه العملية.[59]

---

[57] غازي حسين، مصدر سبق ذكره، ص199.

[58] عمر مصالحة، السلام الموعود، بيروت: دار الساقي،1994، ص239.

[59] محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني الامريكي، عمان: دار الجليل للنشر، 1995، ص226.

وهنا يمكن القول أن هذا الحوار لم يتعد في حد ذاته قبولا بإجراء مباحثات مع المنظمة في مقابل تخليها عما وصفته الولايات المتحدة بالإرهاب، وفي مقابل ثمن كبير دفع لمصلحة إسرائيل تمثل في الاعتراف بها وبحقها في الوجود داخل حدود امنه ومعترف بها.

3.مؤتمر مدريد للسلام.

شهد النظام العربي بعد انتهاء حرب الخليج الثانية حالة من الانقسام والتشرذم بسبب تباين المواقف العربية حيال العراق، أحدهما معه، والآخر مع التحالف، وقد كانت م.ت.ف متعاطفه مع العراق، مما أدى إلى عزل قيادتها ومحاصرتها عربيا ودوليا، وباتت في اضعف حالاتها، ومما زاد في حالة الضعف هذه، تفكك الاتحاد السوفيتي الذي اعتبر حليفا لمنظمة التحرير، وتكريس الدور القيادي المتفرد للولايات المتحدة.

وبعد توقف حرب الخليج في نهاية شباط 1991 والاحتفال بالنصر، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أن الولايات المتحدة عازمة وبحزم على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حتى تستطيع الشعوب في الشرق الأوسط العيش بسلام، جاء ذلك تجنبا لاتهام الولايات المتحدة الكيل بمكيالين.

إعلان الرئيس الأمريكي جاء أمام الكونغرس في 1991/3/6 عن مبادرة لصنع السلام في الشرق الأوسط حدد فيها رؤية إدارته لأسس السلام في المنطقة والتي تعتمد على النقاط التالية: أ- الأرض مقابل السلام ب- تطبيق قراري الأمم المتحدة (242 و338) من خلال المفاوضات ج- تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني د- ضمان الآمن

والسلام لدولة إسرائيل. ودعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأطراف المعنية إلى التوجه إلى مدريد للدخول في مفاوضات مباشرة.[60]

وقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه المبادرة، خاصة وأنها لا تملك رؤية استراتيجية واضحة بعد حرب الخليج الثانية، والتي أحدثت تغيرات لا يمكن تجاهلها، كما رأت أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية في حالة تسارع والانتفاضة تتراجع، وإسرائيل وأمريكا تهددان بإيجاد قيادة بديلة، والحركة الإسلامية يشتد عودها في ظل وقف الدعم المادي والسياسي والإعلامي العربي لمنظمة التحرير. نتيجة لكل ذلك وجدت قيادة م.ت.ف نفسها مرغمة على قبول المبادرة الأمريكية. وعليه دعت م. ت. ف المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في الجزائر ما بين 23-1991/9/28 والذي خول قيادة المنظمة حرية اختيار أعضاء الوفد إلى مؤتمر السلام. لكن م. ت. ف وفي ظل المطالبة الإسرائيلية باستبدالها بشخصيات من الأراضي المحتلة، لم تجد سبيلا أمامها سوى الموافقة على ذلك.

ولم تتوقف إسرائيل عند تلك المطالب، بل وضعت شروطا على تشكيلة الوفد تمثلت في منع أي عضو في المجلس الوطني الفلسطيني من دخول المؤتمر، كما تم منع اشتراك فلسطينيي القدس في المؤتمر لاعتبار القدس جزء من الأرض الإسرائيلية، وبناءا على ذلك تم منع دخول كل من حنان عشراوي وفيصل الحسيني قاعة المؤتمر، كما اشترطت على الوفد داخل المؤتمر عدم الإشارة إلى انتمائه إلى المنظمة، وفي حال تم ذلك فان إسرائيل ستنسحب من المؤتمر.[61]

---

[60] ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص337.

[61] محمد حسنين هيكل،مصدر سبق ذكره، ص ص 238-239.

وتوجه الوفد إلى مدريد والذي تشكل من القيادات الفلسطينية في الداخل ضمن وفد أردني مشترك وبموافقة م.ت.ف، وانعقد المؤتمر وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في كلمته أن مؤتمر مدريد لا يمكنه أن يفرض تسوية على الأطراف أو الاعتراض على نتائج يجري التوصل إليها في المفاوضات المباشرة.[62]

بينما وجه حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني خطابه للشعب الإسرائيلي معلنا أن الشعب الفلسطيني على استعداد للعيش في سلام وأمن مع الإسرائيليين، وطالب بحل النزاع على أساس دولتين لشعبين وحل القضايا العالقة كالقدس واللاجئين ووقف الاستيطان.[63]

وخلال المناقشات التي جرت في مدريد، تم الاتفاق على إجراء محادثات تتعلق بالقضايا السياسية، وسمي بالمسار السياسي، وآخر سمي بالمسار المتعدد، واستقر الرأي على أن تكون واشنطن مقر المفاوضات. وعلى هذا الأساس لم يكن مؤتمر مدريد سوى معبر إلى مفاوضات ثنائية ومتعددة، وهو بذلك مجرد منبر خطابي امتد من 1991/11/2-10/30.

وترأس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات واشنطن حيدر عبد الشافي، بينما ترأس الياكيم روبنشتاين السكرتير العام للحكومة الإسرائيلية الوفد الإسرائيلي. حاولت الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه المفاوضات أن تستقل بنفسها عن الوفد الأردني وهذا ما أثار حفيظة الجانب الإسرائيلي، الذي رفض ذلك واعتبره إخلالا بما اتفق عليه، مما دفع بالخارجية الأمريكية للتدخل، وحل المعضلة التي تم الاتفاق على أن يضم الوفد عشرة أردنيين واثنين

---

[62] عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1988، ص 80.

[63] عمر مصالحة، مصدر سبق ذكره، ص 67.

من الفلسطينيين في حال تناول موضوع يتعلق بالأردن، أما عندما يتعلق الموضوع بالقضية الفلسطينية فيتشكل الوفد من عشرة فلسطينيين واثنين أردنيين.[64]

وفي الأثناء التي كان يتفاوض الوفد الفلسطيني في واشنطن، كانت م.ت.ف تتفاوض وإسرائيل سراً في النرويج، تمخض عن ذلك توصل الجانبين لاتفاق إعلان المبادئ المعروف (غزة أريحا أولا). وهو الحدث الدبلوماسي الأبرز في مجمل الأحداث الفلسطينية الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967.

ومع أن الدبلوماسية الفلسطينية سعت من خلال هذا الاتفاق إلى حشد موقف دولي يسلندها، إلا أنه في الوقت ذاته تم تأجيل القضايا الأكثر أهمية، والمعروفة بقضايا المرحلة النهائية كالقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه إلى مرحلة الحل النهائي. وهذا ما جعل م.ت.ف تقع في مأزق التفاوض المستقبلي بسبب تنكر إسرائيل للحقوق الوطنية، ورفضها تنفيذ الاتفاقات المرحلية التي وقعتها مع المنظمة

وفي الختام يمكن القول أن السياسة الفلسطينية مرت خلال القرن العشرين بالكثير من التطورات التي كان لها عظيم الأثر على العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

فمن ناحية لم تكن الدبلوماسية الفلسطينية قبل قيام م.ت.ف فعالة ومجدية في آن واحد، وكل ما اعتمدته، كان أسلوب التوسل لبريطانيا وغيرها من الدول الفاعلة على الساحة الدولية، من خلال المطالب التي كانت تتقدم بها. هذا عوضا عن التخبط في التعاطي مع المقررات الدولية، وخاصة لجان التحقيق التي كانت تتعامل معها أحيانا وترفض التجاوب معها أحيانا أخرى، ويعود ذلك لغياب استراتيجية واضحة في التعامل مع التطورات المتلاحقة، إضافة

---

[64] محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 246.

لعدم امتلاكها وسائل الضغط المؤثرة على بريطانيا لتغيير سياستها تجاه فلسطين، كما عانت الدبلوماسية الفلسطينية من ضعف الوضع الداخلي الذي كان سائدا، والخلافات بين القيادات التقليدية التي انعكست سلبا على نشاطها، نتيجة ذلك ضاعت فلسطين بعد أن أصبحت فريسة سهلة بيد الحركة الصهيونية التي أعلنت عن قيام دولة إسرائيل.

وأدى سقوط فلسطين وقيام دولة إسرائيل على أنقاضها، إلى قيام منظمة فلسطينية جديدة سميت ب م.ت.ف، تلافت في تشكيلاتها الأولى القيادات التقليدية، وأخذت تتبنى الكفاح المسلح كخيار لنيل الاستقلال والتخلص من المستعمر، لكن وبسبب التأثيرات الإقليمية والدولية أخذت م.ت.ف تزيد من اهتمامها بالدبلوماسية كوسيلة من اجل الحصول على الاعتراف العربي والدولي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ونجحت الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق ذلك، لكن هذه الاستراتيجية الجديدة كلفتها الكثير من التنازلات التي قدمتها من اجل أن يقبلها المجتمع الدولي ، وكان في مقدمتها القبول بدولة إسرائيل في المنطقة، وحقها في العيش في سلام وأمن مثل بقية الدول الأخرى، بعد أن كان الحديث عن ذلك من المحرمات.

الفصـــل الثـــــالث
الدبلوماسية الفلسطينية السرية.

كان لتوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو بـــالنرويج دورا هامـــا فـــي إعـــادة مصطلح الدبلوماسية السرية للظهور من جديد، ولعل نجاح الجانبين في التوصل إلى اتفاق، يعود إلى حرص الطرفين في المحافظة على سرية المفاوضات. حيـــث رأت الدبلوماســـية الفلسطينية أن المفاوضات السرية قد تكون الوسيلة الأفضل والأسلم في آن واحد للتوصـــل إلى اتفاق مع إسرائيل، لان المفاوضات السرية تقلل من سقف المطالب المعلنة مـــن قبـــل الطرف الآخر، بعيدا عن المزايدات والحملات الإعلامية التي قد يتعمد أطـــراف الـــنزاع إثارتها. كما أنها اسلم للمفاوضين وذلك للحيلولة دون تعرضهم للأذى مـــن قبـــل القـــوى والحركات المعارضة.

ولم تكن مفاوضات أوسلو السرية هي الأولى من نوعها التـــي تقـــوم بـــها الدبلوماســـية الفلسطينية، بل هناك العديد من الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي، إلا أن معظمها انتـــهى إلى الفشل لتسرب المعلومات حولها، وتعرض من يقوم بهذا العمل الدبلوماسي للأذى.

ومن هنا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى موضوع الدبلوماسية السرية مـــا قبـــل أوســـلو كمقدمة لفهم الأسباب التي دفعت بالطرفين إلى دبلوماسية أوسلو السرية.

أولا: الدبلوماسية الفلسطينية السرية ما قبل أوسلو.

بينما كانت الاتصالات جارية بين الجانبين المصري والإسرائيلي لعقد اتفاقية سلام بيـــن بلديهما بعد حرب أكتوبر عام 1973، كان الحديث عن لقاءات سرية تجريها كل من الأردن

والمغرب مع إسرائيل، وهو ما دفع بعض أعضاء القيادة الفلسطينية وعلى رأسهم محمود عباس(أبو مازن) للحديث عن ضرورة عقد لقاءات مع شخصيات يهودية غير صهيونية، لإيصال وجهة النظر الفلسطينية إليهم، من خلال اطلاعهم على مواقف منظمة التحرير تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وبدأت الدبلوماسية الفلسطينية في إجراء الاتصالات مع شخصيات غير صهيونية لترتيب لقاءات معها، وهو ما أثار حفيظة الكثيرين في المنظمة، لكن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة عام 1977 والذي جرت خلاله نقاشات حادة بين أعضائه حول اللقاءات السرية التي يقوم بها بعض أعضاء م.ت.ف مع شخصيات يهودية وبمعرفة القيادة الفلسطينية، وهو ما اعتبر عملا خارجا عن الإجماع الوطني الرافض للحوار مع العدو، حسم الخلاف بعد نجاح كل من ياسر عرفات ومحمود عباس في إقناع أعضاء المجلس بتبني قرارا يسمح بإجراء اتصالات تجريبية مع يهود غير صهيونيين، يمثلون قوى السلام.[65]

وقد صدرت توجيهات من أبو مازن وبموافقة ياسر عرفات إلى عدد من المكاتب التابعة لمنظمة التحرير بإجراء اتصالات مع هذه القوى اليهودية. إلا أن الاتصالات لم تدم طويلا بعد أن تعرض بعض مدراء المكاتب للاغتيال، مما دفع بالدبلوماسية الفلسطينية إلى إعادة النظر في أماكن عقد هذه اللقاءات.

ورأت أن القاهرة يمكن أن تكون مكانا مناسبا لعقدها، حيث أنها تشهد اتصالات مكثفة بين الجانبين المصري والإسرائيلي لعقد اتفاقية سلام بينهما، وهو ما رحبت به القيادة المصرية

---

[65] ابراهيم أبو لغد، الجذور التاريخية لاتفاق (غزة – اريحا)، السياسة الفلسطينية، العدد الاول والثاني، شتاء وربيع 1994، ص 26.

التي اعتبرتها خطوة هامة لدعم موقفها المؤيد لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل، وقامت بترتيب لقاء في الإسكندرية عام 1977 بين ممثل م. ت. ف سعيد كمال في القاهرة وستيفن كوهين وهو مفكر سياسي ومشارك في أحد المراكز الدراسية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية.[66]

وبالرغم من عدم تمخض اللقاء عن شيء جوهري، إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية رأت أن مثل هذا اللقاء يمكن أن يكون له تأثيره على الإدارة الأمريكية، ودفعها باتجاه فتح قناة اتصال معها، لكن الولايات المتحدة كانت في هذه الفترة ابعد ما تكون عن إجراء مثل هذه الاتصالات، كذلك هو حال إسرائيل التي كان اهتمامها منصبا على توقيع الاتفاق مع مصر الدولة العربية الكبرى، رغم علمها بوجود قنوات سرية تجري بين شخصيات يهودية ومنظمة التحرير وخاصة في باريس.[67]

ومع ذلك استمرت الدبلوماسية الفلسطينية في إرسال رسائل للإدارة الأمريكية بان لدى م. ت. ف أشياء لتقولها، وذلك من خلال اللقاءات التي استمرت مع القوى اليهودية في أمريكا وأوروبا والتي قادها هذه المرة عصام السرطاوي ممثل م. ت. ف في الأممية الاشتراكية، الذي وسع اتصالاته لتشمل شخصيات في المعارضة في إسرائيل ومن بينهم يوري افنيري رئيس تحرير مجلة "هاعولام هازيه"، وبنيامين بن اليعازر والذي كان شخصية مهمة في حزب العمل، لكن هذه الاتصالات لم يكتب لها النجاح بسبب اغتيال السرطاوي في البرتغال عام 1983.[68]

---

[66] ابراهيم أبو لغد، مصدر سبق ذكره، ص62.

[67] Barry Rubin, op. cit, P 102.

[68] ابراهيم أبو لغد، مصدر سبق ذكره، ص112.

وقد كان لتوقيع الاتفاق ما بين القاهرة وتل أبيب في كامب ديفيد، إلى تزايد عدد الفلسطينيين في م. ت.ف الذين يرفضون فكرة كل شيء أو لا شيء، وطالب هذا التيار بإجراء الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي. لكن الاتصالات الدبلوماسية مع القوى الإسرائيلية شكلت خطورة كبيرة على الشخصيات التي تقوم بها، لذا حاولت القيادة الفلسطينية الحصول على الشرعية لهذه الاتصالات من خلال إصدار قرار من المجلس الوطني يسمح بمثل هذه الاتصالات، وهو ما تم في دورتي المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة عام 1981 والدورة السادسة عشرة عام 1982، من خلال التأكيد على قوار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1977 الذي فتح المجال أمام الدبلوماسية الفلسطينية لفتح قنوات اتصال مع اليهود غير الصهيونيين.

وكان لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني أثرها على الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرتها خطوة هامة في طريق فتح قنوات اتصال مع المنظمة، ورحبت الدبلوماسية الفلسطينية بذلك، في محاولة منها للتأثير على صانع القرار الأمريكي، وإرسال رسالة مفادها أن م. ت. ف لا ترفض الحوار وتسعى للسلام، هذه التطورات الجارية أحرجت كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي رفضت إجراء اتصالات جدية مع منظمة التحرير، وهو ما دفع حكومة السويد دعوة كل من الفلسطينيين واليهود لإجراء هذه اللقاءات على أراضيها.

ولم يتوقف الأمر عند إحراج الولايات المتحدة وأوروبا، بل شمل أيضا الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي بدأت تثير قلقها هذه الاتصالات، بعد أن بدأت م. ت. ف تقطف ثمارها من خلال المحادثات في وضع تصور لحل سياسي للقضية الفلسطينية.

ومع استمرار اللقاءات مع اليهود غير الصهيونيين، رأت القيادة الفلسطينية ضرورة توسيع اتصالاتها لشمل شخصيات من داخل إسرائيل، لكن ذلك تطلب موافقة من المجلس الوطني الفلسطيني الذي أكد عام 1986 على قرارات المجلس السابقة بشان الاتصالات مع اليهود، ثم اصدر قرارا اكثر تطورا من القرارات السابقة من حيث دعوته لتوسيع هذه الاتصالات لتشمل الإسرائيليين، وجاء نص القرار كالتالي" يقرر المؤتمر دعوة اللجنة التنفيذية لوضع خطط بفتح خطوط اتصال فلسطينية مع الدوائر اليهودية، أو الإسرائيلية المؤيدة لقضيتنا، ولفكرة دولة فلسطينية مستقلة".[69]

هذه الخطوة باتجاه توسيع الاتصالات مع القوى اليهودية دفعت إلى فتح العديد من القنوات في وقت واحد، حتى أن أبو مازن كان يدير بنفسه قناة سرية مع شخصيات تمثل اليسار الإسرائيلي مثل شولاميت الوني رئيسة حزب ميرتس.

وفي الأراضي المحتلة ساهمت هذه القرارات الصادرة عن المجلس الوطني في إشعال الضوء الأخضر أمام القيادات الفلسطينية في الداخل لإجراء اتصالات مع الإسرائيليين، وتطويرها لتشمل جهات معادية ل م. ت. ف لفهم مواقفها تجاهها.

فعقد لقاء بين ساري نسيبه وصلاح زحيقة وعميراف في بيت الأخير بتاريخ 1987/7/4 والذي يعتبر عضو المؤسسات المركزية في حيروت والمقرب من إسحاق شامير، وكان عميراف يرى أن هذه اللقاءات مع الفلسطينيين أو التوصل إلى سلام معهم يجب أن يكون بوجود م. ت. ف، ورحبت الدبلوماسية الفلسطينية بذلك كونه يسهل المهمة عليها، لذلك عقدت لقاءات أخرى بحضور فيصل الحسيني، تناولت العديد من الموضوعات أهمها:

---

[69] محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص199.

موضوع الدولة الفلسطينية وإجراء المفاوضات. وتطور الأمر ليصل في اللقاء الرابع إلى وضع صيغة لورقة تفاهم، تكون أساس لحل مستقبلي يرضي الطرفين، وطرح إمكانية سفر عميراف إلى جنيف للقاء ياسر عرفات، لكن هذه الاتصالات تعثرت بسبب الكشف عنها، خاصة وأنها كانت تجري بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير.[70]

وجاءت خطوة منظمة التحرير عام 1988 خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، الذي قبل بقراري مجلس الأمن (242 و338)، لتوسيع هذه الاتصالات مع قوى يهودية أمريكية تمثل كل من الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي برعاية وزير الخارجية السويدي، لبحث الأمور المتعلقة بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني. وصدر عن الاجتماع بيان لم يعلن عنه، تضمن الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام بإشراف الأمم المتحدة، ومشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبمشاركة م. ت. ف على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، كما دعا إلى الموافقة على قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ورفض البيان كافة أشكال الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة، وطالب بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.[71]

هذه الاتصالات التي جرت مع اليمين الإسرائيلي دفعت حزب العمل إلى إرسال عبد الوهاب دراوشه إلى تونس في 1989/4/12، وهو يحمل مشروعا سياسيا من صنع رابين ليعرضه على القيادة الفلسطينية، يتحدث عن مرحلة انتقالية تمتد خمس سنوات، وعن مجلس سلطة محلي يتولى الشؤون الداخلية الفلسطينية، بينما الأمور الخارجية والأمن

---

[70] محمود عباس، طريق أوسلو، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1994، ص ص 62-66.

[71] المصدر السابق، ص 44-45.

والمستوطنات تبقى بيد إسرائيل في ظل تعاون اقتصادي. أما مرحلة الحل الدائم فتبدأ بعد مرور ثلاث سنوات على المرحلة الانتقالية ويكون بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك من خلال مؤتمر دولي مصغر تشارك فيه القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وإسرائيل والأردن والفلسطينيين من الداخل والخارج.[72]

هذه الاتصالات بدأت تؤتي ثمارها، من خلال تسابق الأحزاب الإسرائيلية التي اعترفت ولو بشكل غير رسمي ب م. ت. ف كممثل شرعي ووحيد لإجراء حوار معها، كما ساهمت هذه الاتصالات في إنهاء الخيار الأردني وإزالته من الذهنية الإسرائيلية. وبهذا استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية إرسال رسالة إلى كل الأطراف الدولية بأنها تسعى إلى تحقيق السلام في المنطقة، وهذا ما دفع بالنرويجيين الذين أدركوا أن المنظمة اصبح لديها قناعة بضرورة التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، إلى السعي لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق ذلك والحصول على اختراق في هذا الصراع الطويل، وهو ما مهد الطريق للنرويج للقيام بدور راعي الاتصالات السرية بين م. ت. ف وإسرائيل، وتوصل الجانبين إلى اتفاق سمي اتفاق غزة أريحا أولا.

ثانيا: دبلوماسية أوسلو السرية.

غيبت منظمة التحرير الفلسطينية بعد هزيمة العراق على يد قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، رسميا عن مؤتمر مدريد، وفيما بعد المفاوضات التي جرت في واشنطن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي وصلت فيها المفاوضات إلى طريق مسدود.

---

[72] محمود عباس، مصدرسبق ذكره، ص ص 62-66.

نتيجة للمطالب التي يرى كل جانب فيها أنها تعجيزية ومن غير الممكن الموافقة عليها، حيث كان ينقصها الجدية، من حيث أن الوفد الفلسطيني لا يملك الصلاحيات الكافية للتفاوض حول القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وبذلك فهو بحاجة إلى م. ت. ف لتعطيه الشرعية اللازمة للتوقيع على أي اتفاق يتم التوصل إليه، لكن المنظمة لم تكن لترحب بأي اتفاق يتم التوصل إليه عبر الوفد الفلسطيني في واشنطن، لاعتقادها أن التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي يعني مزيدا من العزلة التي فرضت عليها، لذلك كانت تحاول عرقلة المفاوضات لإجبار الجانب الإسرائيلي على الاتصال بها. بينما الجانب الإسرائيلي يشاهد خلال هذه المفاوضات أن الوفد الفلسطيني لا يملك الصلاحيات الكافية التي تخوله التوقيع على أي اتفاق يتم التوصل إليه إلا بموافقة م. ت. ف، التي يرى بها حاضرا غائبا في المفاوضات، لذا رأت إسرائيل أهمية الاتصال بالمنظمة لإجراء حوار معها، كونها الجهة الوحيدة القادرة على التوقيع على أي اتفاق.

وبينما كان العالم مشدودا إلى الجولة الحادية عشرة من مفاوضات واشنطن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أعلن عن التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير سمي اتفاق (غزة أريحا أولا) والذي سيتم تفصيله على النحو التالي.

دوافع الاتفاق.

أصيبت أجهزة م. ت. ف بعد حرب الخليج الثانية بالشلل نتيجة لموقفها المتعاطف مع العراق، بعد وقف الأموال المتدفقة عليها من دول الخليج وهو ما انعكس سلبا على عمل المنظمة التي أصبحت معزولة ومحاصرة عربيا ودوليا، أما على الصعيد الداخلي فقد استمرت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتزايد التأييد للتيار الإسلامي الذي

تمثله كل من حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي، بينما تراجعت اسهم م. ت. ف، التي كادت الانتفاضة أن تخرج عن نطاق السيطرة، وتنتهي بان يسيطر الإسلاميون عليها.[73]

بينما هناك في واشنطن وفد فلسطيني من الداخل يتفاوض مع إسرائيل ويخطف الأضواء من م. ت. ف، ويهدد بإيجاد قيادة بديلة. هذا ما أثار خوف الكثيرين في قيادة منظمة التحرير، أضف إلى ذلك خشيتها من أن تعقد الدول العربية اتفاقات سلام مع إسرائيل قبل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين والذي سيجعلهم يقفون وحدهم في مواجهة إسرائيل.

أما الجانب الإسرائيلي الذي حصل على نصيب الأسد من المساعدات والدعم الأمريكي بعد حرب الخليج، فقد أدرك مدى الضعف والمعاناة التي تمر بها م. ت. ف، الأمر الذي دفع الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل لاستغلال الظرف الذي تمر به لصالحهم، من خلال فتح قناة اتصال بالمنظمة، ومحاولة التوصل إلى اتفاق معها يتناسب في إطاره العام مع برنامج حزب العمل الذي يريد التخلص من الأراضي الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية.[74]

ولعل اقتناع القادة الإسرائيليين بعدم وجود حل عسكري يحسم المشكلة، وينهي الانتفاضة الفلسطينية التي أرهقتهم، وزادت من الانتقادات الدولية الموجه إليهم، كانت دافعا لدخولهم في مفاوضات مباشرة مع م. ت. ف، ولم تكن تلك الأسباب وحدها بل اكثر من ذلك، عندما بدا يسيطر على الجانب الإسرائيلي الخوف المتمثل كما هو الحال لدى منظمة التحرير من

---

[73] السيد امين شلبي، رؤية يوهان هولست لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 116، ابريل 1994، ص158.

[74] شمعون بيرس، معركة السلام، ترجمة مالك فاضل، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 380.

التيار الإسلامي، الذي قد يصبح مهيمنا على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي من الصعب على إسرائيل الخروج من ذلك المأزق، كونه يرفض وجود دولة إسرائيل ويرفض الحوار معها، ويدعو لتحرير كامل التراب الفلسطيني. ورأت إسرائيل أن الحل يتمثل في إجراء اتصالات مباشرة مع م. ت. ف الضعيفة، في محاولة منها لاستثمار اختلال توازن القوى لصالح إسرائيل، وفرض شروطها عليها.

كل هذه العوامل دفعت بالجانبين لفتح قناة اتصال بمساعدة نرويجية قام بها تيري رود لارسن أكاديمي ومدير مركز أبحاث الذي كان يجري بحثا في غزة حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، هذا العمل ساعده على إجراء اتصالاته مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال اجتماعه مع عرفات في تونس الذي ابلغه رسالة مفادها بان الحكومة الاشتراكية في السويد، والتي كانت تتعاطف مع م. ت. ف قد هزمت في الانتخابات، والتي كانت تساعد في إجراء الاتصالات ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالتالي ينبغي للنرويج القيام بهذا الدور.[75]

هذه الرسالة التي استمع إليها من ياسر عرفات شجعته للقيام بدور الوسيط بين الجانبين، وعليه فقد تم الاتصال بتل أبيب في محاولة لإقناع يوسي بيلن نائب وزير الخارجية الإسرائيلي بمتابعة مع ما تم التحدث به بينهما في وقت سابق حول إجراء الاتصالات مع م. ت. ف.

---

[75] جين كوربن، غزة اولا، ترجمة محمود برهوم،عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1994، ص 38.

وبعد اتصالات مكثفة بالجانبين استطاع الجمع بينهما في بلده النرويج الدولة الصغيرة التي ساعدتها هذه الصفة للعب هذا الدور، إضافة لعدم وجود نفوذ تمارسه على الأطراف. كما وتعتبر النرويج محل ثقة لدى الطرفين، كونها ليس لها مصالح استراتيجية في الشرق الأوسط، ولا تشكل حساسية للولايات المتحدة.

هذه الميزات دفعت بالطرفين للقبول بالنرويج للقيام بدور الراعي للمفاوضات بين الجانبين، وتوجه الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى أوسلو لإجراء المفاوضات.

اتفاق إعلان المبادئ.

بدا اللقاء الأول بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مدينة سارسبورغ يوم 1993/1/20، وحضر عن الجانب الإسرائيلي كل من الأكاديميين يائير هيرشفيلد ومساعده رون بونداك اللذين ابتعدا عن إظهار أي صفة رسمية لهما سوى علاقتهم مع يوسي بيلن. وحضر عن الجانب الفلسطيني كل من احمد قريع المسؤول عن المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية(صامد) وحسن عصفور المقرب من محمود عباس وعضو الحزب الشيوعي سابقا وماهر الكرد.

كان هذا اللقاء عبارة عن جس نبض كل طرف للطرف الآخر، وعلاقة كل منهما بصناع القرار لديه. ومع ذلك اتفق الجانبان منذ اللحظة الأولى من المفاوضات على عدم التطرق إلى القضايا الشائكة التي من الصعب التوصل إلى حل يرضي الطرفين، لطبيعة الخلافات الجوهرية بينهما والتي ستؤدي في الغالب إلى طريق مسدود.

وحاولت الدبلوماسية الفلسطينية منذ بدء المفاوضات إظهار نوع من المرونة في مواقفها لإقناع الإسرائيليين بأهمية التفاوض مع م. ت. ف، التي تمتلك وحدها الشرعية. ومع ذلك بقي الجانب الفلسطيني متخوفا من القناة السرية التي تشكل حساسية للفلسطينيين بحكم

طبيعة المنظمة التي تتشكل من مجموعة من الفصائل، إضافة إلى تأكيد هيرشفيلد للجانب الفلسطيني بأنه لا يمثل الحكومة الإسرائيلية، وكل ما يجري هو محاولة لبحث الأرضية المشتركة لكلا الجانبين.[76]

لذا بدأت الدبلوماسية الفلسطينية تركز اهتمامها على مدى الدعم الذي تبديه الحكومة الإسرائيلية لهذه القناة حتى لا تكون هذه المفاوضات عبثية، والعمل على ضبط المحاولات المتعددة لفتح قنوات حوار جديدة مع الجانب الفلسطيني، مع العلم انه كانت هناك قنوات أخرى مفتوحة، وخاصة بين فرايم سنيه عضو حزب العمل وزياد أبو زياد، وتوصل الجانبين لاتفاق يتمثل في عودة خمس عشرة من أعضاء المجلس الوطني المبعدين إلى الأراضي الفلسطينية، وهذا ما أثار قلق الفلسطينيين القائمين على قناة أوسلو، وبدأت الشكوك تساورهم بان إسرائيل ليست جادة في هذه المفاوضات.[77]

لكن في مرحلة لاحقة بدا الجانب الإسرائيلي الحديث على أن مهمة القناة تتمثل في دعم محادثات الثنائي والمتعدد في واشنطن، وهو ما دفع الدبلوماسية الفلسطينية لإيصال رسالة للجانب الإسرائيلي مفادها بان المحادثات التي تجري في واشنطن ما هي إلا مضيعة للوقت، وان المفاوضات الجدية هي التي تجري في أوسلو مع ممثلي م. ت. ف.[78]

---

[76] جين كوربن، مصدر سبق ذكره، ص49.

[77] شارل اندرلين، اسرار المفاوضات الاسرائيلية – العربية، ترجمة صباح الجهيم، دمشق: دار الفاصل، 1998، ص356.

[78] Pinhas Inbari, The Palestinian Between Terroism and Statehood, Londn: sussex cademic press,1996, p 210.

مكتبة جامعة بيرزيت الرقمية

وقد أدرك الجانب الإسرائيلي هذه الحقيقة بعد أن أصبحت كل قضية تطرح على طاولة المفاوضات في واشنطن ترسل إلى القيادة الفلسطينية في تونس لإبداء الرأي حولها، وبهذا أدركت إسرائيل أنها تتفاوض مع م. ت. ف بشكل غير مباشر.

وبقي الفلسطينيون في حالة من عدم الثقة في هذه القناة، نتيجة لذلك عادت الدبلوماسية الفلسطينية وطالبت بإضافة أريحا إلى غزة، والسيطرة على أحد المعابر الحدودية مع الأردن بعد أن أبدى الجانب الفلسطيني في وقت سابق مرونة في قضية الانسحاب من أريحا، وعزا الفلسطينيون إضافتها إلى الأثر النفسي الذي ستتركه هذه الخطوة على نفسية الفلسطينيين في الضفة الغربية، وحتى لا يتهموا بالخيانة.

ومع كل الشكوك في مصداقية القناة والخلافات بين الجانبين، إلا انهم استطاعوا التوصل إلى مقترحات أطلق عليها وثيقة سارسبورغ، والتي نقلها هيرشفيلد إلى المسؤولين الإسرائيليين. وقد اعجب بها شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي وأدرك أن الجانب الفلسطيني يحاول إظهار المرونة في مواقفه لإقناع الجانب الإسرائيلي بأهمية القناة والتحاور مع م. ت. ف.[79]

كما زود النرويجيون الأمريكيين نسخة من وثيقة سارسبورغ خلال اجتماع حلف الناتو في بروكسل، حتى لا تكون هناك أية حساسية للأمريكان على الدور النرويجي.

لكن الولايات المتحدة مع علمها بوجود اتصالات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لم يكن اهتمامهما كبيرا، على اعتبار أن المفاوضات الجارية في واشنطن هي الجدية وان كل ما يجري مضيعة للوقت. وكانت هذه الوثيقة تتناول ثلاثة مبادئ رئيسية تتمثل في انسحاب

---

[79] جين كوربن، مصدر سبق ذكره،ص 49.

إسرائيلي من غزة، ونقل السلطات على خطوات متتابعة، وتعاون اقتصادي بين إسرائيل والكيان الفلسطيني المستقبلي.

ومن خلال هذه الوثيقة حاولت الدبلوماسية الفلسطينية مرة أخرى تذكير الإسرائيليين أن التقدم نحو السلام يتم من خلال م. ت. ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانه لا توجد أية جهة أخرى مخولة للقيام بذلك. كما نبهت الجانب الإسرائيلي عبر الوسيط النرويجي هولست إلى أن الوضع يتدهور في الأراضي المحتلة، وهذا يتطلب ضرورة الإسراع في التوصل إلى اتفاق قبل فقدان السيطرة من قبل الجانبين على الأمور.[80]

كما ذكرت الجانب الإسرائيلي بالفوائد والمكاسب التي سيحصل عليها في حال توقيعه على الاتفاق، حيث أن العالم العربي سيفتح أمامهم، وعليهم اغتنام الفرصة، مقابل ذلك يحصل الفلسطينيون على الحرية. لذا يجب عدم تضييع الوقت في إجراء محادثات عبثية في واشنطن.[81]

كل ذلك يجري في ظل الأجواء المريحة التي استطاع النرويجيون تهيئتها للجانبين من خلال محاولة ترطيب الأجواء، وخلق جو إنساني بينهم.وقد تربع على راس الطاقم المكلف بمتابعة المهمة يوهان هولست وزير الخارجية النرويجي، الذي خلف ستولنبرغ الذي كان يتدخل لدى الجانبين لإقناعهم بضرورة الاستمرار في المفاوضات.

وبقيت المحافظة على سرية المفاوضات أمرا هاما بالنسبة للنرويجيين، بينما كان الفلسطينيون مضطرين لإعلام بعض الجهات العربية والدولية عن هذه القناة للحصول على

---

[80] شمعون بيرس، مصدر سبق ذكره، ص 396.

[81] اوري سبير، المسيرة، ترجمة بدر عقيلي، عمان: دار الجليل للنشر، 1998، ص 23.

الدعم والمساندة في حال التوصل إلى اتفاق. فقد ابلـــغ الجـــانب الفلســـطيني المصريـــن بالمفاوضات الجارية في أوسلو، لكن الرئيس المصري أبدى عدم اقتناعه بها لأنها لا تعتبر بديلا عن المفاوضات الجارية في واشنطن، مع فائدة وضرورة إجراء الاتصالات.

وقد كان اهتمام الدبلوماسية الفلسطينية بالموقف المصري يعود لمكانة مصر فـــي العـــالم العربي ولطبيعة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبالتالي يمكن عن طريق القاهرة معرفة جدية القيادة الإسرائيلية في مفاوضات أوسلو. وبالفعل استطاعت معرفة أن رابين على علم بالقناة من خلال المصريين، وعليه قام الوفد الفلسطيني في واشنطن بالتشدد فـــي مواقفـــه تجاه المطالب الإسرائيلية بناءا على تعليمات قيادة م. ت. ف، للدفع بإسرائيل بكل ثقلها نحو قناة أوسلو.[82]

واستطاعت تحقيق ذلك من خلال مشاركة اوري ســـفير مديـــر عـــام وزارة الخارجيـــة الإسرائيلي، في الجولة السادسة من المفاوضات، والذي اعلم الجانب الفلسطيني أن رابيـــن ما زال غير مقحم في هذه المفاوضات.[83]

لكن اشتراك سفير أعطى دفعه للأمام بالرغم من تركيزه على النواحي الأمنية، باعتبـــار أن الجانب الأمني لم يتطرق إليه كثيرا في وثيقة سارسبورغ، وأن أمن إسرائيل يأتي أولا. كما طرح مجموعة من القضايا بناء على تعليمات القيادة الإسرائيلية التي يجب عـــدم تناولـــها خلال هذه المفاوضات، وتتمثل في عدم إدراج القدس في تسوية الحكم الذاتي، وعدم القبول بالتحكيم الدولي لإبعاد أجهزة الأمم المتحدة، والحديث فقط عن حكم ذاتي فـــي غـــزة أولا.

---

[82] محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 279.

[83] محمود عباس، مصدر سبق ذكره، ص 227.

لكن الدبلوماسية الفلسطينية رأت أن ترك قضية القدس والسير في غزة أولا أمر لا يمكـــن القبول به.

ثم حصل تطور آخر خلال الجولة السابعة، حينما حضر جول زينغر المستشار القانوني في وزارة الخارجية الإسرائيلية ومعه الكثير من الأسئلة ليطرحها على الجـــانب الفلســطيني، والذي أجاب بدوره عليها، وكانت الدبلوماسية الفلسطينية حريصة على معرفـــة رد الفعـــل لدى الجانب الإسرائيلي على هذه الإجابات التي حاول الجانب الفلسطيني أن تكون مرنـــــه ومشجعه للجانب الإسرائيلي.

هذه الجولات المتلاحقة التي اتصفت بالعاصفة أحيانا والودية أحيانا أخرى، مارس الطرفان خلالها الضغوط المتبادلة في محاولة كل منهما الحصول على مكاسب من الطرف الآخـــر، ومع ذلك استطاع الطرفان التوصل إلى مسودة لإعلان مبادئ، مع بقاء بعض النقاط العالقة كقضية القدس التي تركت لقيادة الطرفين البت فيها.[84]

وبوصول شمعون بيرس ولقائه بوزير الخارجية النرويجي على هامش الاجتماع الأوروبي في بروكسل والذي أقنعه الأخير بضرورة الاتصال بتونس، لبحث القضايا الهامة والحساسة التي لم يتم البت فيها في مسودة إعلان المبادئ، وأكد على أهمية تدخـــل قيـــادة الطرفيـــن لإحداث التعديلات المطلوبة للوصول إلى حل يرضي الطرفين. وبهذا بـــــدأت مفاوضـــات أوسلو تسير بشكل متسارع.

---

[84] شارل اندرلين، مصدر سبق ذكره، ص275.

وبدأت الاتصالات المكثفة بين تونس وأوسلو وتل أبيب وبجهود جبارة بذلها النرويجيون ، استطاع الطرفان الاتفاق على إضافة أريحا إلى غزة، وحل مؤقت لبعض المشاكل العالقة كالقدس وقضية اللاجئين وغيرها من القضايا الهامة.

ثم تطورت المفاوضات لتشمل موضوع الاعتراف المتبادل بين م. ت. ف وإسرائيل، حيث طالب الفلسطينيون أن يدرج موضوع الاعتراف المتبادل ضمن إعلان المبادئ الذي يتم التفاوض حوله، لكن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك.

واستمرت المفاوضات بين الجانبين في مد وجزر، لكن أنباء الحديث عن اتصالات إسرائيلية سورية أثار قلق الجانب الفلسطيني، الذي خشي أن يتم استثنائه من المفاوضات مع إسرائيل مع تسارع الأنباء عن توجه إسرائيل وواشنطن نحو عقد اتفاق مع سوريا وإعادة الجولان. لذا حاولت الدبلوماسية الفلسطينية الإسراع في إنجاز الاتفاق لقطع الطريق على أي اتفاق سوري إسرائيلي.[85]

ولم يكن الفلسطينيون وحدهم في عجلة من أمرهم بل الإسرائيليون أيضا، فقد كانت هناك أصوات إسرائيلية تطالب باغتنام فرصة ضعف م. ت. ف إقليميا ودوليا، واستثمار الأزمة المالية التي تمر بها من اجل تمرير هذا الاتفاق الذي سيكون في محصلته النهائية في صالح إسرائيل. توافق المصالح هذا بين الجانبين دفعهم للتوقيع على إعلان المبادئ، بالأحرف الأولى في أوسلو، حيث وقع عن الجانب الفلسطيني احمد قريع وحسن عصفور وعن الجانب الإسرائيلي سفير وسينغر.

---

[85] جين كوربن، مصدر سبق ذكره، ص 143.

وقد عقب أبو علاء على الاتفاق بقوله" إن الفلسطينيين قبلوا بكل شجاعة مرحلة انتقالية شروطها صعبة على أن تظل مفتوحة بأمل لمرحلة جديدة نهائية تعالج جميع القضايا العالقة والصعبة".[86]

لكن بالرغم من توقيع الاتفاق بقيت هناك مصاعب تعترض المفاوضات حول موضوع الاعتراف المتبادل، حيث طالب الجانب الإسرائيلي الفلسطينيين بضرورة الموافقة على ثلاثة أمور للحصول على الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، وهي نبذ ما تسميه العنف والإرهاب من خلال دعوة م. ت. ف رجالها إلى وقف العنف، وإعلان ياسر عرفات علانية الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، وتغيير الميثاق الوطني بما يتلاءم مع المرحلة المقبلة من إقرار بوجود إسرائيل. بينما طالبت الدبلوماسية الفلسطينية الجانب الإسرائيلي بان يكون نبذ العنف والإرهاب متبادلا كما هي مطالبة. وأعلن ياسر عرفات أن هذه القضايا الخلافية سيتم إدراجها في رسالة إلى يوهان هولست وزير الخارجية النرويجي الأمر الذي رفضته إسرائيل.

هذه الخلافات التي استمرت بين الجانبين، بينما العمل جاري في واشنطن على قدم وساق للتحضير للقمة التاريخية التي تجمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وشكلت عاملا ضاغطا على الطرف الفلسطيني الذي أبدى موافقة على الشروط الإسرائيلية. ومع ذلك فقد اعتبر الاتفاق إنجازا حين عبر عنه ياسر عرفات أمام الجامعة العربية بتاريخ 1993/9/19، بالقول أن " الاتفاق بمثابة خطوة على طريق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وان سبب المفاوضات السرية هو جمود المفاوضات الثنائية على مدى اثنين وعشرين شهرا،

---

[86] محمود عباس، مصدر سبق ذكره، ص25.

فضلا عن تغير الحكومة الإسرائيلية، وتدهور الأحوال المعيشية لسكان الضفة وغـــزة وان إسرائيل تعترف لأول مرة بشكل رسمي بالشعب الفلسطيني وأرضه و ب م. ت. ف".[87]

الموقف المحلي والدولي تجاه الاتفاق.

قبل الإعلان رسميا عن التوصل إلى اتفاق إسرائيلي فلسطيني بدأت الأنباء الأولية تنتشـــر بين الفلسطينيين، وأعربت الفصائل الفلسطينية عن موقفها بالقول أن رئيس م. ت. ف ياسر عرفات قد توصل إلى اتفاق مذل مع الجانب الإسرائيلي، تنازل بموجبـــــه عـــن الحقـــوق الفلسطينية، وهذا ما اقلق القائمين على هذه المفاوضات، حيث بدؤوا بالتحضير والاســـتعداد لمواجهة التحديات التي سيفرضها التوقيع على هذا الاتفاق.

وبعد أن أعلن رسميا عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حـــاولت القيادة الفلسطينية إقناع المعارضين داخل م. ت. ف بأهمية الاتفاق وتبريره فـــي محاولـــة منها كسب تأييدهم، لكنها لقيت معارضة شديدة للاتفاق بين فصائل م. ت. ف، التي اتـــهمت ياسر عرفات بإثارة الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة لإقناع أعضائها بالاتفاق.

ومع ذلك وافقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق، بينما أعلن بعـــض قـــادة الفصـــائل الفلسطينية في المنظمة عدم شرعيته وانه لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، بينمـــا قدم آخرون استقالتهم احتجاجا على الاتفاق المذل حسب وصفهم.[88]

ولم يقف الأمر عند منظمة التحرير وأعضائها، بل تجاوز ذلك ليشمل الحركات الإســـلامية الفلسطينية التي أعلنت رفضها لهذا الاتفاق الذي اعتبرته تنازلا عـــن الحقـــوق التاريخيـــة

---

[87] برهان الدجاني، الاعتراف المتبادل بين حكومة ودولة اسرائيل و م.ت.ف، المستقبل العربي، العدد 117، تشرين الثاني، 1993، ص 28.

[88] عمر مصالحة، مصدر سبق ذكره، ص 16.

للشعب الفلسطيني، وان الاتفاق لا يلزم إلا من وقع عليه، لذا فان هذه الحركات اعتبرته في حكم الملغي، وأعلنت عن استمرار مقاومة الاحتلال بكل الوسائل حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني. [89]

أما على الصعيد الدولي فقد رحبت الولايات المتحدة بهذا الاتفاق الذي شكل مفاجأة لها رغم علمها بالاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية، بسبب عدم إعارتها الاهتمام الكافي وعدم توقعها حدوث اختراق على هذا الصعيد. وبالرغم من هذا الترحيب الأمريكي بالاتفاق فقد أعرب دينس روس مساعد وزير الخارجية الأمريكي عن عدم سعادته بهذا الاتفاق، الذي سبب الفشل الذريع للدبلوماسية الأمريكية في مدريد وواشنطن، واعتبر أن الجهود التي بذلت ذهبت مع أدراج الرياح.[90]

وواجهت الولايات المتحدة مشكلة تتمثل في قضية الاعتراف المتبادل بين م. ت. ف وإسرائيل والتي كانت بالنسبة للأمريكيين قضية حساسة، حيث أدركوا أن الإسرائيليين تجاوزوا موقفهم وتقدموا عليه، علما أن الولايات المتحدة قد أوقفت اتصالاتها مع م. ت. ف بعد عملية مجموعة أبو العباس على الشواطئ الإسرائيلية عام 1990، وهذا ما أحرج الولايات المتحدة التي بدأت تعيد ترتيب الأوراق من جديد، في محاولة منها لإقامة علاقات مع م. ت. ف، والاعتراف بها رسميا كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وكتعبير عن تأييد هذا الاتفاق أخذت الولايات المتحدة على عاتقها الترتيب للاحتفال بتوقيع الاتفاق

---

[89] Efaim Karsh, Peace in Middle East, London: watkiss Studio Ltd, 1994, p 10.

[90] محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 292.

في واشنطن. بينما رحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق وأعرب عن أمله بان يحل السلام في المنطقة، كما أبدى استعداده لتقديم المساعدة في إعادة بناء الأراضي المحتلة.

لكن الأردن فوجئت بهذا الاتفاق الذي يسقط من حساباتها الكثير من القضايا، كإلغاء فكرة إمكانية قيام فيدرالية أردنية فلسطينية، وينهي مرحلة الحكم الثنائي الأردني الإسرائيلي في الضفة الغربية.وقد عتبت الأردن على القيادة الفلسطينية لعدم اخذ رأيهم في هذه المفاوضات، مع العلم بان مفاوضات واشنطن تجري تحت المظلة الأردنية. وخشي الأردن أن يشكل هذا الاتفاق أزمة اقتصادية لديه من خلال عودة أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين إلى بلدهم لإقامة مشاريعهم هناك. ومع كل هذه التحفظات إلا أن الأردن أيد الاتفاق الفلسطيني مع إسرائيل، الذي فتح الطريق أمامه في فترة لاحقة لتوقيع اتفاق مع إسرائيل، كانت تسعى إليه منذ زمن بعيد.

أما مصر فقد كانت على علم بالمفاوضات في أوسلو، مع عدم تصورها في التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ورحبت القاهرة بالاتفاق، وأبدت استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة من اجل تحقيق السلام في المنطقة. وطلب الفلسطينيون المساعدة المصرية في إقناع الدول العربية بأهمية الاتفاق، وخاصة المملكة العربية السعودية التي تحاول م. ت. ف إعادة تطبيع العلاقات معها، بعد أن قطعت الاتصالات بينهما خلال حرب الخليج الثانية، باعتبارها دولة نفطية يمكنها المساهمة في إعادة بناء الأراضي الفلسطينية. وقد كان رد الفعل السعودي على الاتفاق في بادئ الأمر سلبيا، لكن وبعد تدخل أمريكي

لكن هذه الاتصالات لم تحقق للفلسطينيين شيئا سوى الأماني في تحقيق السلام، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.

ومع عدم وجود عناصر القوة لدى م. ت. ف، لم تستطع أن تحقق أية مكاسب من جـــراء هذه الاتصالات، وحتى لم تستطع إثارة انتباه الولايات المتحدة. لكن الانتفاضة الفلســطينية في الأراضي المحتلة أعادت ل م. ت. ف حيويتها بعد أن بدأت إسرائيل تعاني منها الكثير، إضافة لتزايد الاحتجاجات الدولية على الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني. فــي ظل هذه الأوضاع المتوترة في الأراضي الفلسطينية، وتزايد شعبية التيار الإسلامي، بــدأت كل من م. ت. ف وإسرائيل ترى في ذلك ما يشكل خطرا عليهما، ممـــا دفــع بــالطرفين للتحرك نحو إجراء مفاوضات سرية في أوسلو.

واستغلت إسرائيل الظروف التي تمر بها منظمة التحرير من اجل فرض شروطها المجحفة عليها، ونجحت في ذلك، بينما رأى الفلسطينيون أن الاتفاق بكل عيوبه هو اتفاق مرحلـــي، وبذلك فهو خطوة هامة في طريق تحقيق الحلم الفلسطيني وإقامة الدولة المستقلة.

وبالرغم من ذلك فان اتفاق أوسلو عكس نقاط الضعف لدى المنظمة، بينما عكس نقاط القوة لدى الجانب الإسرائيلي، وهذا ما اثر على شكل الاتفاق الذي تم بموجبه تـــأجيل القضايــا الهامة والحساسة إلى مفاوضات الوضع الدائم التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها إلى يومنا هذا.

الفصـــل الرابـــع

الدور الدبلوماسي لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

حظرت اتفاقية أوسلو على السلطة الفلسطينية القيام بأي نشـــاط دبلوماســـي، أو ممارســـة العلاقات الدولية وإرجاء ذلك إلى مفاوضات الوضع الدائم.

ومع ذلك فقد مارس الفلسطينيون العمل الدبلوماسي وعلى رأسهم القيادة الفلســـطينية التـــي ساعدها على ذلك أن رئيس السلطة الفلسطينية يشغل منصب آخر وهـــو رئيـــس منظمـــة التحرير الفلسطينية التي خولتها اتفاقية أوسلو القيام بذلك لصالح السلطة الفلسطينية.

في الوقت نفسه مارست مؤسسات السلطة الفلسطينية العمل الدبلوماسي كـــأمر واقـــع تـــم فرضه على إسرائيل وعلى العالم، وعلى رأس هذه المؤسسات وزارة التخطيط والتعـــاون الدولي، التي أنيط بها متابعة العلاقات الدولية للسلطة الفلســـطينية، وتوفـــير المســـاعدات اللازمة لإعادة البناء في فلسطين. ثم تطور عملها في مرحلة لاحقة إلى ممارســـة العمـــل الدبلوماسي، والذي تكرس من خلال الممارسة.

كذلك، تم انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني عام 1996، وكانت العلاقات البرلمانية والدولية من ضمن اهتماماته. ومارس كل من وزارة التخطيط والمجلس التشريعي العمل الدبلوماسي كل حسب اختصاصاته، هذا إضافة إلى العديد من الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية.

وعليه سيتم التطرق خلال هذا الفصل إلى تأثير اتفاقية أوسلو علـــى النشـــاط الدبلوماســـي الفلسطيني، ودور القيادة الفلسطينية في العمل الدبلوماسي، بينما سيتم إعطاء القسط الأكـــبر من هذا الفصل للدور الدبلوماسي الذي لعبه كل من وزارة التخطيـــط والتعـــاون الدولـــي

والمجلس التشريعي الفلسطيني.

أولا : اتفاقية أوسلو والعمل الدبلوماسي الفلسطيني

واجهت السلطة الفلسطينية صعوبة في إقامة علاقات دولية لـــها مـــع العديـــد مـــن الـــدول والمنظمات الدولية نتيجة لاتفاقية أوسلو التي حظرت عليها ممارسة العمل دبلوماسي. حيـــث نصت المادة التاسعة الفقرة الخامسة (أ) على انه "بناءا على إعلان المبادئ، لن يكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الدولية، والتي تشمل تأسيس سفارات أو قنصليـات أو أي ممثليات أو ملحقيات في الخارج أو السماح بتأسيسها في الضفة الغربية أو غـــزة، أو تعيين أو قبول موظفين دبلوماسيين أو ممارسة مهام دبلوماسية".

وبهذا حظرت هذه الاتفاقية أية ممارسة دبلوماسية سواء إقامة سفارات فلسطينية للسلطة لـدى الدول أو اعتماد سفراء لديها، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية ليست دولة، وبهذا أرجـــأت العلاقات الدولية للسلطة إلى مفاوضات الوضع الدائم، وهو ما انعكس سلبا على دور الســلطة الفلسطينية من كسب المواقف الدولية، واطلاع العالم على مواقفها.

كما جاء في الفقرة الخامسة (ب) من نفس المادة ما يلي" بالرغم من أحكام هذا البند، فبإمكـان منظمة التحرير الفلسطينية أن تجري في مفاوضات توقيع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في الأمور التالية فقط:

1. اتفاقيات اقتصادية كما هو منصوص عليه بوضوح في الملحق الخـــامس مـــن هـــذه الاتفاقية.
2. اتفاقيات مع دول مانحة من اجل تنفيذ ترتيبات لتقديم المساعدات للمجلس.

3. اتفاقيات من اجل تنفيذ خطط التنمية الإقليمية كما هي موضحة في الملحق الرابع من إعلان المبادئ أو في اتفاقيات دخلت في إطار المفاوضات المتعددة، واتفاقيات ثقافية، علمية، أو تعليمية".

وبناءا عليه أعطت الاتفاقية صلاحية ممارسة العلاقات الخارجية لمنظمة التحرير على أن تقوم بالتفاوض وإجراء اتصالات مع الدول وعقد اتفاقيات معها لصالح السلطة الفلسطينية. وكان الهدف من ذلك منع السلطة من ممارسة أي نوع من العمل الدبلوماسي، أو حتى إعطائها صلاحيات توقيع الاتفاقيات التي في مجملها اتفاقيات تتناول مواضيع اقتصادية أو تنموية أو تعليمية.

لكن اتفاقية أوسلو سمحت للسلطة الفلسطينية بفتح مكاتب تمثيل للدول الأجنبية على أراضيها، وهذا ما نصت عليه المادة التاسعة الفقرة(ج) بان " المعاملات ما بين المجلس وممثلي الدول والمنظمات الدولية إضافة إلى تأسيس مكاتب تمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة عدى عن تلك المذكورة في الفقرة 5أ أعلاه وذلك من اجل تنفيذ الاتفاقيات المنصوص عليها في الفقرة 5ب، لن يتم اعتبارها على أنها علاقات دولية".

ونجد هنا انه حتى هذه الفقرة التي سمحت للسلطة بفتح مكاتب تمثيل للدول في الأراضي الفلسطينية، كان الهدف الأساسي منها متابعة الاتفاقيات الموقعة ما بين هذه الدول و م.ت.ف لصالح السلطة الفلسطينية في المجالات التي ذكرت سابقا، وبهذا حظرت اتفاقية أوسلو على هذه المكاتب إجراء أي عمل له طبيعة دبلوماسية، أو تعامل السلطة معها على أنها مكاتب تمثيل لها صفة دبلوماسية.

والتزم الجانب الفلسطيني بذلك، فحيثما يتوفر للسلطة الفلسطينية أي هامش لممارسة العمل الدبلوماسي فقد مارسته، وفي حال عدم جواز ذلك تقوم به م.ت.ف لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية. لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ بدأت السلطة بإجراء اتصالاتها وعقد اتفاقيات وحضور المؤتمرات الدولية رغم الحظر المفروض عليها من خلال المؤسسات الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها وزارة التعاون الدولي التي سيتم تناولها لاحقا.

ثانيا: القيادة الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق أوسلو ازداد تمركز القرار السياسي الفلسطيني في يد القيادة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات، الذي انتخب لأول مرة من قبل الشعب الفلسطيني عام 1996، وهو ما زاد من سلطته وهيمنته على القيادة الفلسطينية التي تضم أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة ومجلس وزراء السلطة الفلسطينية ورؤساء الأجهزة الأمنية، إضافة لحضور أعضاء آخرين كرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

تشكيلة القيادة الفلسطينية هذه لا تستند إلى تشريع بين آلية عملها واختصاصها وإسناد السلطة إلى أعضائها ومحاسبتهم. وكل ما هنالك أن اجتماعاتها تمثل استمرارا لاجتماعات قيادة منظمة التحرير التي كانت تعقد اجتماعا يسبق اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، للاتفاق على القرارات أو المواقف التي يجب أن يتخذها المجلس الوطني الفلسطيني.

وتشكلت القيادة الفلسطينية الحالية بعد استقالة مجلس الوزراء في شهر كانون ثاني من عام 1996 استعدادا للانتخابات. وبعد الانتخابات استمر الرئيس الفلسطيني الذي يمتلك رئاسة مزدوجة لكل من السلطة الوطنية ومنظمة التحرير معا في عقد الاجتماعات بحضور هذه الشخصيات، وصدور البيانات الرسمية باسم القيادة الفلسطينية.

بينما نجد أن القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية نص في المادة (50) على أن " السلطة التنفيذية هي الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، ويتولاها رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء على النحو المبين في هذا القانون الأساسي " وعليه فان السلطة التنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية هي المخولة بوضع البرامج والخطط. وبذلك فان أي جهة أخرى تعتبر غير مخولة باتخاذ القرارات، كما لا تعتبر قانونية في حال صدورها عن غير السلطة التنفيذية للسلطة الفلسطينية.

ومع ذلك كله نجد أن القيادة الفلسطينية استمرت في اجتماعاتها الدورية، وإصدار قراراتها بحضور وزراء السلطة الفلسطينية وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة بمن وجد من أعضائها. وقد ساهمت الرئاسة المزدوجة للرئيس في إحداث نوع فريد من الانصهار بين الجهاز التنفيذي للسلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية للمنظمة كمرجعية أساسية لاتخاذ القرار الفلسطيني. وبهذا تمكنت القيادة برئاسة ياسر عرفات من إبراز الدور الأساسي للقيادة الداخلية وتهميش تدريجي للدور السياسي للمنظمة مع الاحتفاظ بغطاء الشرعية.[92]

وأصبحت السلطة الفلسطينية تمثل النظام السياسي الذي يعكس إلى حد بعيد نفوذ القيادة الكاريزمية. وبدت ممارسة الحكم تتمثل في قيادة متنفذه للرئيس الفلسطيني الذي يستند إلى هيمنة حركة فتح في المؤسسات الفلسطينية وخاصة المجلس التشريعي الفلسطيني.[93]

---

[92] ابراهيم أبو لغد واخرون، العرب ومواجهة اسرائيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص919.

[93] المصدر السابق، ص 920.

وهذا ما جعل القرار السياسي المتعلق بالمفاوضات ينحصر بصورة فعلية عند الجانب الفلسطيني في قمة الهرم السياسي الذي لم يترك مجالا للمناورة والمراوغة، على عكس الإسرائيليين الذين وزعوا أدوارهم بين مؤيدين ومعارضين ضمن مؤسسة ديمقراطية.

هذا الوضع في السيطرة على القرار السياسي الفلسطيني بدوره ركز العمل الدبلوماسي الفلسطيني في يد القيادة الفلسطينية، وهو ما ساهم في إضعاف العمل الدبلوماسي من خلال تهميش دور السفراء في الخارج، إضافة لقيام الرئيس بتحمل مسؤولية العمل الدبلوماسي في غالبه.

وقد منح القانون الأساسي رئيس السلطة الفلسطينية صلاحية تعيين ممثلي السلطة اوعتماد ممثلين للدول، وقد نصت المادة (56) على انه " يعين رئيس السلطة الوطنية ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهي مهامهم، كما يعتمد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية".

وبذلك فقد أعطى النظام الأساسي الرئيس الفلسطيني مسؤولية العلاقات الخارجية، هذا إلى جانب الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها، وبذلك اصبح المقرر لكل قرار ولكل مسالة هامة، ودون وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع التطورات المتلاحقة.

ونتيجة لذلك نجد ان الكثير من التصريحات الفلسطينية الصادرة عن أعضاء في القيادة الفلسطينية كانت متناقضة أحيانا واكثر ما اتضح ذلك بعد فشل المفاوضات في كامب ديفيد، التي على أثرها ازداد تركز القرار الفلسطيني في يد رئيس السلطة الفلسطينية وتهميش دور المؤسسات التي استبدلت بالشخصيات والولاء السياسي في عملية صنع القرار.

لكن ذلك كله لم يمنع القيادة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات من تحقيق بعض المكاسب الدبلوماسية نتيجة للجولات الكثيرة والزيارات المتكررة للعديد من الدول، والذي أكد خلالها على الموقف الفلسطيني القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية وان المطلوب هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية كما طبقت مع باقي الدول العربية. كما أكدت القيادة رفض جميع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى القفز فوق قرارات الشرعية الدولية وفوق الاتفاقيات الموقعة[94].

ونجد أن القيادة الفلسطينية كثفت اتصالاتها وزياراتها للدول في الفترة التي سبقت مفاوضات التسوية النهائية وأجرت اتصالات ولقاءات في لندن وباريس وغيرها من الدول بهدف تعزيز الدعم الدولي للموقف والمفاوض الفلسطيني. وقد أبدى رؤساء هذه الدول وعلى رأسهم توني بلير رئيس الوزراء البريطاني استعداده لبذل كل جهد ممكن لتذليل العقبات أمام المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية[95].

كما كثفت الدبلوماسية الفلسطينية جهودها للحصول على الدعم والتأييد للموقف الفلسطيني الرافض لتقديم تنازلات مصيرية بالنسبة للشعب الفلسطيني بعد فشل قمة كامب ديفيد، ومحاولة وضع العالم في صورة واضحة حول ما جرى. وعدم تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل القمة.

---

[94] البيان الصادر عن القيادة الفلسطينية في رام الله بتاريخ 2000/5/5.

[95] البيان الصادر عن القيادة الفلسطينية في رام الله بتاريخ 1999/11/12.

هذه النشاطات الدبلوماسية للقيادة الفلسطينية نجحت أحيانا وأخفقت أحيانا أخرى، لكن الأهم من ذلك كله هو إعطاء الصلاحيات الفعلية للمؤسسات الفلسطينية للقيام بدورهـــا، وعـــدم تمركز القرار في يد شخص واحد، والذي غالبا ما ينعكس بالسلب على العمل الدبلوماسي.

ثالثا: وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

قبل توقيع اتفاق أوسلو، كانت الدائرة السياسية ل . م. ت . ف تقوم بمهام متابعة العلاقـــات الخارجية، في مشاركة منها لرئيس م.ت. ف، الذي أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة، إضافة للعديد من الشخصيات الفلسطينية التي كانت أيضا تشارك في هذا العمل الدبلوماسي. علمـــا بأنه بعد إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 سمي فاروق القدومي رسميا وزير خارجية فلسطين بعد انتخابه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني.

وقامت الدائرة السياسية التي يترأسها القدومي بإدارة العلاقات مع الدول خاصة بعد اعـــتراف الكثير منها بدولة فلسطين، ومتابعة السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية في الخارج من خلال تزويدها بالمعلومات والتعليمات. ويقوم القدومي بحضور المؤتمرات الدوليـــة ممثـــلا لفلسطين على اعتبار انه وزير خارجيتها.

لكن بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وقيام السلطة الفلسطينية، تأسست وزارة التخطيـــط والتعاون الدولي التي كلفت بإدارة العلاقات الخارجية والحصول على المســـاعدات الدوليـــة للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي رأى فيه البعض تغيبا لدور منظمة التحرير، وخاصة الدائـــرة السياسية.[96]

---

[96] عصام اليماني، (م.ت.ف من ادارة تمثيلية إلى ادارة تكتيكية)، الخليج الاماراتية، 2000/5/24.

واستمرت الدائرة السياسية في إجراء الاتصالات مع الدول وحضور المؤتمرات الدولية ممثلة للمنظمة والسلطة معا. لكن وبمرور الوقت أصبحت وزارة التعاون الدولي تمارس العمل الدبلوماسي كأمر واقع، وبدون أية قيود سواء من قبل إسرائيل أو من قبل دول العالم. فبعد أن كانت اللقاءات تجري بين وزير التخطيط والتعاون الدولي في الدول من خلال رئيس قسم المعلومات في قسم الشرق الأوسط في وزارة خارجية تلك الدولة، تطور الأمر ليصبح اللقاء ما بين وزير التخطيط والتعاون الدولي من جهة ووزير خارجية الدولة المستضيفة من جهة أخرى، وربما يعود ذلك للاهتمام الدولي بالسلطة الفلسطينية اكثر من اهتمامها بمنظمة التحرير.[97]

هذه الممارسة للعمل الدبلوماسي لم تلغ عمل الدائرة السياسية في م.ت.ف، بل على العكس من ذلك، فالفلسطينيون حرصوا على إبقاء مؤسسات م.ت.ف ولو شكليا، بدليل أن هناك العديد من الوزارات التي وقعت العديد من الاتفاقيات مع الدول، والتي تم تعديلها لتحمل توقيع م.ت.ف لصالح السلطة الفلسطينية.[98]

ومع ذلك فقد أصبحت وزارة التعاون الدولي تنازع الدائرة السياسية صلاحياتها، من خلال ترأس الوفد الفلسطيني للمؤتمرات، فكلما تعلق الأمر بالدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز والمؤتمر الإفريقي ودول الجنوب، يقوم القدومي بحضور هذه اللقاءات ويرأس الوفد الفلسطيني، أما الاجتماعات الدولية التي تحضرها إسرائيل أو تكون طرفا فيها، إضافة للزيارات واللقاءات مع كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية يقوم وزير التعاون الدولي

---

[97] نبيل شعث، محضر اجتماع اللجنة السياسية، المجلس التشريعي، 2000/5/8.

[98] المصدر السابق.

بحضورها، لتفضيل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التعامل مع السلطة الفلسطينية، على التعامل مع منظمة التحرير.

لكن أنور عبد الهادي المستشار الإعلامي لفاروق القدومي يبرر ذلك بـــالقول " انـــه نظـــرا لمشاغل القدومي السياسية والدبلوماسية ومتابعة التطورات والإشراف على عمل الســـفارات والعلاقات العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة، ونظرا لتحفظ القدومي على اللقاءات مع الإسرائيليين، فقد تم تكليف د. نبيل شعث بمهام وزارة التعـــاون الدولـــي التـــي تنحصر مهمتها فقط في تنسيق العلاقات مع الدول المانحة حول مشاريع التنمية، والتي ليـــس لها علاقة بالمسائل السياسية أو الدبلوماسية".[99]

لكن بالرغم من الدور الذي تقوم به الدائرة السياسية في م. ت. ف، إلا أن طبيعة الظـــروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني قلل من دورها الدبلوماســـي، وزاد مـــن دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وساعد على ذلك الدور الذي يقوم به رئيس م. ت. ف الذي هـــو أيضا رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وعليه فان للسلطة اتصالاتها مع بقية الدول وبالتـــالي جعل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على اطلاع كامل على الأوضاع والتطورات الإقليميـــة والدولية ومنحها ذلك دورا اكبر في ممارسة العمل الدبلوماســـي. ولـــم يتوقـــف دور وزارة التعاون الدولي بحضور المؤتمرات أو تمثيل فلسطين في المؤتمرات الدولية، بل تعدى الأمـــر ذلك ليصل إلى قيامها بإجراء الاتصالات مع السفارات الفلسطينية ومكاتب التمثيل في الخارج للتنسيق معها والتحضير للزيارات التي يقوم بها الرئيـــس الفلســـطيني أو وزيـــر التخطيـــط والتعاون الدولي أو غيرهما.

---

[99] (شعث: نقوم بمهام وزارة الخارجية منذ أوسلو) الشرق الاوسط، 2000/9/23.

علما بأنه يتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية (86) جهاز دبلوماسي فلسطيني في الخارج منها (60) سفارة و(26) ممثلية ومفوضية وبعثة، والبعثات والمفوضيات تتواجد في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول أمريكا اللاتينية، التي لا تعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنت في الجزائر عام 1988 .

وكانت (120) دولة قد اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد الإعلان عن قيامها في الجزائر عام 1988، مما اضطر منظمة التحرير الفلسطينية لزيادة عدد سفاراتها ليصبح عددها (110) سفارة. لكن م. ت. ف في وقت لاحق قلصت عدد هذه السفارات إلى (86) لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية والتي تزيد من أعبائها. وكلفت الدائرة السياسية في منظمة التحرير بمتابعة هذه السفارات بناءا على قرار المجلس المركزي. وبهذا فان السفارات ليست تابعة للسلطة بل للدائرة السياسية التي هي وزارة خارجية فلسطين.[100] لكن لطبيعة عمل السلطة الفلسطينية ومواقفها تجاه ما يجري، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإنشاء العديد من الدوائر لمتابعة السفارات الفلسطينية في الخارج واطلاعها على آخر التطورات الجارية في الأراضي الفلسطينية وإعطائها التعليمات المختلفة.

وتعاني السفارات الفلسطينية في الخارج من أزمات مالية حادة، كما تعاني من جمود في العمل الدبلوماسي، من خلال بقاء الكثير من الدبلوماسيين على راس عملهم لسنوات طويلة في البلد نفسه كالسفير الفلسطيني في ألمانيا الذي لم يتغير منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما، مما أدى إلى ترهل العمل الدبلوماسي الفلسطيني في الخارج. كل ذلك دفع السفير الفلسطيني في

---

[100] فاروق القدومي، مستقبل السلطة الفلسطينية في ظل حكومة شارون، برنامج بلا حدود، الجزيرة، 2001/3/14.

بروكسل شوقي أرملي إلى التحذير من انهيار السفارات الفلسطينية بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها هذه السفارات وعدم تلقيها المخصصات المالية لأشهر عديدة، وحال دون دفع أجرة المبنى والمياه والكهرباء. بل ويتم أحيانا تجاوز دور السفارات الفلسطينية في الخارج، من خلال بعض الوزارات في السلطة الفلسطينية، إذ لا يتم التنسيق معها، كما لا يتم اطلاع الممثلين الدبلوماسيين الفلسطينيين على اللقاءات التي تجري في تلك الدول مما يربك عملهم.

كما يعاني الكادر الدبلوماسي الفلسطيني من نقص في العدد والكفاءة، للقيام بواجبه على اكمل وجه. حيث نجد أن السفير الفلسطيني في بروكسل لديه مساعد واحد، في حين نجد أن إسرائيل لها سفارتان معتمدتان في بلجيكا الأولى لدى حكومة بروكسل والأخرى لدى المفوضية الأوروبية، ويعمل في كل سفارة أحد عشر كادرا مدربا.[101]

وهذا ما دفع وزارة التعاون الدولي للعمل على تطوير عمل الممثلين الدبلوماسيين الفلسطينيين من خلال عقد دورات تدريبية لهم، إضافة لتدريب كادر جديد وتزويده بالمعلومات اللازمة، والقيام بدورات طويلة الأمد من اجل خلق جيل جديد من الدبلوماسيين، وإعداد برنامج لإعادة تأهيل الدبلوماسيين، وقامت بعقد دورة للإدارة القنصلية والعمل الدبلوماسي وبرنامج حول السياسة الخارجية الفلسطينية.

وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أيضا بمتابعة الممثليات الدبلوماسية المعتمدة لدى السلطة الفلسطينية إذ يوجد (10) قنصليات عاملة في القدس ممثلة لدولها لدى السلطة الفلسطينية، وهناك (22) مكتبا تمثيليا في غزة ورام الله و(15) سفارة لدى إسرائيل تعتبر نفسها ممثلة لدولها لدى السلطة الفلسطينية أيضا وبهذا يمكن القول أن (47) دولة لها مكاتب

---

[101] (السفير الفلسطيني في بروكسل يحذر من انهيار سُفارات بلاده)، الشرق الاوسط، 2001/7/3.

مفتوحة لدى السلطة الفلسطينية. وتقوم وزارة التعاون الدولي بـــإجراء الاتصـــالات معـــها واطلاعها على آخر التطورات الجارية على الأرض الفلسطينية، والتي بدورها تقوم بـــاطلاع دولها على كل المستجدات الجارية في فلسطين.ومع ذلك كله فان القائمين على وزارة التعاون الدولي يقومون بمهام وزارة الخارجية منذ اتفاق أوسلو ويعتبرون اسمها مؤقتا وســـريعا مـــا سيتغير مع إعلان الدولة، حيث هناك فريق من قيادات الـــوزارة وضعـــت كـــل التفـــاصيل والهياكل التنظيمية والميزانيات وسياسة الوزارة، وبالتالي فان دور الدائرة السياسية ســـينتهي بمجرد إعلان الدولة الفلسطينية وزوال أسباب وجودها.[102]

هذا الدور الذي لعبته وزارة التعاون الدولي مكنها من عقد العديد من الاتفاقيات مع الـــدول، ففي عام 1996 وقعت اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وفيها كل الشروط الممنوحـــة للدول، كذلك اتفاقية برشلونة التي دخلها الفلسطينيون كعضو مشارك والتي تحكم علاقات دول البحر المتوسط. كما وحرصت الدبلوماسية الفلسطينية ممثلة بوزارة التعاون الدولـــي علـــى حضور المؤتمرات الدولية لشرح المواقف الفلسطينية تجاه ما يجري على الأرض الفلسطينية، وكان اهتمامها اكبر بالساحتين الأمريكية والأوروبية لما تمثله هذه الدول من ثقل على الصعيد الدولي.

وقد مكنها ذلك من شرح المصاعب التي يعاني منها الشعب الفلسطيني جراء الحصار وسياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي التي تقوم به الحكومات الإسرائيلية وما له من تـــأثير علـــى الشعب الفلسطيني، وطالبت الدبلوماسية الفلسطينية الولايات المتحدة باتخاذ مواقـــف حازمـــة تجاه الحكومة الإسرائيلية التي لم تلتزم بما وقعت عليه من اتفاقـــات، كمـــا طـــالبت الـــدول

---

[102] الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، 2000/9/23.

الأوروبية من خلال اللقاءات والمؤتمرات التي شاركت فيها وزارة التعاون الدولي بتقديم الدعم والمساعدة في إعادة البناء في الأراضي الفلسطينية، كما طالبتها بدور اكبر فعالية في عملية السلام.

وقد كان لاتخاذ الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع القرار الذي يدين سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية أثره على الدبلوماسية الفلسطينية، فقد أعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث، عن اسفه للقرار الأمريكي باستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن بتاريخ 1997/3/8 ضد قرار إسرائيل إنشاء مستوطنة في جبل أبو غنيم، واعتبر ذلك ضوءا اخضر لإنهاء عملية السلام. كما دعا شعث الإدارة الأمريكية لمراجعة مواقفها، وحذر من خطورة الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية. [103]

كما أدانت الدبلوماسية الفلسطينية السياسة التي تتبعها الإدارة الأمريكية، والتساهل الذي تبديه حيال إسرائيل، وحذرت من العواقب التي قد تلحق الأذى بعملية السلام والاستقرار في المنطقة.

لكن الإدارة الأمريكية لم تستجب لهذه المطالب، كما لم تفعل الدور الأوروبي الذي حرص على عدم معاداة الولايات المتحدة، بالرغم من استمراره في تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، وبهذا لم تستطع الدبلوماسية الفلسطينية إنهاء التردد الأوروبي حيال عملية السلام، بالرغم من بعض القرارات والمواقف الأوروبية الإيجابية تجاه القضية الفلسطينية، لكن دون أن يكون هناك أي تأثير على الأرض، أو تغيير في المواقف الإسرائيلية والأمريكية.

---

[103] (تنديد فلسطيني بالفيتو الامريكي)، الحياة الجديدة، 1997/3/25.

رابعا : المجلس التشريعي الفلسطيني

كان للاهتمام الدولي بأول انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996 أثره على علاقاته الخارجية، حيث اشرف على هذه الانتخابات ما يقارب من ألفي مراقب من أربعين دولة. وقد حظي المجلس التشريعي الفلسطيني بدعم دولي واسع، وهو ما عزز مكانته كبرلمان فلسطيني منتخب، وتجلى ذلك من خلال زيارات وفود كثيرة مثلت دولا عدة مقر المجلس التشريعي الفلسطيني كان من بينهم رؤساء دول وحكومات وبرلمانات ووزراء خارجية.

وكان من ابرز هذه الشخصيات الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الكولمبي ارنستو سامبير ورؤساء برلمانات كل من روسيا وتركيا وجنوب أفريقيا، ووزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان إضافة لزيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان.

واستثمر المجلس هذا الاهتمام الدولي للتأكيد على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وكشف المحاولات الإسرائيلية المتنكرة للاتفاقيات الموقعة. وفضح الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوق الإنسان، وسياسة التوسع الاستيطاني إلى غيره من القضايا. بينما أكدت الوفود التي مثلت المجلس التشريعي الفلسطيني خلال زياراتها لدول العالم والالتقاء برؤسائها ورؤساء برلماناتها على أهمية مسيرة السلام، وعلى التزام الشعب الفلسطيني بالعملية السلمية والاتفاقيات الموقعة مع دولة إسرائيل، واعتبار المفاوضات السلمية الطريق التي اختارها الشعب الفلسطيني وقيادته من اجل عودة الحق إلى أهله وإقامة الدولة الفلسطينية. وطالبت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية هذه الدول بالضغط على الجانب الإسرائيلي لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وهدفت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية من خلال الاتصالات المكثفة وإقامة العلاقات مع دول العالم الحصول على الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، وتحسين الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، إضافة لاطلاع العالم على تطور الحياة البرلمانية الفلسطينية وبناء المجتمع المدني الديمقراطي في فلسطين.

وقد كان للاهتمام الدولي بالديمقراطية في فلسطين أثره على عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي حقق بعض الإنجازات على صعيد البناء الديمقراطي ورقابة أداء السلطة التنفيذية وبناء المؤسسة التشريعية المستقلة. فقد أنشأ عشرة لجان لمراقبة أداء السلطة التنفيذية في مختلف نواحي الحياة، إضافة إلى إنجازه للعديد من القوانين، من أهمها القانون الأساسي الفلسطيني الذي يعتبر دستورا للسلطة الفلسطينية، لكن عدم التزام السلطة التنفيذية بما يقرره المجلس وعدم وجود فاعلية داخليه فيه، قلل من مكانته على المستوى المحلي وانعكس سلبا على أدائه الخارجي.

ومع ذلك عمل المجلس على توثيق التعاون بينه وبين البرلمانات الدولية، من حيث تشكيل العديد من لجان الصداقة البرلمانية مع ما يقارب من عشرين دولة، وذلك للتأثير على هذه البرلمانات للقيام بالضغط على حكوماتها لتقديم الدعم للشعب الفلسطيني.

كما حرصت الدبلوماسية البرلمانية على المشاركة في كافة المؤتمرات الدولية، وسعيها للحصول على العضوية الكاملة في اتحاد البرلمانات الدولية من خلال مطالبة رئيس اتحاد البرلمان الدولي انجيل مارتينيز الذي زار المجلس في 3/10/ 1998 بقبول عضوية فلسطين في الاتحاد ودعم طلب فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة. وقد اخذ المجلس على عاتقه توثيق التعاون مع البرلمانات الدولية، حيث اتخذ في اجتماعه في غزة بتاريخ

5-1996/6/6 قرارا يحمل الرقم(1/7/43) وبناءا على توصيات اللجنة السياسية في المجلس يقرر ما يلي: " 1- التنسيق مع رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني للمشاركة في الوفود المشتركة لاتحاد البرلمانات الدولية والعربية 2- تشكيل الوفود البرلمانية ووضع الخطط لتفعيل العلاقات البرلمانية والدولية".

ولم يقف المجلس التشريعي عند اتحاد البرلمانات الدولية بل كان اهتمامه منصبا على كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والذي سيتم تفصيله على النحو التالي:

1.الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية تجاه الولايات المتحدة

حاولت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء على مستوى الإدارة أو الكونغرس، لما تمثله هذه الدولة من مكانة على المستوى الدولي ودورها كراعي لعملية السلام في المنطقة.

وكان لقرار مجلس النواب الأمريكي القاضي باعتبار القدس موحدة عاصمة لإسرائيل وتخصيص مبلغ مائة مليون دولار لتغطية نفقات نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، أثره على موقف المجلس الذي اعتبر هذا القرار خطيرا ويتعارض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر أن القدس ارض محتلة، وان مثل هذه القرارات تدعم حكومة نتنياهو اليمينية لفرض الشروط الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني.

وأدان المجلس التشريعي الفلسطيني القرار على اعتبار انه ليس من حق أي برلمان كان التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما أن القرار يتجاهل دور الإدارة الأمريكية في عملية السلام والذي ينبغي أن يكون نزيها.

وشجب المجلس في بيانه الصادر عنه بتاريخ 1997/6/16 القرار واعتبره باطلا، وأكد على أن القدس هي العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية المستقلة.

لذلك كان الكونغرس الأمريكي محط اهتمام الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية التي قام وفد يمثلها بزيارته في الفترة ما بين 24-1998/7/27 حاول من خلالها استغلال الزيارة التي تعد اعترافا من الكونغرس الأمريكي بالمجلس التشريعي كبرلمان يتمتع بمصداقية. وبالتالي اعتبرت الزيارة مقدمة لبدء حوار معمق مع الكونغرس الأمريكي الذي يعتبر قلعة مؤيدة لإسرائيل. وحاولت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية إحداث نوع من التوازن في المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من خلال اللقاء الذي عقده الوفد الفلسطيني مع نوث غينجرتش رئيس مجلس النواب الأمريكي تم خلاله تناول الوضع السياسي وكيفية تطوير العلاقات البرلمانية بين الجانبين.

كما حاولت الدبلوماسية البرلمانية التأثير على أعضاء الكونغرس المؤيدين لإسرائيل وخاصة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس والمعروف بتعاطفه مع إسرائيل، في محاولة منها لإحداث تغيير في مواقف هذه الشخصيات. وركز الوفد على قضية القدس خلال اللقاء الذي عقد مع السيناتور جوزيف ليبرمان عضو مجلس الشيوخ الذي طالب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وحاول الجانب الفلسطيني شرح مدى خطورة الإقدام على مثل هذه الخطوة. ورغم بعض التفهم الذي أبداه الكونغرس الأمريكي للموقف الفلسطيني إلا أن الزيارة لم تحدث أي نوع من التغيير في المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. فقد كان من

الصعوبة إقناع الكونغرس باتخاذ مواقف عادلة، بسبب دعم أعضاء الكونغرس الأعمى لإسرائيل.[104]

وأدركت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية صعوبة التأثير على الكونغرس الأمريكي، وبالرغم من ذلك فقد أبقت الباب مفتوحا أمام توسيع هذه العلاقة حتى ولو من اجل التقليل من مخاطر الدعم اللا متناهي لإسرائيل.

ولم تتوقف الدبلوماسية البرلمانية عند الكونغرس الأمريكي، بل توجهت نحو الإدارة الأمريكية بصفتها الراعي الرئيسي لعملية السلام، وذلك بمطالبتها حمل الجانب الإسرائيلي على احترام التزاماته لتنفيذ الاتفاقيات وفق جدولها الزمني المحدد. ودعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ سياسة عادلة تجاه الصراع في الشرق الأوسط، والعدول عن ازدواجية المعايير التي تتبعها تجاه القضية الفلسطينية.

لكن المطالب الفلسطينية والدعوات التي وجهها المجلس التشريعي الفلسطيني لم تلق آذانا صاغية لدى الإدارة الأمريكية، التي استمرت في دعم الجانب الإسرائيلي. وهذا ما دفع المجلس إلى إصدار بيان بتاريخ 1996/8/6 أعرب فيه عن قلقه من سياسة اللامبالاة التي تتبعها الإدارة الأمريكية بشان الاستيطان الإسرائيلي في القدس، ومماطلة الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ الاتفاقيات. ودعا البيان الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها كراعية لعملية السلام وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

---

[104] (زيارة تاريخية لوفد التشريعي للكزنغرس الامريكي) المجلس التشريعي، العدد الخامس، السنة الثالثة 1997، ص ص (21-22).

لكن ذلك لم يلق تجاوبا أمريكيا، بل على العكس من ذلك، فقد استمرت الإدارة الأمريكية في رعاية المواقف الإسرائيلية، كما كانت معرقلة لأي قرار يتخذ بحق إسرائيل في مجلس الأمن، من خلال استخدام حق النقض الفيتو ضد هذه القرارات، ورأت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في هذه السياسة التي تتبعها الإدارة الأمريكية عملا لا يخدم العملية السلمية بل يعمل على تقويضها، وطالبت الإدارة الأمريكية بالكف عن هذه السياسة التي تتعارض في مجملها مع الدور الذي تقوم به كراعية لعملية السلام.

واعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني أن هذه السياسة الأمريكية شجعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على التهرب من التزاماتها، وعدم احترام القانون الدولي، وساهمت أيضا في دفعها للتوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، والذي يشكل خطورة كبيرة تتهدد الأرض الفلسطينية. هذه المطالبة والمناشدة الفلسطينية للولايات المتحدة ورفض التجاوب معها، والاستهتار الإسرائيلي حيالها، دفع المجلس التشريعي الفلسطيني إلى عقد جلسته استثنائية في رام الله بتاريخ 1996/8/28 دعا فيها السلطة التنفيذية إلى دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة خاصة لمناقشة الممارسات الإسرائيلية في القدس ومصادرة الأراضي، كما طالب البرلمانات الدولية وعلى رأسها الكونغرس الأمريكي لاتخاذ مواقف حازمة تجاه ما تقوم به إسرائيل من تهديد لعملية السلام.

واستمرت الدبلوماسية البرلمانية في التحذير من السياسة التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية وخاصة حكومة نتياهو، حين أعرب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني احمد قريع خلال استقباله السفير الأمريكي في القاهرة نيت ووكر، وادورد ابنجتون القنصل العام الأمريكي في القدس بتاريخ 1997/1/23، عن قلقه من عدم التزام الجانب الإسرائيلي بعملية السلام،

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وتنفيذ الاتفاقيات، وأكد على خطورة سياسة الاستيطان في القدس التي تهدف إلى تهويد المدينة وتغيير معالمها، وتفريغها من أبناءها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، ومواصلة حفر الأنفاق بجوار المسجد الأقصى، ومحاولات إغلاق المؤسسات الفلسطينية فيها.[105]

كما وأعرب عن اسفه للسياسة التي تتبعها الإدارة الأمريكية، التي تحمل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن تعثر المفاوضات، وتقوم بالضغط عليه، في حين أن الجانب الإسرائيلي هو المسؤول المباشر عن انهيار عملية السلام من خلال الخرق المتواصل للاتفاقيات.

ومع ذلك فقد ذهبت الجهود التي بذلتها الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية أدراج الرياح، وذلك لعدم جدية الجانب الأمريكي للعب دور فعال في عملية السلام، واستمراره في تعطيل قرارات مجلس الأمن بحق إسرائيل، باستخدام حق النقض الفيتو ضدها، الأمر الذي أدانته الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، وطالبت الحكومة الأمريكية بممارسة دورها كراعية لعملية السلام وليس راعية لمواقف وسياسات الحكومات الإسرائيلية.[106]

وأعلن المجلس استغرابه من الموقف الأمريكي حيال الاستيطان الإسرائيلي، ودعا الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في مواقفها، إضافة لدعوة إسرائيل للتراجع عن قرارها الخطير في بناء المستوطنات وخاصة جبل أبو غنيم في القدس.

كما أن الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية حاولت التقليل من مخاطر الضغوط التي يتعرض لها الجانب الفلسطيني من الحكومة الأمريكية التي تتبنى المواقف الأمنية الإسرائيلية خاصة رفضه للطريقة التي عالجت فيها الوزيرة مادلين اولبريت موضوع الأمن، والتأكيد على عدم

---

[105] (احمد قريع يستقبل السفير الامريكي في القاهرة)، المجلس التشريعي، العدد الثاني، اذار 1997، ص 41.

[106] البيان الصادر عن المجلس التشريعي في جلسته غيُر العادية في بيت لحم بتاريخ 1997/3/13.

إمكانية قبول الجانب الفلسطيني هذه السياسة التي لا ترى في مسالة الأمن سوى أمن دولة إسرائيل، بينما يخضع الشعب الفلسطيني لعملية إرهاب شاملة ومستمرة.[107]

ومع إدراكها لسياسة اللامبالاة التي تتبعها الولايات المتحدة، إلا أن الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية حذرت من خطورة الوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية وتعثر عملية السلام بسبب الممارسات الإسرائيلية، وحملت الإدارة الأمريكية المسؤولية عن عدم كبح جماح إسرائيل التي يشكل استمرار سياستها العدوانية نسفا لعملية السلام.

لكن كل المطالب والتحذيرات التي وجهها المجلس سواء من خلال الوفود التي مثلته إلى الولايات المتحدة، أو من خلال استقباله وفود أمريكية، لم تؤثر على سياسة الولايات المتحدة، بل على العكس من ذلك، حين تبنت الإدارة الأمريكية المواقف الإسرائيلية في كل المفاوضات التي أجرتها إسرائيل مع الجانب الإسرائيلي سواء في قمة واي ريفر، أو في كامب ديفيد، وغيرها من القمم التي جمعت الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بحضور أمريكي، وكان نتيجتها تفجر الوضع في الأراضي الفلسطينية، وانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط.

2.الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من القوى الفاعلة على الساحة الدولية، ومن الداعمين الرئيسين اقتصاديا للسلطة الفلسطينية، وكان لمواقفه تجاه القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة من خلال البيانات التي صدرت عنه صدى لدى الجانب الفلسطيني، الذي حاول تكثيف الاتصالات معه، بهدف إحداث نوع من التوازن مع الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل. وقد حرص

---

[107] البيان الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 1997/9/17.

المجلس على حضور الاجتماعات الأوروبية بهدف الحفاظ على التأييد الأوروبي للمواقف الفلسطينية والعمل على تطويرها.

وقد كان الاهتمام الأوروبي كبيرا بالديمقراطية في فلسطين ممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي أبدى الاتحاد الأوروبي حرصه على توثيق العلاقة معه.

وحاولت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية إظهار أهمية العمل الديمقراطي في فلسطين من خلال عمل المجلس التشريعي الذي يتحمل مسؤولياته في مجال سن القوانين والتشريعات ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، كما طالبت بمزيد من الدعم الأوروبي لتعزيز الديمقراطية من خلال الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وتحتكم إلى القانون.

كما وضعت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية الأوروبيين في صورة الأوضاع الصعبة التي تتهدد الديمقراطية الفلسطينية بسبب الممارسات الإسرائيلية على الأرض والتي تساهم في عرقلة تطور العمل الديمقراطي. كما حذرت الدول الأوروبية من خطورة السياسة الاستيطانية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية، والتي لا تخدم عملية السلام بل تعتبر عقبة في طريق تحقيقه. وطالبت الدول الأوروبية بممارسة ضغوطها على الحكومة الإسرائيلية لوقف هذه السياسة، كما وأكدت على أن الشعب الفلسطيني وقيادته أبديا مرونة لإنجاح عملية السلام، لكن الممارسات الاستيطانية وخاصة في القدس تلحق الأذى بعملية السلام، وهو ما لا يقبله الشعب الفلسطيني.

وقد بدى الموقف الأوروبي واضحا تجاه قضية الاستيطان، نتيجة للتفهم الأوروبي للمخاطر التي تتعرض لها عملية السلام. وهو ما دفع المبعوث الأوروبي لعملية السلام ميغيل موراتينوس خلال لقاءه أعضاء اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، للقول بان

المستوطنات غير شرعية وتمثل عقبة في طريق السلام، وان إنشاء مستوطنات جديدة يعتبر تصعيدا للمشكلة.[108]

كما رفض الاتحاد الأوروبي في القمة التي عقدها في امستردام بهولندا بتاريخ 1997/6/18، اتخاذ الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مبادرات مضرة وأحادية الجانب، وجدد معارضته لإقامة المستوطنات، وطالب بالامتناع عن اتخاذ خطوات من شانها التأثير على مفاوضات المرحلة النهائية.[109]

وبهذا وجدت المطالب التي تقدم بها المجلس التشريعي الفلسطيني للاتحاد الأوروبي حيال الاستيطان، تفهما أوروبيا حكوميا وبرلمانيا أيضا، حين أعرب رئيس الوفد البرلماني الأوروبي السيد لوربجي كولانجي الذي زار المجلس في 1998/7/1 عن قلقه من السياسة الاستيطانية الإسرائيلية التي تشكل خطورة على عملية السلام. كما اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا يمنع استيراد البضائع والمنتجات من المستوطنات في الضفة الغربية، على اعتبار أنها ليست أرضا إسرائيلية، بل ارض محتله.

كما دفعت الدبلوماسية البرلمانية بثقلها نحو الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لاتخاذ مواقف حازمة تجاه قضية الاستيطان، لما تمثله هذه الدول من ثقل في الاتحاد الأوروبي، وخاصة كل من ألمانيا وفرنسا، والذي عقب رئيس وزراء الأخيرة على المستوطنات بالقول " أنا لم أوافق

---

[108] (المبعوث الاوروبي: نرفض الاجراءات الاسرائيلية بالقدس)، صحيفة القدس، 1997/2/18.

[109] (نداء قمة امستردام الاوروبية)، وكالة الانباء الفلسطينيه (وفا)، غزة، 1997/6/19.

عليها في يوم ولا زلت على هذا الموقف ويجب احترام الالتزامات في الاتفاقيات الموقعة بحيث لا يجري إقامة مستوطنات جديدة ".[110]

هذه المواقف الأوروبية المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني ثمنها المجلس التشريعي الفلسطيني، ودعا إلى تطويرها بممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

ولم تكن قضية الاستيطان وحدها تشغل بال الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، وإنما أيضا قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي تعتبر قضية هامة تمس الشعب الفلسطيني، والتي طالبت بحلها على أساس قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على حق العودة والتعويض ورفض فكرة التوطين.

ولم تتوقف المطالبة الفلسطينية للأوروبيين بل استمرت في ذلك، فخلال استقبال السيد هانس ايشل رئيس البوندستاغ الألماني في 1998/11/21، أكد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني احمد قريع على أن الشعب الفلسطيني وقيادته لن يقبل حلا لايضمن إلغاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، معتبرا أن ذلك أساس السلام العادل والشامل.

وفي إطار حشد التأييد لإقامة الدولة الفلسطينية، توجهت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية بالطلب إلى دول الاتحاد الأوروبي للإعتراف بالدولة الفلسطينية في حال تم الإعلان عنها، وشرح مدى الخطورة التي ستلحق بالعملية السلمية في حال استمرار إسرائيل بالتهرب من تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، كما قامت بشرح الوضع الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء الممارسات الإسرائيلية، والتي تنعكس بالسلب على الأوضاع الاقتصادية الصعبة

---

[110] (المجلس التشريعي يستقبل الرئيس الالماني)،المجلس التشريعي، العدد الثاني،السنة الخامسة 2000، ص 9.

للشعب الفلسطيني. وقد أشار احمد قريع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني خلال لقاء اللجنة السياسية في المجلس بوزير التعاون السويدي بيير شوري يوم 1998/1/26، إلى ذلك من خلال تبيانه للوزير الضيف، أن الجمود الذي يعتري العملية السلمية، ويعود إلى محاولة الالتفاف على الاتفاقيات الموقعة وعدم الالتزام بها، وهو ما تتحمل مسئوليته الحكومة الإسرائيلية. بينما اعتبر الوزير السويدي أن الضفة الغربية والقدس وغزة أراضي محتلة ويجب الانسحاب منها، كما أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. هذا الموقف السويدي وافقه الموقف الألماني الذي عبر عنه وزير الخارجية يوشكا فيشر خلال الزيارة التي قام بها وفد يمثل المجلس التشريعي الفلسطيني إلى ألمانيا في 1999/1/27 بالقول أن بلاده قلقه من عدم تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لمذكرة واي ريفر وأكد انه سيبذل جهودا كبيرة خلال جولته القادمة للشرق الأوسط لحث الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ التزاماتها. كما أبدى البرلمانيون الألمان الذين تم الاجتماع بهم الاهتمام الكبير بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ودعمهم لعملية السلام، وضرورة تنفيذ إسرائيل للاتفاقيات.[111]

بينما أكدت الدبلوماسية البرلمانية على أن الحديث الذي تعلنه حكومة نتنياهو عن إمكانية الانسحاب من 50% من الأراضي الفلسطينية لا يشكل دعما لعملية السلام. وبالتالي عليها الالتزام بإعادة الانتشار، وتنفيذ الانسحابات كاملة من الأراضي الفلسطينية باستثناء ما اتفق حوله مثل القدس التي لا تزيد مساحتها عن 1% من مساحة الضفة الغربية، والمستوطنات، والحدود حوالي 1%.

---

[111] (المجلس يستثمر مكانته الدولية)، المجلس التشريعي، العدد الثالث، السنة الرابعة1999، ص19.

هذه المخاطر التي تعترض العملية السلمية، أدت إلى تكثيف العمل الدبلوماسي البرلماني الفلسطيني من خلال زيارة العديد من الدول الأوروبية، من أهمها فرنسا وبلجيكا، تم خلالها مناقشة الوضع السياسي، وكيفية تدارك مخاطر تدهور الوضع، لعدم التزام الحكومات الإسرائيلية تنفيذ الاتفاقيات المبرمة وعدم الالتزام بالجدول الزمني، واستمرار السياسة الاستيطانية.

كما طالبت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية بدور أوروبي اكثر فعالية في عملية السلام، وذلك خلال اللقاء الذي عقده رئيس المجلس التشريعي مع السيد جاك سانتير رئيس المفوضية الأوروبية الذي زار المجلس التشريعي في 1998/2/29، وتم التباحث خلاله في الأزمة التي تمر بها عملية السلام، إضافة للدعم السياسي والاقتصادي الأوروبي للشعب الفلسطيني. وطالب رئيس المجلس الأوروبيين ببذل جهد اكبر في عملية السلام، كما وأعرب عن أهمية استخدام أوروبا لثقلها السياسي من اجل الضغط على إسرائيل لوقف سياستها التي تتعارض والعملية السلمية، لما تمثله من خطورة على قضايا الوضع النهائي. بينما أكد الضيف رغبة أوروبا في بذل اكبر جهد لدعم مسيرة السلام، على قدم المساواة مع كافة الأطراف الراعية لعملية السلام.

وقد كان للدور الدبلوماسي الذي لعبه المجلس أهمية كبيرة في كسب تأييد مواقف الدول الأوروبية خاصة بلجيكا التي طلب البرلمان فيها من وزير الخارجية تركيز جهوده على المستوى الثنائي الفلسطيني البلجيكي وعلى المستوى الأوروبي، لمتابعة التطورات الجارية في الأرض الفلسطينية.[112]

---

[112] (وفد بلجيكي في زيارة رسمية لمقر المجلس)، المُجلس التشريعي، العدد الثاني، اذار1997.ص 9.

ورحبت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية بالمواقف الأوروبية، وأعربت عن تقدير الشعب الفلسطيني للدور الأوروبي في عملية السلام، وعن الدور الذي يقوم به المبعوث الأوروبي موراتينوس الذي أبدى خلال اجتماعه باللجنة السياسية في المجلس التشريعي استعداده لممارسة الضغط السياسي على إسرائيل في حالة تراجعها عن تنفيذ الاتفاقيات، وعلى أن الاتحاد الأوروبي لن يكون حياديا في حال عدم تنفيذها.[113]

وبعد تولي باراك السلطة في إسرائيل واستمراره في سياسة المماطلة، وجدت الدبلوماسية الفلسطينية صعوبة في إقناع الأطراف الدولية بعدم جديته في عملية السلام، وهذا ما دفع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني احمد قريع لمخاطبة الرئيس الألماني يوهانس راو في 2000/2/20 قائلا "من حقنا أن تسمعوا منا ما وصلت إليه الأمور مع حكومة باراك، ففي الاتفاق الانتقالي لم يفي بالنقطة الثانية من إعادة الانتشار وفي النقطة الثالثة يريد أن يملي شروطا لا نقبلها" وأشار إلى القضايا الكثيرة المتبقية من الاتفاق الإنتقالي كالممر الأمن الشمالي، إضافة لقضية الأسرى التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها.

وبالرغم من التعاطف والتفهم الذي أبداه الأوروبيون للوضع الفلسطيني، ولمعاناة الشعب الفلسطيني، إلا أن ذلك لم يكن له التأثير الكبير سواء على مواقف الولايات المتحدة أو إسرائيل، حتى أن الاتحاد الأوروبي لم يكن لديه الرغبة بالدخول في منافسة مع الولايات المتحدة، في ظل رفض إسرائيلي وأمريكي لأية دور فاعل له في عملية السلام، وحتى في القمم التي عقدت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وما جرى فيها من مفاوضات سواء في

---

[113] المبعوث الأوروبي: نرفض الإجراءات الإسرائيلية'بالقدس)، صحيفة القدس، 97/2/18.

واشنطن أو غيرها من البلدان لم نجد أية دور أوروبي ولو رمزيا، بـــل كـــان الأمريكيـــون وحدهم، ينفردون بأطراف النزاع دون أي اعتبار لباقي القوى الفاعلة على الساحة الدولية.

وختاما فان وزارة التعاون الدولي مارست العمل الدبلوماسي بعد اتفاق أوسلو مباشرة، رغـــم الحظر الذي فرضته عليها هذه الاتفاقية، وبهذا بـــدأت تشـــارك الدائـــرة السياســـية العمـــل الدبلوماسي، والتي بدأت تفقد مكانتها تدريجيا لصالح وزارة التعاون الدولي، وساعد على ذلك قيام الكثير من الدول بتلافي التعامل مع م. ت.ف، خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

كما بدأت وزارة التعاون الدولي تشارك الدائرة السياسية في متابعة السفارات الفلسطينية فـــي الخارج، في محاولة منها لتحسين الوضع الدبلوماسي الفلسطيني الهش، ولتسلم المسؤولية عن السفارات الفلسطينية في حال إعلان الدولة الفلسطينية، وتحول وزارة التعاون الدولـــي إلـــى وزارة خارجية، التي بدا الخبراء فيها بإعداد الدراسات لإنجاز هذه الخطوة. لكن بالرغم مـــن ذلك فان صلاحياتها ليست واسعة نتيجة لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي يهيمن عليـــه الرئيس الفلسطيني ويمتلك الصلاحيات الواسعة، والاكتفاء بإعطاء صلاحيات شكلية وليســـت فعلية للمؤسسات الفلسطينية.

وبالرغم من ذلك فان وزارة التعاون الدولي طالبت من خلال المؤتمرات الدولية، كمـــا هـــو الحال بالنسبة للمجلس التشريعي الفلسطيني، كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بدور اكثر جدية وفعالية في عملية السلام، وضرورة ممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي لتنفيذ الاتفاقيات التي عقدتها مع الجانب الفلسطيني. إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية وجـــدت

صعوبة في الحصول على موقف أمريكي عادل ونزيه، بل على العكس من ذلك تماما، كانت الإدارة الأمريكية تسارع إلى إخراج الجانب الإسرائيلي من الأزمة التي يتعرض لـــها. كمـــا فشلت الدبلوماسية الفلسطينية في إقحام الأوروبيين في عملية السلام، نتيجة للموقف الأمريكي الإسرائيلي الرافض لأي دور أوروبي جاد في هذه العملية. ويعود الفشل الـــذي منيـــت بـــه الدبلوماسية الفلسطينية إلى عدم استجابة هذه الأطراف لأي من مطالب الفلسطينيين الذين قلت لديهم إمكانية المناورة للضغط على هذه الدول للقيام بدور فعال وجاد فـــي عمليـــة الســـلام، إضافة لعدم الرغبة لدى الأوروبيين في الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة التي تربطهم بها علاقات قوية ومتينه، وعليه بقيت الدبلوماسية الفلسطينية وستبقى تطالب الولايات المتحدة بعدم انحيازها إلى الجانب الإسرائيلي، وستجد من قبلها عدم المبالاة، كما لن تجد الأوروبيين قادرين على فعل أي شيء له تأثير، وبالتالي فان الدور الأوروبي سيبقى في الغالب رمزيـــا في المستقبل المنظور، ولن يكون له أي دور فاعل في عملية السلام.

الفصـــل الخامـــس

دبلوماسية القمة

برزت دبلوماسية القمة خلال الحرب العالمية الثانية بين ورؤساء دول الحلفاء لمتابعة مسيرة الحرب وتنسيق الخطط فيما بينهم. وقد ازدادت أهمية هذا النوع من الدبلوماسية بشكل ملحوظ في الوقت الراهن، حيث تعقد بشكل دوري أو عند اقتضاء الحاجة.

وتهدف دبلوماسية القمة في الغالب إلى وضع حلول جذرية لمشكلات كبيرة وتوقيع اتفاقيـــات مهمة، لان لقاء زعماء الدول الذين يتمتعون بالصلاحيات الواسعة يساهم في توفـــير الوقـــت والجهد، كما يساهم في توثيق العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول من خلال تقليل فـــرص سوء الفهم. ويعزز اشتراك الرئيس أو القائد في الاجتماعات مع زعماء دول أخرى في جـــو حافل وأمام وسائل الإعلام صورته أمام منتخبيه.[114]

وتوفر اجتماعات القادة في مؤتمرات القمة الدعم للمعاهدات التي أنجزت من خلال القنـــوات الدبلوماسية، إضافة إلى ذلك فإنها تقوم بحل المشاكل المعقدة التي قد تـــهدد الأمـــن والســـلم الدوليين والتي يتعذر حلها بالطرق التقليدية، وفي فترة زمنية قصيرة، وذلك لان القادة اقـــدر على اتخاذ القرارات الصعبة من ممثليهم سواء كانوا وزراء خارجية أو سفراء.

وبالرغم من كل إيجابيات دبلوماسية القمة إلا أن لها مخاطرها، التي تتمثل في الإحباط الذي قد يحدث إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق. ففي حالة فشل وزير الخارجية أو السفير في التوصـل إلى اتفاق مع الدول الأخرى، فقد تكون هناك فرصة أخيرة للقادة، لكن في حال فشل القـــادة

---

[114] روبرت د. كانتور، مصدر سبق ذكره، ص ص (454-455).

فان ذلك قد يغلق الباب أمام أية مفاوضات جديدة، لان بعض النزاعات قد تكون لها رواسب تاريخية من المتعذر حلها في فترة زمنية قصيرة، وقد لا تجد لها حلا. وللدلالة على هذا النوع من الدبلوماسية، سيتم التطرق إلى ثلاثة من القمم التي عقدت على مستوى القادة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وبرعاية أمريكية.

أولاً: قمة واشنطن 1993/9/13

شكل الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو، مفاجأة للكثيرين بما فيهم الأمريكيين، الذين رحبوا بهذا الاتفاق وأيدوه، وابدوا الاستعداد لدعمه ورعايته عبر الإعداد للاحتفال بتوقيع الاتفاق في واشنطن. وهو ما اعتبره الجانب الفلسطيني فرصة سانحة له لتغيير الصورة التي كان يوصف بها في كثير من دول العالم وهي صفة (الإرهاب).

واعتبر الدخول إلى البيت الأبيض، مكافأة لمنظمة التحرير نتيجة لهذا الاتفاق، بعد أن كان على الدوام موصداً في وجه الدبلوماسية الفلسطينية، التي حاولت جاهدة إحداث اختراق في الموقف الأمريكي، عبر اتخاذ مواقف مرنة تجاه الصراع، أو من جراء الاتصالات مع شخصيات يهودية، إلا أن كل محاولاتها باءت بالفشل، لطبيعة العلاقة المتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وعدم استعداد هاتين الدولتين للتحاور مع م. ت. ف.

ولم تكن هذه القمة المزمع عقدها في واشنطن فرصة للجانب الفلسطيني وحده، بل للرئيس الأمريكي بيل كلينتون أيضا، الذي عاش ظروفا صعبة، نتيجة لحالة الارتباك التي شهدتها

حكومته بعد مضي تسعة اشهر على تسلمها مقاليد الحكم، وللاخفاقات المتلاحقة للسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في الصومال.[115]

وبدأت الاستعدادات للقمة في الولايات المتحدة الأمريكية على قدم وساق، وتم اختيار الطاولة التي وقع عليها كل من السادات وبيغن في كامب ديفيد عام 1979، لتكون نفس الطاولة التي يتم عليها توقيع كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما وجهت الدعوات لآلاف الشخصيات في العالم لحضور حفل التوقيع.

وفي ظل هذه الاستعدادات لعقد القمة، كانت المفاوضات ما زالت جارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول موضوع الاعتراف المتبادل، الذي شهد الكثير من الخلافات بين الطرفين، لكن الاستعدادات الجارية لحفل التوقيع في واشنطن كانت عاملا ضاغطا على الجانبين للتوصل إلى اتفاق. لكن ما بقي يقلق الولايات المتحدة تخوفها من عدم حضور إسحاق رابين لمراسم احتفال التوقيع على الاتفاق، والذي بدوره قد يمنع ياسر عرفات من الحضور أيضا، وبالتالي سينعكس ذلك بالسلب على هيبة القمة. ويعود القلق الأمريكي إلى أن إسحاق رابين يرفض التوقيع على الاتفاق باعتباره رئيس وزراء، بينما ياسر عرفات رئيس منظمة. لكن تدخل وارين كريستوفر ووزير الخارجية الأمريكي حسم الخلاف، حيث وافق الطرفان على اقتراحه الداعي إلى قيام كل من أبو مازن باعتباره القائم على مسار أوسلو، وشمعون بيرس وزير الخارجية الإسرائيلي بتوقيع الاتفاق، ويكون حضور كل من عرفات ورابين رمزيا لإعطائه قوة دفع.[116]

---

[115] جين كوربن، مصدر سبق ذكره، ص 193.

[116] محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، 322.

ومع ذلك بقي لدى الجانب الإسرائيلي بعض التحفظات على حضور ياسر عرفات قمة واشنطن، حيث طالبوا الأمريكيين بمنع حضوره في زيه العسكري المعتاد أمام الجمهور. وهو ما وافق الفلسطينيون عليه، في محاولة منهم للظهور بمظهر جديد أمام العالم وفي عهد جديد ستشهده المنطقة.

وفي صباح يوم التوقيع على الاتفاق في 1993/9/13 حصلت مفاجأة لم يكن يتوقعها الجميع، حين اعلم الرئيس الفلسطيني مستشاره احمد الطيبي رفضه التوقيع على الاتفاق، حسب الصيغة التي أرسلت إليه، وذلك لان مقدمة النص ونهايته تقول أن هذا الاتفاق جاء نتيجة للمفاوضات التي جرت بين الوفد الفلسطيني الملحق بالوفد الأردني وحكومة إسرائيل. وهددت القيادة الفلسطينية بالانسحاب إن لم يذكر اسم م.ت.ف بدلا من الوفد الفلسطيني الملحق، في محاولة لاستغلال الساعات المتبقية على حفل التوقيع لتحقيق بعض المكاسب التي لم تستطع تحقيقها خلال مفاوضات أوسلو.[117]

لكن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك، وهدد بالعودة إلى إسرائيل، حتى وان كان في ذلك إفشالا للقمة. وعليه تم إبلاغ الجانب الفلسطيني أن الإسرائيليين ليسوا مستعدين للموافقة على هذا المطلب، ومع ذلك بقيت القيادة الفلسطينية مصرة على تحقيق مطلبها.

وخشيت الولايات المتحدة من فشل القمة، خاصة بعد هذه الاستعدادات والدعوات الموجهة لرؤساء الدول والشخصيات الدولية، ولم تكن على استعداد للقبول بذلك. فمارست ضغوطا

---

[117] Pinhas Inbari, op. cit, p 221.

كبيرة على الجانب الإسرائيلي للموافقة على المطلب الفلسطيني، والتي استجابت له بالموافقة على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق.[118]

ثم بدأت مراسم احتفال التوقيع بإعراب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن تقديره للجهود التي بذلها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى اتفاق، والذي سيفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، كما أعرب عن تقديره للدور النرويجي الذي استطاع أن يجمع الطرفين ويوفر الجو المناسب لهما للتوصل إلى هذا الاتفاق. ثم بدأت مراسم التوقيع أمام ثلاثة آلاف شخصية عالمية، من خلال قيام كل من بيرس وأبو مازن بالتوقيع على الاتفاق.[119]

تبع ذلك مصافحة الرئيس الأمريكي كل من رابين وعرفات، الذي بدوره مد يده نحو رابين، في محاولة لإظهار أن هناك مرحلة جديدة قد بدأت، وان القيادة الفلسطينية جادة في عملية السلام. لكن رابين تردد في بادئ الأمر ثم مد يده ليصافح ياسر عرفات، تلاه شمعون بيرس. هذه المصافحة التاريخية أثارت ترحيب الحضور واستحسانه، وقد رأى في ذلك بداية مرحلة جديدة، ونهاية لصراع طويل ودامي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وبينما كانت الاحتفالات على اشدها في ساحة البيت الأبيض، كانت المظاهرات المناهضة للاتفاق تجري خارجه، سواء من العرب أو اليهود، الذين اتهموا قياداتهم بالخيانة والتنازل عن الحقوق التاريخية لكل منهما. لكن ذلك لم يكن ليؤثر على قيادة الطرفين، أو حتى في الحضور، الذين كان اهتمامهم منصبا على ما يحدث في القمة.

---

[118] شارل اندرلين، مصدر سبق ذكره، ص ص 402-403.

[119] جين كوربن، مصدر سبق ذكره، ص 5.

ومع انتهاء حفل التوقيع بدأت المرحلة التالية، والتي تتمثل في تنفيذ الاتفـــاق علـــى الأرض واختبار مدى جدية الطرفين في تنفيذ ما اتفق عليه، بعيدا عن التصفيق والترحيب، وهو ما تم فعلا بانسحاب إسرائيلي من كل من غزة وأريحا وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عليهما.

ثانيا : قمة واي ريفير1998/10/23

بعد اغتيال إسحاق رابين عام 1995، وتولي شمعون بيرس رئاسة الوزراء في إسرائيل، بدأت الصعوبات تعترض العملية السلمية، خاصة الانسحاب الإسرائيلي المقرر من الخليل. حيـــث بدأت تواجه بيرس أزمة تتمثل في العمليات التفجيرية التي كانت تقف ورائها حركة حمـــاس، مما أدى إلى إضعاف شعبيته وهزيمته في الانتخابات أمام منافسه الليكودي بنيامين نتنياهو في 1996/5/28 وهو ما احدث مفاجأة غير متوقعة للعالم.

وفور فوزه في الانتخابات أجرى اتصالاته مع الأحزاب الدينية المتطرفـــة للمشـــاركة فـــي الحكومة المقبلة. ورأى الفلسطينيون في ذلك عرقلة لعملية السلام، ومع ذلك أبـــدى الجـــانب الفلسطيني استعداده للاستمرار في المفاوضات مع أي مسؤول إسرائيلي سواء من العمـــل أو الليكود.[120]

لكن نتنياهو قابل ذلك بالتشدد في مواقفه تجاه الالتزامات الإسرائيلية الخاصة بالانسحاب من الأراضي التي تقرر الانسحاب منها جراء المفاوضات بين الفلسطينيين وحكومـــة إســـرائيل بقيادة حزب العمل.

---

[120] شفيق ناظم الغبرا، إسرائيل والعرب، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997، ص ص 150-153.

وشعر الجانب الفلسطيني بالخطر الذي يتهدد العملية السلمية، بعد تشديد نتنياهو على قضايا الأمن، التي حسب رأيه ستحقق الاستقرار في المنطقة. ولم يتوقف عند ذلك، بل بدا بتوسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية خاصة في جبل أبو غنيم في القدس، والعمل على شق نفق تحت المسجد الأقصى، الأمر الذي أثار حفيظة الجانب الفلسطيني وسخطه على هذه السياسة التي أدت إلى مواجهات بين الجانبين.

ورأت القيادة الفلسطينية أن حكومة نتنياهو ليست حكومة سلام، بل على العكس من ذلك تماما، خاصة بعد استمرار نتياهو في الحديث عن اللاءات المتكررة، لا لتقسيم القدس لا لإزالة المستوطنات لا للدولة الفلسطينية.[121]

لكن الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كان من الصعب على نتنياهو تجاهلها في ظل الدعم الدولي للمسيرة السلمية بين الجانبين. وأدركت الدبلوماسية الفلسطينية انه ليس بإمكان نتياهو الهروب من مواجهة الحقائق الماثلة على الأرض.

وقد كانت إسرائيل مطالبة عندما تسلم نتنياهو السلطة، بالانسحاب من المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهو ما رفضته الحكومة الإسرائيلية الجديدة، انطلاقا من رفضها للاتفاق ذاته، ومطالبتها بالتفاوض من جديد وفق صيغة الأرض مقابل الأمن. وقد بدا واضحا من طرح حكومة الليكود هذه الصيغة، أن ضمان أمن إسرائيل لا يتمثل في الاعتماد على اتفاقات سلام، وإنما على ترتيبات أمنية محكمة تتمثل في إقرار فلسطيني بالتخلص من مفهوم المقاومة، وجمع السلاح الشخصي لدى عناصر الأمن الفلسطينية، ووقف التحريض والعنف. وطالب

---

[121] عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص 143-145.

نتنياهو الجانب الفلسطيني بتنفيذ هذه الالتزامات قبل الشروع في إجراء أي انسحاب، وأكد على أن عدم الإيفاء بذلك يؤخر إجراء المفاوضات بين الجانبين.

هذا الموقف الإسرائيلي رفضته القيادة الفلسطينية على اعتبار أن نتنياهو يحاول وضع شروط تعجيزية، ولم يقف الأمر عند الفلسطينيين، بل شمل أيضا الإدارة الأمريكية التي انتقدت التصرفات الإسرائيلية، بالقول على لسان كلينتون، أن نتنياهو لم ينفذ سلسلة من الالتزامات المطلوبة منه، ولم يلتزم بما وعد به الإدارة الأمريكية بوقف الاستيطان لبرهة من الوقت.[122] وكانت حكومة إسرائيل مطالبة بالانسحاب بما لا يقل عن 31% من الأراضي، لكن نتنياهو أبدى استعداده للانسحاب من مساحة لا تزيد عن 9% فقط. مما دفع الدبلوماسية الأمريكية للتحرك عبر منسق عملية السلام في الشرق الأوسط دينس روس من خلال المقترحات الأمريكية التي تدعوا إلى مواصلة إسرائيل إعادة الانتشار بنسبة 13% من الأراضي. ورحبت القيادة الفلسطينية بالمقترحات الأمريكية، رغم إدراكها أن هدف المبادرة هو تسويق موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي الساعي إلى خفض سقف التوقعات الفلسطينية. بينما رفضتها إسرائيل على اعتبار أن ذلك يشكل تهديدا لأمنها، وطالبت بأخذ تعهدات من الجانب الفلسطيني بمكافحة الإرهاب ووقف التحريض عليه قبل أن يتم أي إعادة للانتشار.[123]

ولم يكن نتنياهو يتوقع أن يوافق الجانب الفلسطيني على هذه المقترحات الأمريكية، بل كان يراهن على رفض الجانب الفلسطيني لها، لأنه يطالب بالانسحاب من نسبة 31% من الأرض. لكن القيادة الفلسطينية رأت أن من المهم القبول بهذه النسبة، على اعتبار أن القبول

---

[122] (كلينتون: فقدنا الثقة في نتنياهو)،هارتس، 1997/11/23.

[123] محمد علي الفرا، السلام الخادع، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2001، ص ص 141-142.

بالمقترحات الأمريكية يهدف إلى رمي الكرة في الملعب الإسرائيلي وإحراج الجانب الأمريكي، وإظهار مدى عجزه في إقناع الإسرائيليين.[124]

كما رأت القيادة الفلسطينية في هذه المبادرة خروجا من المأزق الذي تمر به العملية السلمية، وأنها تضمن من الناحية العملية آلية تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار، وبحث مسالة إعادة الانتشار في المرحلة الثالثة.

وبما أن الجانب الفلسطيني اصبح رهن التسوية السياسية التي قللت من إمكانية المناورة لديه، رأى أنه من الأفضل القبول بما طرح من انسحاب ولو كان محدودا من الأراضي الفلسطينية، لان ذلك يعد سابقة تاريخية بالنسبة لليمين الإسرائيلي الذي كان يرفض اتفاق أوسلو.

لذلك لم تجد الدبلوماسية الفلسطينية أمامها إلا القبول بهذه المقترحات، في ظل دعم أمريكي لا محدود لإسرائيل، وتفكك عربي وغياب الضغط الدولي على إسرائيل لتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها.[125]

واعتبرت القيادة الفلسطينية أن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية ولو بنسبة محدودة خطوة هامة في طريق تعزيز وضع الكيان الفلسطيني، من خلال زيادة مساحة الأراضي التي تقع تحت سيطرته، وهي ستة أضعاف المساحة التي كانت عليها منطقة (أ) والتي ستصبح إذا ما وافقت إسرائيل على المقترحات الأمريكية 18%. وبهذا قررت القيادة الفلسطينية عدم الانتظار وأخذ ما يمكن أخذه إلى حين تغير الظروف الحالية.

---

[124] حسين شعبان ،قراره في المبادرة الأمريكية لتحريك المسار الفلسطيني، شؤون الأوسط، العدد 74، 1998، ص 135-138.

[125] ماجد كيالي، (مقاربة لاتفاق"واي ريفر")، شؤون الأوسط، العدد 77، تشرين الثاني، 1998، ص ص 19-26.

وبين القبول والرفض للمقترحات الأمريكية، رأت الإدارة الأمريكية ضرورة عقد قمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لحل الأزمة التي تعترض العملية السلمية، فدعت الجانبين للحضور إلى الولايات المتحدة من اجل التوصل إلى حل.

وقد راهن نتنياهو على أن قوة الإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل ضئيلة، خاصة مع ثقته في تأييد الكونغرس له، وفي ظل الظروف الحالية التي هي في صالح الولايات المتحدة، وعليه فان الرئيس الأمريكي اكثر استجابه للكونغرس منه للقادة العرب.[126]

وتوجه الجانب الفلسطيني إلى الولايات المتحدة، حيث ترأس الوفد الرئيس ياسر عرفات، بينما ترأس الوفد الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي اصطحب معه وزير خارجيته ارئيل شارون وسلمه ملف مفاوضات الوضع الدائم لطمأنة المتطرفين في حكومته.

وخلال المباحثات تم تناول العديد من القضايا التي بقي الكثير منها عالقا، بالرغم من حضور الرئيس الأمريكي ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، واللذين بذلا جهودا كبيرة من اجل إنقاذ القمة من الفشل، ومارسا ضغوطا على الجانبين وخاصة الطرف الفلسطيني. لكن نتنياهو استطاع ربط تنفيذ إسرائيل الاتفاقيات بعدد من الشروط الصعبة، وفي مقدمتها الشروط الأمنية والشروط المتعلقة بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، من خلال إصراره على عقد المجلس الوطني الفلسطيني لإلغاء الفقرات التي تطالب بتدمير إسرائيل، قبل أن يوافق على الانسحاب من المناطق التي تم الاتفاق حولها. ومع صعوبة اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي يتوزع أعضائه في العديد من الأقطار، ورفض الكثير منهم اتفاق أوسلو.

---

126 سمير احمد، (من كامب ديفيد إلى واي ريفر)، الخليج الإماراتية، 2000/6/8.

وافقت القيادة الفلسطينية على انعقاد المجلس المركزي لإقرار التعديلات على الميثاق الوطني، على اعتبار أن المجلس الوطني الفلسطيني وافق على إلغاء فقرات الميثاق المتعلقة بإسرائيل. ومع الموافقة الفلسطينية على الشروط الإسرائيلية، طالبت القيادة الفلسطينية بتحديد سقف زمني لتنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من إعادة الانتشار التي اصبح لديها الخبرة الكافية في المماطلة الإسرائيلية لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة. كما طالبت بأن تشمل مفاوضات المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار جميع الأراضي الفلسطينية باستثناء القضايا التي تم الاتفاق على تأجيلها إلى المرحلة النهائية كالقدس والمستوطنات. بينما طرح وزير الخارجية الإسرائيلي ارئيل شارون الانسحاب من نسبة 1% في المرحلة الثالثة استنادا إلى وعد أمريكي لإسرائيل بتحديد المساحة الخاصة بالمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار.[127]

وفي نهاية الأمر، اتفق على تشكيل لجنة من الطرفين تبحث هذه المسالة، و تنهي عملها خلال أربعة أشهر وتقدم تقارير دورية للجانب الأمريكي، كما تم وضع لجنة لبحث مسألة الميناء الفلسطيني خلال شهرين، والتفاوض بشان الممر الأمن بين غزة والضفة الغربية بعد أسبوع من تنفيذ الاتفاق، كما تناولت المفاوضات قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وقضية تسلح الشرطة الفلسطينية وعددها، وكيفية اتخاذ الإجراءات للتصدي للممارسات الإرهابية حسب الوصف الإسرائيلي.[128]

ووضعت خطة لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، أعدتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأعلنت الولايات المتحدة استعدادها لمراقبة جمع الأسلحة غير القانونية.

---

[127] (المجلس يناقش مذكرة واي بلانتيشن)، المجلس التشريعي، العدد الاول، السنة الرابعة 1999، ص26.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وبعد تسعة أيام من المفاوضات في واي ريفر تمكنت الإدارة الأمريكية من توقيع اتفاق فلسطيني إسرائيلي حول تنفيذ بعض مكونات المرحلة الثانية من إعادة الانتشار.

ووقع الاتفاق في البيت الأبيض في 1998/10/23، حيث قام كل من الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي بتوقيع الاتفاق بحضور كل من الرئيس الأمريكي والعاهل الأردني الراحل الملك حسين.

واعتبرت القيادة الفلسطينية أن الاتفاق خطوة هامة على طريق تنفيذ اتفاق أسلو، وأهميته تكمن في توقيعه مع حكومة إسرائيلية يمينية. بينما اعتبرت الفصائل الفلسطينية الاتفاق تنازلا جديدا في سلسلة متواصلة من التنازلات عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وبالرغم من توقيع الاتفاق، فقد خلا من الضمانات لتنفيذ إسرائيل لما وقعت عليه. وهذا ما حصل بعد توقيع الاتفاق، حيث نقضه رئيس الوزراء الإسرائيلي مباشرة ولم يلتزم بما ورد فيه، ليجعل السلطة الفلسطينية في مأزق تفاوضي آخر، وليعاد التفاوض على قضايا تم الاتفاق حولها في مرحلة لاحقة.

ثالثا:- قمة كامب ديفيد 11-2000/7/25

بعد سقوط حكومة اليمين الإسرائيلي وفوز يهود باراك مرشح حزب العمل في الانتخابات عام 1999، استبشر العالم خيرا في هذه الحكومة، ووضعت أمال كبيره عليها. على اعتبار أنها ستلتزم بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت عليها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وخاصة حكومات

---

[128] زكريا حسين، (الجانب الأمني في اتفاق واي بلانتيشن)، السياسة الدولية، العدد 135، كانون الثاني، 1999، ص ص 262-266.

حزب العمل. لكن العالم والفلسطينيين أدركوا في وقت لاحق أن الآمال التي بنيت على هـذه الحكومة كانت مجرد أوهام، بعد أن بدأت تتهرب من تنفيذ الاتفاقيـات الموقعـة. لـذا بـدأ الفلسطينيون يجدون أنفسهم في مأزق جديد في ظل عدم استعداد إسرائيل لتنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، إضافة إلى غيرها من القضايا التي تم الاتفاق حولها.

وطالبت القيادة الفلسطينية إسرائيل بتنفيذ المرحلة الثالثة، لكنها لم تستجب لهذا المطلب، ممـا دفع القيادة الفلسطينية للتحرك على الصعيد الدولي بحثـا عـن الدعـم والتـأييد للمطـالب الفلسطينية، من خلال الضغط على حكومة إسرائيل لتنفيذ ما اتفق عليـه مـن اسـتحقاقات المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، إضافة لاستهتار باراك من المطلب الفلسطيني الداعي إلـى إطلاق سراح 1600 أسير، باقتراحه إطلاق سراح ثلاثة منهم فقط، وهو ما اعتبره الرئيـس الفلسطيني بالعرض المهين من باراك بشان المطـالب الفلسـطينية. وطـالبت الدبلوماسـية الفلسطينية الإدارة الأمريكية بالتدخل لحل العقبات التي تعترض العملية السلمية.[129]

تصرفات باراك جعلت الجانب الفلسطيني يرى فيه كحـال أسـلافه، يقـوم بالتـهرب مـن استحقاقات عملية السلام، كما يعمل على بناء المستوطنات ومصادرة الأراضـي. حتـى أن منظمة إسرائيلية تسمى(المحافظين على القانون) قالت انه منذ انتخاب باراك رئيسا للـوزراء في إسرائيل، صودر أو اغلق اكثر من 100 ألف دونم في قضاء الخليل وحده، وأصبحـت 60% من مناطق الخليل مستوطنات وكسارات ومحميات طبيعية ومناطق عسكرية.[130]

---

[129] (الفجوة كبيرة بين مواقف السلطة الفلسطينية والإسرائيلية)،المشاهد السياسي،2000/6/27.

[130] (الفلسطينيون يطالبون بالتوجه فورا للمفاوضات)، يُديعوت احرنوت،2000/2/14.

ولم يقف الأمر عند بناء المستوطنات والتهرب من تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، بل بدا باراك بالدعوة لعقد قمة في الولايات المتحدة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك لأنه يريد طرح المشروع كله مرة واحدة، لرمي الكرة في الملعب الفلسطيني، وليساهم كلينتون في الضغط على الجانب الفلسطيني للرضوخ للحلول الإسرائيلية. وقد لقيت دعوة باراك هذه استحسان الإدارة الأمريكية وترحيبها، رغم التردد الأمريكي السابق الذي عبر عنه دينيس روس بالقول أن الرئيس الأمريكي لن يدعوا لعقد قمة إلا في حال " تحقق ما يكفي من التقدم، وإذا توفرت قاعدة كافية لجعل القمة مؤتمرا مفيدا" أي أن الرئيس الأمريكي لا يتوقع نجاح القمة، لذا فانه لن يخاطر بعقدها.[131]

لكن الولايات المتحدة الأمريكية واستجابة لإلحاح باراك على عقد القمة، بدأت في العمل على التقريب بين مطالب الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، من خلال عقد الاجتماعات المكثفة بينهما في واشنطن، إلا أن مواقف الطرفين بقيت متباعدة.

رغم ذلك بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطها على الجانب الفلسطيني للموافقة على عقد القمة، من خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى الأراضي الفلسطينية، التي عبرت عن أملها في تقليص الفجوة الواسعة في مواقف الطرفين، بحيث يصبح بالإمكان ترتيب قمة ثلاثية في واشنطن على غرار قمة كامب ديفيد الأولى. لكن اجتماعها مع باراك خيب أملها من خلال إصراره على لاءاته المعروفة، وهي لا للعودة إلى حدود 1967، لا لتقسيم القدس، لا لإزالة المستوطنات، لا لعودة اللاجئين، ومع ذلك بقي مصرا على عقد القمة. لكن القيادة الفلسطينية لم ترحب بها، مما دفع باراك بتهديد الجانب الفلسطيني إذا ما

---

[131] (قمة مشروطة)، معاريف، 1999/11/6.

أصر على عدم حضور القمة، باحتمال العودة إلى اتفاق نتنياهو كلينتون حول إعادة الانتشار الثالثة التي تتحدث عن 1% من مساحة الضفة الغربية.[132]

ترافق ذلك مع ممارسة الولايات المتحدة الضغوط الشديدة على القيادة الفلسطينية من خلال زيارات دينس روس منسق عملية السلام في الشرق الأوسط المتكررة، أو عبر الاتصالات التي أجراها الرئيس الأمريكي مع الرئيس ياسر عرفات، الذي حاول تذكيره بفترته الرئاسية التي اقتربت من نهايتها، وانه لم يبق إلا الأسابيع القليلة، لذا يحب التوصل إلى اتفاق، لان الإدارة القادمة قد لا تكون متفهمة وضالعة في جهود حل الخلافات مثلما هي الحال اليوم.[133]

لكن القيادة الفلسطينية مع ذلك لم ترحب بالقمة، على اعتبار انه لم يتم التحضير الجيد لها، وبالتالي ستكون نهايتها الفشل. ووضعت القيادة الفلسطينية شروطا للموافقة على حضور القمة، تتمثل في المطالبة بمزيد من المحادثات التمهيدية لضمان عدم فشلها، وتنفيذ الانسحاب الثالث قبل عقدها. لكن مع رفض الجانب الإسرائيلي هذه المطالب، عادت القيادة لتطلب ضمانات أمريكية بالانسحاب الثالث حتى لو فشلت القمة كصمام أمان، كما طالبت ببقاء الولايات المتحدة على الحياد في حال فشل القمة وعدم تحميل الفلسطينيين المسؤولية عن فشلها.[134]

وبالرغم من التجاوب الأمريكي مع المطلب الفلسطيني بضرورة التحضير والإعداد الجيد للقمة، إلا أن الجانب الفلسطيني تفاجأ بدعوة الرئيس الأمريكي لعقد القمة خلال أسبوع.

---

[132] حمادة معتصم، (نعم.. دنت ساعة الحقيقة)، السفير اللبنانية، 2000/6/19.

[133] عوزي بتريمان، (بناية الورق تنهار)،هارتس، 2000/6/8.

[134] روبرت مالي واخر،(كامب ديفيد: أخطاء مأساوية أم مؤامرة بين أمريكا وإسرائيل)، صحيفة الأيام،عدد 2008، 2001/7/22،ص 12.

وأدركت القيادة الفلسطينية مدى الإصرار الأمريكي على عقد القمة و بأي ثمن، وذلك استجابة للضغوط الإسرائيلية وحاجة الرئيس الأمريكي الشخصية لها.

الضغوط المكثفة لعقد القمة وضعت القيادة الفلسطينية أمام خيارين صعبين، إما الموافقة على عقد القمة مع العلم المسبق بفشلها، وإما عدم الموافقة على حضور القمة التي سيترتب عليه اتهام الجانب الفلسطيني بعرقلة عملية السلام. وكان القرار النهائي الذي اتخذته القيادة الفلسطينية الموافقة على حضور القمة. واشترط الجانب الأمريكي على أن يضم الوفد الذي يمثل كل طرف اثني عشر عضوا، مع إمكانية حضور آخرين، ولكن في مكان قريب من كامب ديفيد.

وعقدت القمة في كامب ديفيد، وضم الوفد الفلسطيني الرئيس ياسر عرفات و مجموعة من أعضاء القيادة الفلسطينية من بينهم أبو مازن أمين سر اللجنة التنفيذية في م.ت.ف، و أبو علاء رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وعددا من الوزراء من أجل التشاور معهم في القضايا التي سيتم تناولها. بينما ترأس الجانب الإسرائيلي يهود باراك رئيس الوزراء ومجموعة من وزراء حكومته، وحضر كل من الرئيس الأمريكي كلينتون ووزيرة خارجيته أولبرايت وآخرين المباحثات بين الجانبين.

وتسلط الظروف التي فرضتها الولايات المتحدة في كامب ديفيد من عزل الوفود في ذلك المنتجع، الضوء على عزم الإدارة الأمريكية على إنهاء النزاع وإغلاق هذا الملف.

واستمرت القمة أكثر من أسبوعين ما بين 11-2000/7/25، توزعت خلالها فرق العمل في كامب ديفيد إلى أربع لجان: الأمن و الحدود و اللاجئين و القدس، بالإضافة إلى لجنتين خارج كامب ديفيد وهما لجنة المياه و اللجنة الاقتصادية .

وقد كان الرئيس الأمريكي على إطلاع كامل بسير المباحثات بين الجانبين من خلال لقاءاته مع الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي كل على حده، أو كليهما معا، والذي حاول تقريب وجهات النظر بينهما بمساعده كل من وزيرة الخارجية ومسؤول الأمن القومي.

وكانت الأفكار التي طرحت في كامب ديفيد شفهية ولم تثبت بصورة خطية، وقدمت بعمومية كأفكار أمريكية وليست إسرائيلية. وأصر الأمريكيون والإسرائيليون على أن يقبلها الجانب الفلسطيني كأسس تفاوض عامة قبل الشروع بمفاوضات اكثر تفصيلا. ووفقا لهذه الأسس فان الفلسطينيين سيسيطرون على 91% من الأرض و 9% تضم لإسرائيل مقابل أراضى من عام 1948 تعادل 1% من الضفة الغربية.[135]

ثم بدا الحديث يدور حول القضايا الأكثر حساسية وأهمية بالنسبة للطرفين، والتي طرحت الحلول بشأنها في اللجان الأربع على النحو التالي:

1.القدس : تقدم الإسرائيليون باقتراح يتمثل في إعطاء الفلسطينيين السيادة على بعض القرى المحيطة بالقدس، فيما الأحياء خارج سور القدس تبقى تحت سيادة إسرائيل مع تمتعها بحكم ذاتي، أما ما في داخل السور فسيتم ضم الحي اليهودي والأرمني لإسرائيل وما تبقى يكون لها نظام خاص، ثم طرح في مرحلة لاحقة إمكانية إعطاء الرئيس الفلسطيني مقر له سيادة داخل أسوار القدس .

بينما طالبت القيادة الفلسطينية بعودة القدس الشرقية كاملة إلى السيادة الفلسطينية مع إعطاء الحي اليهودي وحائط البراق سلطة إسرائيلية، وعلى أن تكون هذه المدينة مفتوحة، مع تعاون على مستوى خدمات البلدية. وقوبل هذا بالرفض من قبل إسرائيل التي طرحت عبر الوسيط

---

[135] روبرت مالي واخر، مصدر سبق ذكره، ص12.

الأمريكي موافقة على سيادة فلسطينية على الحيين المسيحي و الإسلامي في البلـــدة القديمـــة مقابل ضم الحيين اليهودي والأرمني لإسرائيل، وطالبت بسيادة إسرائيل على الحرم مع منـــح مجلس الأمن و المملكة المغربية باعتبارها رئيسة لجنة القدس وصاية للدولة الفلسطينية لإدارة الحرم، ثم طرحت إسرائيل عرضا آخر رفضه الفلسطينيون، يتضمن سيادة فلسطينية علـــى الأحياء الخارجية ونظاما خاصا يطبق على الأحياء الداخلية، ويمنح الفلســـطينيون بموجبـــه سلطات وظيفية.[136]

لكن القيادة الفلسطينية أصرت على المطالبة بالقدس الشرقية رغم الرفض الإسرائيلي، لكنـــها بدت عاجزة تماما عن إثبات الحق الفلسطيني في القدس، وهي تصور دائمـــا فـــي إســـرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كمتشددة وعاجزة عن التجاوب مع الجهد الكبـــير الـــذي بذلـــه باراك. لكن وفقا لمنظور الفلسطينيين كانوا الجهة التي قدمت التنازلات، فهم تنـــازلوا عـــن حوالي 78% من فلسطين التاريخية. وبالتالي فان الأرض التي يطالبون بها لا تعطى لهم بـــل تعاد إليهم.

2.اللاجئون : رفض الجانب الإسرائيلي الطرح الفلســـطيني المطـــالب بتحمـــل المســـؤولية الأخلاقية والقانونية عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وطرح الجانب الإسرائيلي إمكانية القبول بعودة المئات كل سنة على أسس إنسانية من خلال جمع شمل بعض العائلات، أمـــا بالنســـبة للتعويض فيمكن إنشاء صندوق دولي يحصل أيضا اليهود الذين قدموا من الدول العربية على

---

[136] محمد دراغمة، (المواقف الإسرائيلية تقترب من المطالب الفلسطينية)،القدس: شبكة الإنترنت للإعلام العربي(www.amin.org)، 2000/2/19.

نصيبهم منه، مع رفضهم الحديث عن صندوق أموال الغائبين الذي صرفته إسرائيل بقانون إسرائيلي حسب ادعائهم.[137]

هذا الطرح الإسرائيلي رفض من قبل القيادة الفلسطينية التي طالبت بضمان العودة لمن يريد ذلك، استنادا للقرار 194 والتعويض على من لا يرغب، ويكون من صندوق أموال الغائبين الإسرائيلي. كما ورفضت الدبلوماسية الفلسطينية إجراء مقارنة بين اللاجئين الفلسطينيين وبين يهود الدول العربية.

3.الحدود : طالب الجانب الإسرائيلي بالسيطرة على الحدود مع مصر والأردن ، ثم تراجع ليطرح سيادة إسرائيلية على 15-20% من نهر الأردن و سيطرة على وادي الأردن وضم 10.% من الحدود الغربية لاستيعاب المستوطنات.

ورفضت القيادة الفلسطينية اقتطاع أجزاء من الأراضي الفلسطينية، مع إمكانية إجراء تعديلات متبادلة بالقيمة والمثل بما لا يتعدى 2%.

القبول الفلسطيني بإجراء التعديلات، اقر بمبدأ الضم الإسرائيلي لبعض المستوطنات في الضفة الغربية، مقابل تسليم ما يعادلها من أراضى. ومع ذلك بقيت القيادة الفلسطينية مصرة على ضرورة اعتراف إسرائيل بان أي اتفاق يتعلق بالأراضي يجب أن يستند إلى خط الرابع من حزيران عام 1967. لكن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك، مما دفع القيادة الفلسطينية باللعب على وتر قرار الأمم المتحدة رقم (181) في محاولة منها للضغط على إسرائيل، وتذكير الولايات المتحدة بقرارات الأمم المتحدة.[138]

---

[137] التقرير السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف للمجلس المركزي الفلسطيني، غزة، 9-2000/9/10، ص7.

[138] (جلسة خاصة لمناقشة قمة كامب ديفيد)، المجلس التشريعي، العدد الرابع،السنة الخامسة 2000، ص7.

4.الأمن : طالب الجانب الإسرائيلي ب (3-5) قواعد مراقبة تكون تحت سيطرته في الأراضي الفلسطينية، إضافة لقواعد عسكرية أخرى تكون جاهزة عند الحاجة لها. كما طالبت إسرائيل بسيطرة على الأجواء بكافة الأشكال، ومراقبة أمنية إسرائيلية على المعابر لمراقبة الأفراد والبضائع، هذا عوضا عن مطالبتهم بدولة فلسطينية منزوعة السلاح. لكن الدبلوماسية الفلسطينية رفضت هذه المقترحات مع الموافقة على وجود دولي على الحدود .

ثم تراجع الطرح الإسرائيلي مع الرفض الفلسطيني له، فوافقت إسرائيل على سيطرة فلسطينية على الأجواء، وخفضت عدد القواعد العسكرية وقواعد المراقبة، مع الموافقة على وجود فلسطيني داخلها.[139]

وبين العرض والرفض للمقترحات والمطالب بقيت معظم القضايا بلا حل، ورأى الأمريكيون أن هناك قضية يجب التركيز عليها وهي قضية القدس وخاصة السيادة على الحرم، ليكون حل هذا الجزء محور حل كل القضايا. وحاول الأمريكيون والإسرائيليون عبر وسائل الإعلام إظهار أن المشكلة تتمثل في الحرم، وأن القضايا الأخرى تم حلها، وهو ما نفاه الجانب الفلسطيني.

هذه المحاولات الإسرائيلية الأمريكية فشلت بسبب الهوة الواسعة في المواقف بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، ومع ذلك رأت القيادة الفلسطينية أن طرح قضايا القدس واللاجئين أمرا هاما جدا، بحيث أصبحت هاتان القضيتان مطروحتان على طاولة المفاوضات بعد أن كانت مسائل محرمة لدى الجانب الإسرائيلي.[140]

---

[139] التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، غزة، 9-2000/9/10، ص7.

[140] المصدر السابق، ص8.

ومع ذلك أدركت القيادة الفلسطينية أن الجانب الإسرائيلي ليس جادا في المفاوضات، واصبح هدفها الأساسي الحد من التنازلات، كما كان لديها شك في أن إسرائيل ستوقع اتفاقا عادلا أو تنفذ ما وقعت عليه، وتبلور لديها هذا التصور من خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية، لذا لم تقبل الصياغات المبهمة.

وفي الوقت الذي كانت المفاوضات في اوجها، كانت المظاهرات تجري في الأراضي الفلسطينية تطالب القيادة الفلسطينية بالحفاظ على الحقوق الفلسطينية وعدم التنازل عنها. وتوجه وفد من الفلسطينيين يمثلون أحزابا سياسية وأعضاء في المجلس التشريعي ووزراء من اجل اللقاء بالقيادة الفلسطينية، لكن الإدارة الأمريكية فضلت لقائهم بوزيرة الخارجية الأمريكية على لقاء القيادة الفلسطينية، وهو ما دفع الوفد للتعبير عن عدم ارتياحه من اللقاء.

وعندما بدأ الأمريكيون يشعرون بالموقف الفلسطيني الرافض للحلول المطروحة، والتي لا تلبي الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، بدأ الرئيس الأمريكي بتهديد القيادة الفلسطينية و على رأسها ياسر عرفات بقطع المساعدات تارة، وبنقل السفارة الأمريكية إلى القدس تارة ثانية، وبأن عرفات سيبقى وحيدا في المنطقة إن لم يقبل بهذا الحل تارة ثالثة.[141]

وتنصلت الإدارة الأمريكية من كل الضمانات التي قدمتها للفلسطينيين، كما حاول الإسرائيليون أيضا الضغط على الجانب الفلسطيني بتذكيرهم أن فشل القمة يعني سقوط باراك وحزب العمل في الانتخابات، لذلك يجب على الفلسطينيين الموافقة على هذه المقترحات وإلا سيكون البديل حزب الليكود بقيادة شارون.

---

[141] احمد قريع، محضر اجتماع اللجنة السياسية، المجلس التشريعي، 2000/8/7.

لكن الفلسطينيين رغم الضغوطات الممارسة عليهم لم يكونوا على عجلة من أمرهم، وهذا ما أكده أبو مازن حين اعتبر أن عامل الوقت لا يشكل أية ضغوط على القيادة الفلسطينية، كما أنها غير معينة بسقوط باراك أو نهاية ولاية الرئيس الأمريكي، والمهم يتمثل في الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فباراك ليس أقل تطرفا من سابقيه، وأن كل ما هو معروض ليس حلا بل هو تنظيم أسوء أنواع الاحتلال.[142]

وقد اتضح لدى القيادة الفلسطينية أن باراك لم يكن جادا في مفاوضات كامب ديفيد، ولم يكن يريد تحقيق سلام عادل، بل يريد فرض شروطه على الجانب الفلسطيني، الذي توجه للقمة للتوصل إلى حل وليس من أجل إفشال القمة أو إحباطها، لكن ليس بأي ثمن.[143]

وبعد ما يقرب من أسبوعين من المفاوضات، خرج كلينتون إلى وسائل الإعلام معلنا الفشل ومحملا الطرف الفلسطيني مسئوليته. وأعاد الأمريكيون والإسرائيليون فشل المفاوضات إلى ملف السيادة على الحرم، حين طالبت القيادة الفلسطينية بسيادة فلسطينية عليه، مع الموافقة على إعطاء حائط البراق والحي اليهودي للدولة العبرية، وهو ما قوبل بالرفض من قبل الإسرائيليين، الذين طالبوا بسيادة على ما تحت المسجد الأقصى إضافة لحائط البراق.[144]

وهكذا فشلت القمة، ولم يكن الإخفاق يعود لأمور شكلية بل لاستحالة التوصل إلى سلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا إذا قبل أحدهما بصورة نهائية أن يظهر فعلا في موقع الاستسلام للطرف الآخر. وباعتبار الطرف الإسرائيلي هو المحتل فقد كان مطلوبا من

---

142 صالح سرور، (اللجنة السياسية تتابع عن كثب المفاوضات) المجلس التشريعي، العدد الثالث والرابع، السنة الخامسة لعام 2000، ص39.

143 محمود عباس، محضر اجتماع اللجنة السياسية، المجلس التشريعي، 2000/9/18.

144 ياسر الزعاترة، (الدبلوماسية الفلسطينية بعد كامب ديفيد 2)، إسلام اون لاين.

الفلسطينيين أن يستسلموا للطرف الغاصب، وهذا ما توجهت إليه الضغوط الأمريكيـــة، مـــع ملاحظة انه لم يعد ممكنا منذ زمن بعيد، التمييز بين طرف أمريكي وآخر إسرائيلي، فكلاهما واحد في المفاوضات وفي الأهداف والأساليب المتبعة.

هذا الفشل الذي لحق بقمة كامب ديفيد دفع القيادة الفلسطينية للتحرك على الصعيدين العربـــي والدولي لشرح الموقف الفلسطيني، وفضح الادعاءات الأمريكية والإسرائيلية حـــول إفشـــال الجانب الفلسطيني لها، ولم يكن الفشل هو الحافز الوحيد للتحرك، بل السعي للحصول علـــى دعم دولي، للتقليل من مخاطر التهديدات الأمريكية المتعلقة بإعادة النظر في العلاقة معهم، أو حيال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في محاولة لإشعار واشنطن بان الطرف الفلســـطيني ليس وحده، بل هناك دول تقف إلى جانبه وتتفهم مواقفه.[145]

وأخيرا يمكن القول أن قمة واشنطن التي عقدت بحضور جمـــع غفـــير، إضافـــة للرئيـــس الفلسطيني والأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي، كانت نقطة الانطلاق الأولى نحو الأمـــل في تحقيق تسوية يرى الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي انه من الصعب تحقيقها، وفـــي ظـــل دعم دولي كبير يحلم بتحقيق السلام في المنطقة، وقع الطرفان الاتفاق الذي وجد صعوبة فـــي تنفيذه في مراحله الأولى.

حيث بدأت عملية التسوية تتعثر بسبب المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ الاتفاقيات حتى في ظـــل حكومة العمل، التي خسرت الانتخابات عام 1996 لصالح حزب الليكـــود اليمينـــي الـــذي لا يعترف باتفاق أوسلو. وأجبرت الظروف الدولية المساندة لعملية السلام في المنطقة حكومـــة

---

[145] التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص14.

الليكود على الاستمرار في عملية السلام وتوقيع اتفاق مع م. ت. ف في واي ريفر بالولايات المتحدة الأمريكية رغم الخطوط الحمراء التي وضعتها. لكن توقيع الاتفاق لم يكن مهما بقدر تنفيذه على الأرض، حيث بدا نتياهو يتهرب من تنفيذ الاتفاق، رافقه عجز فلسطيني عن فعل أي شيء سوى مناشدة العالم للتدخل والضغط على نتياهو لتنفيذ الاتفاق، لكن دون جدوى. فالدبلوماسية الفلسطينية فشلت في الدفع بالدول الفاعلة على الساحة الدولية لإجبار حكومة نتياهو على تنفيذ الاتفاق، كما فشلت في الحصول على الدعم الأمريكي لمواقفها، لطبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في ظل عدم فاعلية الدور الأوروبي الذي كان باستمرار ينتظر تحرك الولايات المتحدة.

كل ذلك بدا يتراكم على الكاهل الفلسطيني الذي ضاق ذرعا بالتصرفات الإسرائيلية والتواطؤ الأمريكي معه. وجاءت لحظة الحقيقة في كامب ديفيد التي تناولت القضايا الحساسة والجوهرية بالنسبة للجانبين، وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير. فقمة كامب ديفيد ليست كغيرها من القمم الأخرى التي رأى فيها الفلسطينيون مكسبا ولو حصلوا على الجزء اليسير، لان هناك مفاوضات الوضع الدائم التي ستحسم الأمور نهائيا. وعندما جاء موعدها اصطدم الطرفان في نقاط وخلافات من الصعب التغلب عليها بسبب التعنت الإسرائيلي، ورفض الجانب الفلسطيني التنازل عن حقوقه. ومما زاد الأمور تعقيدا الموقف الأمريكي الذي اثقل على الفلسطينيين، من خلال تبني الواقف الإسرائيلية، ومطالبة الفلسطينيين بالقبول بالمقترحات الأمريكية الإسرائيلية، لكن القيادة الفلسطينية رأت في ذلك تنازلا عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. لذا كان مصير القمة الفشل في ظل عدم وجود راعي نزيه إلا الراعي الأمريكي المتحيز والداعم لإسرائيل، وفي ظل تخاذل عربي وغياب دولي.

وجاءت نقطة الصفر التي أعادت الأمور إلى النقطة الأولى والتي كان الجميع يتوقع حدوثها، فحدثت المواجهات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي ما زالت مستمرة إلـــى يومنـــا هذا.

الخاتمة

واجهت الدبلوماسية الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين صعوبة كبيرة في التصدي للمحاولات البريطانية والصهيونية للسيطرة على فلسطين، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لتخبط القيادة الفلسطينية وغياب البرنامج الوطني الواضح في التعامل مع المخططات البريطانية والصهيونية، إضافة للخلافات بين أعضاء القيادة التقليدية الفلسطينية. وكان من الصعب عليها اتخاذ قرارات حاسمة، سوى المطالبة بوقف الهجرة اليهودية وإقامة دولة فلسطينية، وهو ما لقي تجاهلا من قبل بريطانيا. وجاءت معظم القرارات الحاسمة التي اتخذت تجاه الانتداب البريطاني من قبل اللجان القومية وخاصة تلك المتعلقة بالدعوة للإضراب في الأراضي الفلسطينية عام 1936 وما تبعها من مقاومة مسلحة. بينما سارعت القيادة التقليدية في الدعوة لوقف الإضراب والمقاومة نتيجة للضغوط العربية والبريطانية عليها، مقابل وعود واهية سريعا ما تراجع البريطانيون عنها.

ومع الفشل الذي منيت به الدبلوماسية الفلسطينية في التعاطي مع التطورات المتسارعة في فلسطين، جاء عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة التي أقرت تقسيمها ليشكل ضربة قاضية لهذه الدبلوماسية، التي رفضت القرار، لكن ذلك لم يعني شيئا في ظل صمت عربي وتواطؤ دولي في تنفيذ القرار، والذي على أثره بدأت الاستعدادات الصهيونية للحرب التي انتهت بإقامة دولة إسرائيل على 78% من ارض فلسطين.

وبضياع غالبية الأراضي الفلسطينية، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الشعب الفلسطيني مع إنشاء م.ت.ف عام 1964 التي أعادت القضية الفلسطينية من جديد إلى المسرح الدولي

بعد أن غيبت عن جدول أعمال الأمم المتحدة لسنوات عديدة، باستثناء ما ورد حولها في تقارير الاونروا.

وقد أخذت المنظمة على عاتقها مسؤولية تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح المتوازي مع العمل الدبلوماسي، ونجحت في إعادة الاهتمام للقضية الفلسطينية بعد حصولها على العضوية في العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وإقامتها العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، في مقدمتها الاتحاد السوفيتي والصين.

ولكن مع كل المكاسب التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية لم تجد الدعم الكافي في تحقيق هدفها المتمثل في تحرير كامل التراب الفلسطيني، ذلك لان هذه المكاسب قابلها تنازلات قدمتها م.ت.ف نتيجة للضغوط الدولية التي طالبتها بالقبول بوجود دولة إسرائيل وبقرارات الأمم المتحدة.

وبالرغم من تراجع منظمة التحرير عن أهدافها الأساسية المتمثلة في إزالة الوجود الإسرائيلي من فلسطين وإقامة الدولة المستقلة على كامل التراب الفلسطيني، إلا أنها لم تجد أية مبادرة جادة من قبل المجتمع الدولي لحل النزاع، وعليه أدركت الدبلوماسية الفلسطينية في مرحلة لاحقة أن مفتاح الحل في يد الولايات المتحدة، لذا حاولت جاهدة فتح قناة حوار معها ومع الدول الأوروبية، واستطاعت إحداث تغيير في الموقف الأوروبي نتيجة للمرونة الكبيرة التي أبدتها منظمة التحرير لحل الصراع، والذي تمثل في بيان البندقية عام 1980، الذي دعا إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

ترافق ذلك مع إجراء منظمة التحرير الاتصالات مع قوى يهودية بهدف كسب ثقة كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وإظهار مساعي منظمة التحرير للتوصل إلى سلام، وقد لقي

ذلك ترحيبا من قبل بعض الدول الأوروبية التي أبدت استعدادها لاستضافة المتحاورين على أراضيها.

لكن التركيز الفلسطيني على الدور الأمريكي دفع بالدبلوماسية الفلسطينية لتكثيف جهودها نحوه، من خلال الإعلان عن قبول قراري الأمم المتحدة (242 و338) عام 1988، والاستعداد للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، وقد لقي ذلك ترحيبا أوروبيا واستعدادا أمريكيا لفتح قناة حوار مع م.ت.ف.

إلا أن الولايات المتحدة لم تلبث أن أوقفت اتصالها مع م.ت.ف. بعد عملية مجموعة أبو العباس على أحد الشاطئ الإسرائيلية. لكن الاتصالات التي أجرتها منظمة التحرير مع كل من الولايات المتحدة وشخصيات يهودية لم تحقق للجانب الفلسطيني أية مكاسب تذكر، رغم ما قدمته من تنازلات، والذي أدى بدوره إلى إضعاف مكانتها خاصة في الأراضي المحتلة. ومما زاد في أزمة المنظمة اندلاع حرب الخليج الثانية، والتي عزلت م.ت.ف نتيجة لتعاطفها مع العراق عن محيطيها العربي والدولي، تبع ذلك استبعادها بقرار أمريكي إسرائيلي عن أية مشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، والمفاوضات التي أعقبته في واشنطن، واستبدالها بوفد فلسطيني من الداخل والتي وافقت عليه على مضض، بينما ازدادت شعبية التيار إسلامي في الأراضي المحتلة. كل ذلك دفع قيادة منظمة التحرير وبمساعدة نرويجية للاتصال بالجانب الإسرائيلي، الذي رحب بالفكرة، مستغلا الظروف التي تمر بها م.ت.ف للحصول على تنازلات كبيرة منها.

فقد حاولت م. ت.ف إقناع الجانب الإسرائيلي بأهمية التفاوض معها واستعدادها لاتخاذ مواقف مرنة في المفاوضات للتوصل إلى اتفاق، وهو ما تم فعلا بتوصل الجانبين إلى

اتفاق في أوسلو سمي اتفاق "غزة أريحا أولا"، نص على تأجيل القضايا الهامة كالقدس واللاجئين وغيرهما إلى مفاوضات المرحلة النهائية. ومع ذلك فقد وصف الجانب الفلسطيني الاتفاق بالخطوة الهامة على طريق تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية، معتبرا أن اتفاق أوسلو مرحلي وليس نهائي، وأن المفاوضات النهائية ستحسم الخلاف بين الجانبين. ولقد كان لهذا الاتفاق وقعه على كثير من الدول التي تفاجأة به، وكانت مواقفها تجاهه ما بين مرحب ورافض، وحتى داخل م.ت.ف وجد الاتفاق معارضة من قبل كثير من الفصائل الفلسطينية، إضافة لرفض الحركات الإسلامية في الأراضي المحتلة لهذا الاتفاق باعتباره يمثل تنازلا عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ورغم المعارضة الكبيرة للاتفاق فقد وقع في واشنطن بتاريخ 1993/9/13 في أجواء احتفالية، تخللها المصافحة التاريخية بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، ووزير خارجيته شمعون بيرس.

وشكل توقيع الاتفاق بداية مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، بقيام سلطة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية. حيث عملت على إقامة العديد من الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، منها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التي حظرت عليها اتفاقية أوسلو ممارسة العمل الدبلوماسي، على أن تقوم به م.ت.ف لصالح السلطة الفلسطينية، لكن الجانب الفلسطيني استطاع كسر هذا الحاجز من خلال الممارسة التي أصبحت فيما بعد واقعا قبلت به إسرائيل وغيرها من دول العالم.

هذا الدور الدبلوماسي الذي لعبته وزارة التخطيط والتعاون الدولي جاء على حساب دور الدائرة السياسية في منظمة التحرير التي اعتبرت وزارة خارجية فلسطين منذ عام

1988، والذي اسهم بدوره في إظهار الخلافات والصراعات الداخلية حول صلاحية كل منهما، مما انعكس بالسلب على الدور الدبلوماسي الفلسطيني، إضافة لاحتكار القيادة الفلسطينية ممارسة العمل الدبلوماسي وإعطاء المؤسسات الفلسطينية صلاحيات رمزية وشكلية لممارسة مهامها، خاصة السفارات الفلسطينية في الخارج التي عانت من حالة الترهل وانعدام التنظيم، وانقطاع التواصل ما بين السفراء الفلسطينيين والمسؤولين الفلسطينيين الذين يتجاهلون الدور المهم الذي قد يلعبه السفراء في البلاد التي يمثلون فيها بلدهم.

هذا الوضع السيء ساهم في تدهور العمل الدبلوماسي لهذه السفارات وقلل من أهميتها ومن دورها على عكس السفارات الإسرائيلية التي تلعب دورا هاما في العمل الدبلوماسي الإسرائيلي من خلال المشاركة في المؤتمرات وإصدار البيانات للتأثير على الرأي العام الدولي بهدف دعم المواقف الإسرائيلية.

وبالرغم من كل ذلك فقد استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عقد الكثير من الاتفاقيات الهامة وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، والتي طالبتها الدبلوماسية الفلسطينية بلعب دور فاعل في عملية السلام، من خلال الضغط على الجانب الإسرائيلي لتنفيذ الاتفاقيات ووقف التجاوزات الإسرائيلية العدوانية على الأرض.

كما تم انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني عام 1996، والذي حظي بدعم دولي كبير من خلال الزيارات التي قامت بها وفود كثيرة له، للتأكيد على دعم العملية الديمقراطية في فلسطين، أو من خلال الدعوات التي وجهت لأعضاء المجلس التشريعي لزيارة الكثير من الدول. واستغل المجلس هذا الاهتمام لشرح أبعاد القضية الفلسطينية وخطورة الممارسات

الإسرائيلية من خلال لقاءات وفوده مع رؤساء البرلمانات الدولية وخاصة الكونغرس الأمريكي الذي طالبته باتخاذ مواقف عادلة تجاه القضية الفلسطينية، كما طالبت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية الإدارة الأمريكية الراعي لعملية السلام، القيام بدور فاعل ونزيه، والتخلي عن رعاية المواقف الإسرائيلية .

كما توجهت الدبلوماسية البرلمانية نحو دول الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، بالمطالبة باتخاذ مواقف حازمة تجاه إسرائيل. وقد كان للدور الذي لعبه المجلس التشريعي أثره في الدفع ببعض الدول للمشاركة في العملية السلمية ودعمها، إلا انه لم ينجح في تغيير السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تلق دعواته سوى بعض التفهم الذي أبداه كل من الكونغرس والإدارة الأمريكية، كما فشلت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في الزج بالاتحاد الأوروبي للمشاركة بفاعلية في عملية السلام، نتيجة للرفض الأمريكي والإسرائيلي لأية دور أوروبي فاعل في هذه العملية.

المحاولات التي بذلتها الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية لم تستطع أن تحد من الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية من أعمال استيطان ومصادرة أراضي، هذا عوضا عن التهرب من تنفيذ الاتفاقيات.

ولم يكن بإمكان الدبلوماسية الفلسطينية إجبار الجانب الإسرائيلي على تنفيذ الاتفاقيات لعدم توفر الخيارات التي تملكها، ولم يعد بإمكانها فعل شيء سوى مطالبة الولايات المتحدة راعي عملية السلام بالتدخل لإجبار الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ ما اتفق عليه، أو مطالبة الإتحاد الأوروبي بالضغط على إسرائيل، أو تحذير هذه الدول من خطورة الممارسات الإسرائيلية التي ستلحق الأذى بالعملية السلمية.

وقد كان لتهميش دور المجلس التشريعي الفلسطيني في الحياة السياسية الفلسطينية من خلال عدم التزام السلطة التنفيذية بقراراته واستئثار القيادة الفلسطينية اتخاذ القرارات المنفردة، التأثير السلبي على النشاط الدبلوماسي البرلماني للمجلس على المستوى الدولي.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل تعاملت الدول بعدم الجدية مع المطالب الفلسطينية، وفي بعض الأحيان كانت الولايات المتحدة تقوم بالدعوة لعقد قمة بين الطرفين لحل الخلافات بينهما، وكان ما يعرض خلالها لا يساوي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، ومع ذلك كان الجانب الفلسطيني مجبرا باستمرار إلى قبول هذه العروض في ظل غياب البدائل المتاحة لديه، في ظل دعم وتبني أمريكي للمواقف الإسرائيلية، وعدم فاعلية الدور الأوروبي وغياب الدور العربي المؤثر على المسرح الدولي.

لقد كان قبول الجانب الفلسطيني بالمقترحات الأمريكية والعروض الإسرائيلية للانسحاب من الأراضي الفلسطينية، بنسب محدودة كما حدث في قمة واي ريفر يعود للاعتقاد بان النسبة حتى وان كانت قليلة ستزيد من المساحة التي تقع تحت سيطرته، واخذ ما يمكن أخذه من أراضي حتى يحين موعد مفاوضات الوضع الدائم التي لا يمكنه القبول بأقل من حدود الرابع من حزيران عام 1967.

وبالرغم من القبول الفلسطيني بالقليل، إلا أن الحكومة الإسرائيلية غالبا ما كانت تعود وتتراجع عما اتفقت عليه مع الجانب الفلسطيني التي طالبته بتقديم تنازلات جديدة من اجل تنفيذ الانسحابات المتفق عليها، وهذا ما جعل الدبلوماسية الفلسطينية في أزمة، لعدم قدرتها على اتخاذ أية إجراءات بحق الجانب الإسرائيلي.

وجاءت لحظة الحسم في قمة كامب ديفيد التي دعا إليها يهود باراك للتهرب من تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار والتي رحبت بها الإدارة الأمريكيـــة، وتحفظـــت عليـــها الســـلطة الفلسطينية، التي طالبت بتنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار قبـــل عقدهـــا، وضـــرورة التحضير الجيد لها، لكنها فشلت في تحقيق أي من هذه المطالب في ظل إصـــرار إســـرائيلي وضغط أمريكي على الجانب الفلسطيني لعقد القمة.

وتوجه الجانب الفلسطيني إلى كامب ديفيد مرغما، وسعى للتوصل إلى حل شامل للصـــــراع العربي الإسرائيلي، لكنه اصطدم بالمواقف والمقترحات الإســـــرائيلية المدعومـــة أمريكيـــا، ووجدت الدبلوماسية الفلسطينية صعوبة في القبول بهذه المقترحات التي لا تلبي الحد الأدنـــى من الحقوق الفلسطينية، ولم يكن رد الإدارة الأمريكية والإسرائيلية على ذلك ســـوى التـــهديد والوعيد، ومع ذلك فقد استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية الصمود أمام هذه الضغوط من خلال رفض ما هو مطروح عليها إسرائيليا.

وانتهت القمة بالفشل مع تحميل الإدارة الأمريكية القيادة الفلسطينية مسؤولية فشلها، مما دفـــع الدبلوماسية الفلسطينية للتحرك على الصعيدين العربي والدولي لتوفير الدعم اللازم لمواجهـــة التهديدات الأمريكية الإسرائيلية.

لكن النشاط الدبلوماسي لم يحقق للفلسطينيين ما كانوا يطمحون إليه، وذلك نتيجـــة للضغـــوط التي مارستها الإدارة الأمريكية على العديد من الدول خاصة العربية منها، بل على العكـــس من ذلك فقد وجدت الدبلوماسية الفلسطينية عدم التجاوب معها أحيانا أو ممارســـة الضغـــوط عليها من قبل بعض الدول للقبول بالمقترحات الأمريكية الإسرائيلية.

كما أن الجانب الفلسطيني اخفق في الحصول على الدعم الدولي لمواقفه خاصة الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد والمقرر مع نهاية المرحلة الانتقالية، مما دفعهم للتراجع عن ذلك.

وقد كان للدور الدبلوماسي الإسرائيلي والدعم الذي لقيه من الولايات المتحدة التأثير الكبير على مواقف هذه الدول، إضافة لقيام إسرائيل بإرسال طواقم متخصصة للدول وحضور المؤتمرات ومراسلة الصحف العالمية المشهورة من اجل كسب مواقف هذه الدول وتأييدها والتأثير على الرأي العام فيها.

بينما اكتفى الجانب الفلسطيني بقيام الرئيس الفلسطيني بزيارة العديد من الدول أو قيام شخصيات فلسطينية أخرى بتوضيح المواقف الفلسطينية للعديد من الدول، دون إعطاء الرأي العام خاصة الأمريكي والأوروبي الاهتمام الكافي من خلال التوجه لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة أو المشاركة بفعالية في مؤتمرات أو ندوات تتعلق بالوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية.

ومع عدم فعالية العامل الدبلوماسي والفشل الذي حمل الأمريكيون الفلسطينيين مسئوليته في كامب ديفيد، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باندلاع انتفاضة الأقصى على اثر زيارة ارئيل شارون للمسجد الأقصى بتاريخ 28/9/ 2000 والتي ترافقت مع استمرار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خاصة في طابا، وما تبعه من مؤتمر شرم الشيخ في مصر. لكن فشل المفاوضات وعدم توصل الجانبين إلى اتفاق أدى إلى سقوط يهود باراك زعيم حزب العمل في الانتخابات وتولي ارئيل شارون زعيم حزب الليكود رئاسة الوزراء في إسرائيل والذي ترافق معه تراجع الاتصالات الفلسطينية

الإسرائيلية وتزايد التصعيد العسكري باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية ومحاصرة الرئيـــس الفلسطيني في مقره برام الله حتى اليوم.

قائمة المراجع

الوثائق والاتفاقيات:

1. **اتفاقات السلام الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.**
   - اتفاقية إعلان المبادئ بين م.ت.ف وإسرائيل 1993/9/13.
   - اتفاق واي بلانتيشن(مذكرة التفاهم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية) 1998/10/23.
2. **محاضر اجتماعات اللجنة السياسية في المجلس التشريعي.**
   - لقاء مع صائب عريقات وزير الحكم المحلي 2000/1/31.
   - لقاء مع نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي 2000/5/8.
   - لقاء مع أبو مازن أمين سر اللجنة التنفيذية في م.ت.ف 2000/9/18.
   - لقاء مع احمد قريع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني 2000/9/18.

الكتب العربية

1. أبو هيف، علي صادق. القانون الدبلوماسي. الإسكندرية: منشاة المعارف، 1975.
1. أبو لغد، إبراهيم، وآخرون. العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.
2. أبو عفيفة، طلال. الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية. القدس: د.ن، 1998.
3. الأزعر، محمد خالد. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية. عمان: دار الجليل للنشر، 1991.
4. الجوزية، ابن قيم. زاد المعاد في هدى خير العباد. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
5. الشريف، ماهر. البحث عن كيان. قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995.
6. العملة، أبو خالد.أوسلو محطة لتهويد فلسطين. بيروت: دار الكنوز الأدبية،1997.
7. الغبرا، شفيق ناظم. إسرائيل والعرب. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997.
8. الفرا، محمد علي. السلام الخادع. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2001.

9. الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970.

10. حساسيان، مانويل. الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. القدس: منشورات البيادر، 1987.

11. حسين، غازي. الفكر السياسي الفلسطيني. دمشق: دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.

12. حسين، عدنان السيد. التسوية الصعبة. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998.

13. خالد، محمد خالد. رجال حول الرسول. القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، د.ت.

14. خلف، محمود. النظرية والممارسة الدبلوماسية. بيروت: المركز الثقافي العربي،1989.

15. ربيع، محمد عبد العزيز. الحوار الفلسطيني الأمريكي. عمان: دار الجليل للنشر، 1995.

16. زيدان، جرجي. تاريخ التمدن الإسلامي. بيروت: دار مكتبة الحياة، المجلد الثاني، 1967.

17. سرحال، احمد. قانون العلاقات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1993.

18. عبد المنعم، بكر.دولة فلسطين-مؤتمر السلام. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع،1994.

19. عرسان،علي عقلة. صمود وانهيار مسارات التفاوض العربية- الإسرائيلية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب،1998.

20. عطوي، محمد. السلام الضائع(نتنياهو يحرق واشنطن). بيروت:دار الحرف العربي،1998.

21. عمر،محجوب.الاختراق(اتفاق غزة أريحا أولا). القاهرة:دار جهاد للنشر والتوزيع، 1994.

22. فوق العادة، سموحي. الدبلوماسية الحديثة. دمشق: دار اليقظة الحديثة، 1973.

23. مجموعة من المحاضرين. إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي. جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني،1994.

24. نوفل، احمد سعيد وآخرون. القضية الفلسطينية في أربعين عاما. بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، 1989.

25. نوفل، ممدوح. البحث عن الدولة.رام الله:المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

26. هيكل،محمد حسنين. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع،1996.

27. أبو شنب، حسين.الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.القاهرة: مكتبة مدبولي،1995.

28. قريع، احمد. السلام المعلق. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1999.

29. الحجيري، عبد الله. الصين والشعوب العربية. بيروت: دار الفارابي، 1979.

30. عباس، محمود. طريق أوسلو. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994.

31. الشامي، علي حسين. الدبلوماسية. بيروت: دار العلم للملايين، 1990.

32. عباس، محمود .طريق أوسلو،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،1994.

33. مصالحة، عمر. السلام الموعود. بيروت: دار الساقي، 1994.

34. سعيد، إدوارد. اوسلو2 سلام بلا ارض. بيروت: دار المستقبل العربي،1995.

35. شفيق، منير. أوسلو المسار والمال. الخليل:دار المستقبل للنشر،1997.

36. فرارجه، هشام احمد. أفي أمريكا يكمن الحل. بيت لحم: د. ن، 1997.

37. عبد السميع،عمرو. السلام. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،1998.

الكتب المعربة

1. اندرلين، شارل. أسرار المفاوضات الإسرائيلية- العربية.ترجمة صياح الجهيم.دمشق: دار الفاضل للتأليف والترجمة والنشر،1998.

2. كوربن، جين. غزة أولا. ترجمة محمود برهوم.عمان:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1994.

3. كانتور، روبرت. السياسة الدولية المعاصرة. ترجمة احمد ظاهر، عمان:مركز الكتب الأردني ،1989.

4. شاحاك، إسرائيل.أسرار مكشوفة. ترجمة هشام عبد الله.عمان:الأهلية للنشر والتوزيع،1997.

5. سبير، اوري.المسيرة(حكاية أوسلو من الألف إلى الياء). ترجمة بدر عقيلي.عمان:دار الجليل،1998.

6.بيرس، شمعون. الشرق الأوسط الجديد.ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ.عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1994.

7._____. معركة السلام، ترجمة مالك فاضل. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

8. كوبان، هلينا. المنظمة تحت المجهر. ترجمة سليمان الفرزلي، لندن: منشورات هاي لايف، 1984.

الكتب الإنجليزية:

1. Karsh, Efraim.Peace in the Middle East. England: frank cassco, 1994.

2. Guyatt, Nicholas. The Absence of Peace, London: Biddle's LTD, 1998.

3. Goldstein, Joshua s. International Relation. New York: Harper collins, 1996.

4. Rubinsteim, Danny. The Mystery of Arafat.Usa: Steerforth Press, 1995.

5. Toma. Peter A. International Relation. California: Books/ Cole Pblishiny Company. 1991.

الدوريات:-

1. أبو حسنه، نافذ. (اللاجئون الفلسطينيون ومخاطر إعلان الدولة).شؤون الأوسط. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،عدد 92، ص(39-50).

6. أبو طالب، حسن. (محددات الموقف التفاوضي الفلسطيني) . السياسة الدولية.القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد 142 ،أكتوبر 2000، ص ص(200-205).

7. أبو لغد، إبراهيم. الجذور التاريخية لاتفاق غزة- أريحا، السياسة الفلسطينية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العدد الأول والثاني، شتاء وربيع، 1994، ص ص(23-29).

8. اسحق،جاد. (الدولة الفلسطينية واستحقاق السلام العادل).شؤون تنموية.القدس: الملتقى الفكري العربي،المجلد التاسع ،العددين الثالث والرابع،2000-2001، ص

ص(70-82).

9. الجرباوي، علي. موقف الحركات الاسلامية من الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي. المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 180، شباط 1994، ص ص(52-74).

10. الدجاني، برهان. الاعتراف المتبادل بين حكومة ودولة إسرائيل و م. ت.ف، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 117، تشرين الثاني، 1993، ص ص(4-44).

11. الشوربجي، منار.(البيت الأبيض : خطاب مزدوج). السياسة الدولية.القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 142، أكتوبر 2000. ص ص(214-215).

12. بركات، نظام محمود. الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية. المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد 155، يناير 1992، ص ص(65-75).

13. بشور، معن. اتفاق غزة-أريحا: هل ينهي الصراع. المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد177، تشرين الثاني 1993، ص ص(45-56).

14. تماري،سليم،وآخر. (انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص). مجلة الدراسات الفلسطينية.بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.عدد 45-46، 2001، ص ص(7-26).

15. تنيرة، بكر مصباح. تطورات سياسة الصين الشعبية من الصراع العربي الإسرائيلي. المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 118، 1998، ص ص(50-66).

16. جاد،عماد. (اتفاق واي بلانتيشن: محصلة مفاوضات أمريكية -إسرائيلية). السياسة الدولية.القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد135، يناير1999، ص ص(178-182).

17. حسين، زكريا. الجانب الأمني في اتفاق(واي بلنتيشن). السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 135، يناير، 1999، ص ص(262-266).

18. حسين، عدنان السيد.(تداعيات كامب ديفيد وخيار الدولة الفلسطينية). شؤون الأوسط.بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد99 ،أيلول 2000، ص ص (47-53).

19. حنوش، زكي. العرب في مواجهة إسرائيل. المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 176، تشرين الأول 1993، ص ص(40-65).

20. سعيد، محمد السيد. (الصراع العربي الإسرائيلي: تسوية دائمة أم مؤقته). السياسة الدولية.القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد 140، أبريل 2000،ص(69-67).

21. شعبان، حسين. قراءة في المبادرة الأمريكية لتحريك المسار الفلسطيني، شؤون الأوسط. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 74، 1998، ص ص (135-138).

22. شلبي، السيد أمين. (سياسة إدارة كلينتون الخارجية: إنجاز أم فراغ استراتيجي). السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد144، أبريل 2001، ص ص(64-70).

23. _____ (بين الدبلوماسية القديمة والحديثة). السياسة الدولية.القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد 140، أبريل 2000،ص(63-67).

24. _____. رؤية يوهان هولست لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 1994،ص ص (157-161).

25. شوفاني،الياس.(العمل الوطني الفلسطيني بين النجاح التلقائي والارتجال السياسي).المستقبل العربي.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، كانون اول2000 ،ص ص(16-29).

26. عاروري، نصير. تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت: المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 116، 1988، ص ص(4-18).

27. عبد الجواد، جمال. (الشرق الأوسط بعد التسوية: الأولويات الأمنية والعلاقات الجديدة للقوى). السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد 140، أبريل 2000، ص ص(79-87).

28. عبد الرحمن، حمدي. الأردن والقضية الفلسطينية. المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 238، كانون أول 1998، ص ص (150-154).

29. عبد الوهاب، ايمن السيد. المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 95، يناير 1989، ص ص(159-164).

30. كيالي، ماجد. مقاربة لاتفاق" واي ريفر". شؤون الأوسط. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد77، تشرين الثاني، 1998، ص ص(19-26).

31. نعمان، عصام. (واشنطن: ابعد من قمع الانتفاضة وضرب بغداد). المستقبل العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 266،نيسان 2001،ص(6-16).

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

32. مجموعة من أعداد مجلة المجلس التشريعي الفلسطيني.

الصحف العربية:

1. (باراك يصف تقرير لوموند "ب" المثير للاهتمام). السفير. 2000/5/10.
2. وليد الخادي.(خمسون عاما على قرار التقسيم). الأيام. 11/30، 12/3، 1997/12/25.
3. (السلطة تكشف محضر" تلاوة المقترحات الأمريكية"). الخليج. 2001/1/3.
4. بنزمان عوزي. (الدقيقة التسعون). السفير. 2001/1/26.
5. (باراك يفرض اتفاقه على عرفات.. بمساعدة أمريكية). السفير. 1999/9/16.
6. علي صادق. (الثوابت الفلسطينية قبل النهائي). القدس العربي. 1999/9/27.
7. سمير احمد. (من كامب ديفيد إلى واي ريفر). الخليج. 2000/6/8.
8. (شعث: نقوم بمهام وزارة الخارجية منذ أوسلو). الشرق الأوسط. 2000/9/23.
9. (المبعوث الأوروبي: نرفض الإجراءات الإسرائيلية بالقدس). القدس.1997/2/18.

الصحف العبرية:

1. (حراس المعبد). جيروسالم بوست. 2000/8/15.
2. الوف بن.(باراك: تسويف فلسطيني). هارتس. 2000/6/1.
3. عكيفا الدار.(هذا الأمر لن يسير بالقوة). هارتس. 2000/5/9.
4. (قمة مشروطة). معاريف. 1999/11/6.

الانترنت:

1. www. Amin.org
2. www.aljazera.net
3. www. Ayna.com

قائمة بالملاحق

1. تقرير اللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني حول الوضع السياسي.
2. تقرير اللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني (لقاءات مع عدد من المسؤولين الفلسطينيين).
3. بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني حول القدس والاستيطان.
4. بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني حول بناء مستوطنة أبو غنيم.
5. بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الاستثنائية.
6. بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني حول القدس والاستيطان.
7. بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني حول قرار مجلس النواب الأمريكي.
8. بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني حول الوضع السياسي.
9. بيان صادر عن رئيس المجلس التشريعي.

المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الرابعة- الفترة الثانية

تقرير اللجنة السياسية

حول مفاوضات الوضع الدائم

عقدت اللجنة السياسية في المجلس التشريعي عدة اجتماعات ناقشت فيها الوضع السياسي بمختلف جوانبه بما في ذلك العملية السياسية والمفاوضات والوضع الداخلي الفلسطيني وموضوعات أخرى. وقد إستضافت اللجنة في اجتماعين من هذه الاجتماعات كلاً على حده الأخ محمود عباس "أبو مازن" – أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس اللجنة العليا للمفاوضات، والأخ أبو علي مصطفى، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وعلى ضوء هذه الإجتماعات واللقاءات خرجت اللجنة بالتقرير التالي:

رغم التوقيع على اتفاق شرم الشيخ، لا تزال الحكومة الإسرائيلية برئاسة يهود براك تعطل تنفيذ بنود الإتفاق المرحلي حسب ما هو متفق عليه. وتتمسك بمواقفها المتعنتة تجاه قضايا الحل النهائي، هذه المواقف المتمثلة في لاءات براك المعروفة.

وترى اللجنة أن إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية من أجزاء طفيفة من الأراضي الفلسطينية وفتح الممر الامن الجنوبي لتسهيل الحركة بين قطاع غزة والضفة الغربية هي خطوات أولية ولكنها ليست كافية، ولا تزال هناك مجموعة من الإستحقاقات الإنتقالية التي يتوجب على الحكومة الإسرائيلية تنفيذها وخاصة إكمال المرحلة الثانية من إعادة الإنتشار، والمرحلة الثالثة التي لم يتم التفاوض بشأنها بعد، وموضوع النازحين، وفتح الممر الآمن الشمالي، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. وترى اللجنة أن مجموع مواقف وسياسات براك والحكومة الإسرائيلية لا تنم عن جدية في التعامل مع المفاوضات الجارية والعملية السياسية بشكل عام، وإن ما يطلقه براك بين الحين والآخر من تصريحات حول الفصل الإقتصادي والأمني، أو إقامة دولة فلسطينية على 18% من أراضي الضفة الغربية يعتبر خروجاً عن الإتفاقات الموقعة ومحاولة مكشوفة لحرف المفاوضات والعملية السياسية عن مسارها، وإلغاء مرجعيتها وشروطها المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والاتفاقات الموقعة بين الطرفين. كما تعتبر هذه التصريحات محاولة لإستباق وإجهاض ما يمكن أن تتمخض عنه المفاوضات.

وتحذر اللجنة السياسية من مخاطر الأطروحات الإسرائيلية الداعية إلى قيام دولة فلسطينية منقوصة السيادة على جزء صغير من الأراضي الفلسطينية لتقوم بتوقيع الحل الدائم مع إسرائيل.

كما تعتبر اللجنة تقسيم براك للبؤر الاستيطانية إلى شرعية وأخرى غير شرعية هو تقسيم مرفوض وترى فيه إضفاء صفة الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية التي تعتبر طبقاً للشرائع والقرارات الدولية غير قانونية وغير شرعية بالإضافة إلى كونها عملاً عدوانياً يرتكب بحق الشعب الفلسطيني.وترى اللجنة أن تفاوض الحكومة الإسرائيلية مع المستوطنين حول إزالة بعض البؤر الاستيطانية وإبقاء البعض الآخر هو تواطؤ رسمي إسرائيلي وتشجيع ومكافأة للمستوطنين على أعمال عدوانية يقومون بها.

وقد جاءت قمة أوسلو الأخيرة لتؤكد مرة أخرى تشبث براك بلاءاته وعدم وجود رغبة صادقة لدى الجانب الإسرائيلي للخوض في مفاوضات جادة حول قضايا الوضع النهائي، الأمر الذي يستوجب موقفاً فلسطينياً واضحاً ومحدداً. وفي هذا السياق توصي اللجنة السياسية بما يلي:

أولا. الإصرار على وقف الحكومة الإسرائيلية لكافة الأعمال والنشاطات الإستيطانية وعمليات تهويد القدس وهدم البيوت فيها وسحب هويات مواطنيها الفلسطينيين كشرط مسبق للدخول في مفاوضات الحل الدائم. وتدعو اللجنة السياسية القيادة الفلسطينية إلى الإلتزام بهذا الموقف الذي يحظى بإجماع وطني فلسطيني وإستعادة المصداقية للموقف الفلسطيني الرافض للتفاوض في ظل إستمرار الإستيطان.

ثانيا. الإلتزام بمرجعية قانونية وسياسية تشكل إطاراً للمفاوضات وتستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وتؤكد على ما يلي:

1. أن جميع الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها إسرائيل منذ حرب عام 1967 هي أراضٍ محتلة بما فيها القدس وأن ضم القدس غير شرعي وغير قانوني.
2. أن جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية وغير قانونية.
3. أن قرار الأمم المتحدة رقم 194 القاضي بحق العودة يشكل أساس حل قضية اللاجئين الفلسطينيين .
4. أن الدولة الفلسطينية حق مشروع للشعب الفلسطيني وهي ليست موضوعاً للتفاوض.

وتحذر اللجنة السياسية من مخاطر الدخول في مفاوضات الوضع النهائي دون الإلتزام بمثل هذا الإطار، لأن غياب الإطار وعدم الإلتزام به سيخضع الجانب

الفلسطيني لإملاءات موازين القوة الراجحة لصالح إسرائيل، وللمساومة والضغوط من أطراف أخرى.

ثالثا. كما توصي اللجنة بالتمسك بموقف تفاوضي يستند إلى ثوابت تفاوضية وطنية لا يجوز التنازل عنها ويحظى بدعم الإجماع الوطني ويقوم على المبادئ التالية:

1. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس في جميع الأراضي التي احتلت عام 1967، على أن تسيطر هذه الدولة على حدودها ومعابرها وسمائها ومياهها ومواردها سيطرة كاملة، وعلى أن تمتلك إرادتها الحرة في تحديد نظامها السياسي وعلاقتها مع الدول الأخرى بعيداً عن أية هيمنة خارجية.
2. حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي يضمن لهم حق العودة إلى ديارهم أو التعويض لمن لا يرغب في ذلك،وذلك من اجل الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني.
3. تفكيك وإزالة المستوطنات اليهودية من الأراضي الفلسطينية باعتبارها غير شرعية وغير قانونية ولأنها تقطع أوصال الوطن الفلسطيني وتحول دون تطوره تطوراً طبيعياً.
4. عدم القبول بتجزئة المفاوضات و الإتفاقات المرحلية وعدم التوقيع على أي حل دائم لا يلبي الأهداف والثوابت الوطنية الفلسطينية الآنفة الذكر، وطرح مثل هذا الحل للإستفتاء عليه من قبل أبناء الشعب الفلسطيني.

رابعا. حيث أن بعض قضايا الوضع الدائم، كقضايا اللاجئين والحدود والأمن والمياه، ليست شأناً فلسطينياً اسرائيلياً فقط، بل تهم دولاً عربية أخرى، فإن اللجنة السياسية توصي بضرورة تنسيق المواقف الفلسطينية – العربية تجاه هذه القضايا حتى لا تلجأ إسرائيل إلى خلق التناقضات الفلسطينية العربية وممارسة سياسة الإبتزاز.وتطالب اللجنة الدول العربية بدعم الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع الدائم وبالالتزام بقرارات قمة القاهرة المتعلقة بالعلاقات مع إسرائيل وربط هذه العلاقات بمدى التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة. وفي هذا السياق تدين اللجنة السياسية حكومة موريتانيا لإقدامها على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خارقة بذلك قرارات قمة القاهرة.

خامسا. مواصلة التحرك على الصعيد الدولي لضمان وقوف العالم إلى جانبنا وعدم ترك المجال مفتوحاً أمام براك لإيهام الرأي العام بأنه هو الذي يسعى إلى تحقيق السلام وأن حكومته ليست مسؤولةعن تعثر المفاوضات. وتوصي اللجنة السياسية القيادة الفلسطينية بعدم التردد في دحض

زيف مواقف باراك وحكومته ، كما توصي اللجنة بمواصلة المطالبة والعمل من اجل ضمان مشاركة دولية فعالة في مفاوضات الحل الدائم.

سادسا. الشروع الجدي والسريع في إصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني. إن عملية الإصلاح هي حاجة وطنية، وتكتسب أهمية إضافية في هذا الوقت بالذات لأنها تعتبر ضرورة لتقوية الجبهة الداخلية ونحن في بداية مفاوضات حل دائم تتطلب موقفاً موحّداً لأبناء الشعب الفلسطيني وتعبئة كل طاقاته ومقدراته من أجل تعديل موازين القوة بيننا وبين الجانب الإسرائيلي.إن عملية الإصلاح وتقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية تتطلب ما يلي:

1. توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار بتشكيل مرجعية فلسطينية للمفاوضات تشارك فيها جميع القوى السياسية الفلسطينية مشاركة فعلية ،وتقوم بتحديد وإقرار الثوابت الفلسطينية التي لا يجوز التنازل عنها وموقف الإجماع الوطني بشأن الحل الدائم.

2. إعمال واحترام حكم القانون ومبادئ المساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد المالي والإداري والتجاوزات وبناء جهاز قضائي مستقل، لإعادة الثقة بين السلطة والشعب.

3. إجراء الانتخابات البلدية والقروية، وان اللجنة السياسة لا ترى أي مبرر لتأخير إجراء هذه الإنتخابات.

4. إجراء إنتخابات عامة وديمقراطية لبرلمان فلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وأينما أمكن ذلك في أماكن التواجد الفلسطيني لتجديد شرعية المؤسسات التمثيليه والقيادية الفلسطينية والمحافظة على جوهر التجربة الديمقراطية الفلسطينية المتمثل في إجراء الانتخابات بشكل دوري ومنتظم. وترى اللجنة أن الانتخابات هي السبيل الأمثل إلى إعادة بناء وتفعيل مؤسسات م.ت.ف بعيدا عن نظام الكوتا.

5. العناية بأبناء شعبنا في المخيمات والشتات وتوفير مقومات الصمود لهم في مواجهة مشاريع التهجير والتوطين، والعمل الجاد من أجل الحفاظ على وحدة أبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان.

6. إجراء حوار وطني شامل من أجل الإعداد لعقد جلسة المجلس المركزي الفلسطيني والتهيئة الجدية لإنجاحها في إتخاذ قرارات ملزمة تجاه القضايا المصيرية التي تواجه الشعب الفلسطيني.

دلال سلامة
مقرر اللجنة السياسية

د. زياد ابو عمرو
رئيس اللجنة السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الخامسة – الفترة الأولى

الجلسة الأولى/ الاجتماع السادس المنعقد في مدينة رام الله

بتاريخ 7-2000/6/8

تقرير اللجنة السياسية

لقاءات اللجنة السياسية في عمان بتاريخ 2000/4/25

قام وفد من اللجنة السياسية بالسفر إلى الأردن والالتقاء يوم الخميس الموافق 2000/4/25 مع كل من الأخ فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. والأخ نايف حواتمه ،الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وقد التقى الوفد فاروق القدومي ونايف حواتمه كلا على حدة.وكان من المقرر ان يلتقي وفد اللجنة السياسية أيضا الدكتور جورج حبش ، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولكن هذا اللقاء لم يتم بسبب عدم وجود الدكتور حبش في عمان.

وكان وفد اللجنة قد التقى الأخ سليم الزعنون(أبو الأديب) ،رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، كما زار الوفد مجلس النواب الأردني ، واجتمع برئيس المجلس وبرئيس وأعضاء لجنة الشؤون العربية والخارجية فيه.

كان الهدف من عقد هذه اللقاءات هو التعرف على ما تقوم به الدائرة السياسية في م.ت.ف من أعمال ونشاطات والاستماع إلى وجهة نظر رئيسها تجاه ما يجري على صعيد العملية السياسية ووضع م.ت.ف والوضع الفلسطيني بشكل عام، وكذلك البحث في وسائل التنسيق بين الدائرة السياسية في م.ت.ف واللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني. كما كان الهدف من عقد لقاءات مع كل من الاخوة جورج حبش ونايف حواتمه هو الاستماع إلى آراء ووجهات نظر الأمينين العامين لفصيلين رئيسيين من فصائل م.ت.ف حول الأوضاع والتطورات في الساحة الفلسطينية وتبادل الأفكار معهما بشأن القضايا التي تشغل بال الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة.

أولا:- اللقاء مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

استعرض الأخ سليم الزعنون ،رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ،أمام وفد اللجنة حالة المجلس الوطني الفلسطيني وما يقوم به من نشاطات وخاصة في مجال علاقاته في المحافل البرلمانية الأخرى، وقدم للوفد شرحا عن الجلسة المزمع عقدها في بداية شهر أيار في عمان للاتحاد البرلماني الدولي وجدول أعمال هذه الجلسة الذي تتضمن مناقشة لموضوع اللاجئين ،وتنسيق الموقف الفلسطيني مع المواقف العربية الأخرى.

من الجدير بالذكر ان البيان الصادر عن اجتماع الاتحاد تضمن فقرة تؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم على أساس قرار الأمم المتحدة 194، وهو الأمر الذي يشكل إنجازا هاما على صعيد هذا المحفل البرلماني الدولي الهام.

من ناحية أخرى دعا الأخ أبو الأديب إلى ضرورة إجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني ،كما دعا إلى ضرورة تنسيق العلاقة بين المجلسين الوطني والتشريعي والتعاون بينهما في المحافل الدولية لخدمة الموقف الفلسطيني وللحيلولة دون الوقوع في أية أخطاء ناجمة عن عدم التنسيق.

ثانيا:- اللقاء مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.

استعرض الأخ فاروق القدومي ،رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف ، المساعي السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي منذ بداية هذه الجهود والمساعي.كما أجاب على أسئلة وتساؤلات أعضاء وفد اللجنة السياسية . وكان من أهم ما جاء في ملاحظاته وإجاباته ما يلي:-

1. ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وهي مرجعية السلطة الوطنية .
2. ان المجلس الوطني الفلسطيني اتخذ قرارا في دورته التاسعة عشرة (دورة الانتفاضة) بتشكيل حكومة مؤقته لدولة فلسطين وكلفت اللجنة التنفيذية بتشكيلها وعرضها على المجلس المركزي لإقرارها ، على ان يتم هذا التشكيل على أساس التعددية السياسية وبما يجسد الوحدة الوطنية، وان الرئيس ياسر عرفات اصبح رئيسا لدولة فلسطين على هذا الأساس وفاروق القدومي وزير خارجية لها.
3. ضرورة المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ورفض أية حلول من شأنها التسبب في انقسام الشعب الفلسطيني.
4. ضرورة ضمان موافقة الجامعة العربية على إعلان قيام الدولة الفلسطينية وتجسيد سيادتها لضمان الدعم العربي لهذه الدولة.
5. ان إمكانية التوصل إلى حل نهائي بحلول 13 أيلول هو أمر مستبعد.

ثالثا:- اللقاء مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أكد الأخ نايف حواتمه في حديثه أمام وفد اللجنة وفي إجابته على أسئلة أعضاء الوفد على النقاط التالية:-

1. ان السلطة والمعارضة على حد سواء تعاني من أزمة ، بفعل سوء بداية اتفاق أوسلو.
2. ان مؤسسات م.ت.ف تجاوزت مدتها القانونية وأنها بحاجة إلى تجديد شرعيتها القانونية، وكذلك الحال بالنسبة للمجلس التشريعي الفلسطيني.
3. ان هناك حاجة لمعالجة حالة الانقسام التي تعاني منها الساحة الفلسطينية الأمر الذي يقتضي إجراء حوار وطني شامل يمكن ان يبدأ عبر حوارات ثنائية.
4. ضرورة إجراء الانتخابات الوطنية والبلدية والقروية في اقرب وقت ممكن على أساس القوائم النسبية.
5. ان مطالبة حواتمه بدخول الحكومة اللبنانية إلى المخيمات وضبط الأمن فيها جاء لإفشال الذرائع المفتعلة لتصفية المخيمات الفلسطينية ، وان هذه المطالبة جاءت في سياق الدعوة للتنسيق الفلسطيني اللبناني لحل المشاكل التي تعاني منها المخيمات.
6. ان الجبهة الديمقراطية مستعدة للمشاركة في المفاوضات ولكن بعد إحياء مؤسسات م.ت.ف وتشكيل مرجعية مشتركة للمفاوضات.

دلال سلامة
مقرر اللجنة السياسية

د. زياد أبو عمرو
رئيس اللجنة السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الخامسة – الفترة الأولى

الجلسة الأولى/ الاجتماع السادس المنعقد في مدينة رام الله

بتاريخ 7-2000/6/8

تقرير اللجنة السياسية

اللقاء مع د. نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي،

عقدت اللجنة السياسية اجتماعا دوريا لها في مدينة البيرة يوم الاثنين الموافق 8/د/2000 استضافت فيه د. نبيل شعث ، وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية. وقد كان الهدف من هذا اللقاء التعرف على مجموعة من القضايا التي تقع ضمن اختصاص وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وخاصة في مجال التعاون الدولي كان من أهمها:-

أ- الاتفاقات التي توقعها السلطة مع دول وجهات خارجية.

ب- وضع العلاقات الفلسطينية الخارجية .

ج- وضع السفارات والممثليات والبعثات الفلسطينية في الخارج.

وقد قدم د. شعث عرضا حول هذه القضايا تضمن النقاط التالية:-

1. إن هناك تداخلا بين عمل م.ت.ف. والسلطة الوطنية في مجال العلاقات الخارجية ولكن هذا التداخل يتم بشكل منسق وفي إطار تقسيم للعمل بما يتلاءم والصلاحيات الممنوحة للسلطة الوطنية.
2. ان هناك بعض الوزارات في السلطة التي عقدت في الماضي اتفاقات مع دول أخرى مباشرة دون العودة إلى وزارة التعاون الدولي، وان الوزارة بعد علمها بهذه الاتفاقات قامت بتعديل صيغة الاتفاقات لكي تصبح بين م.ت.ف.(لصالح السلطة) وبين الدول الأجنبية.
3. ان الأخ أبو اللطف، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف، هو وزير خارجية فلسطين رسميا، وهناك نوع من تقسيم العمل بينه وبين د.نبيل شعث ،وذلك لان بعض الدرل تنحرج من استقباله، إلا انه يرأس جميع الوفود إلى الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز والمؤتمر الأفريقي

وقمة الجزوب وبعض دول أوروبا ،ولكنه لا يذهب إلى بعض الاجتماعات في أوروبا وأمريكا وخاصة التي تشارك فيها إسرائيل.

4. ان العلاقة بين وزارة التعاون الدولي والدائرة السياسية في م.ت.ف.هي في منتهى الدقة والحساسية ، وتحرص وزارة التعاون الدولي على أن لا تشوب هذه العلاقة أية شائبة. وان السلطة الوطنية ليست بديلا ل م.ت.ف.

5. انه مع مرور الوقت أصبحت للسلطة علاقات خارجية كاملة مع الدول دون قيد أو شرط من الحكومة الإسرائيلية،وان السلطة بدأت ترفع من سقف هذه العلاقات لكي تكون علاقات لدولة فلسطينية مستقلة .

6. ان المعونات الآتية للسلطة كانت تأتى في البداية على شكل منح ،ولكنها ما بثت ان تحولت تدريجيا إلى اتفاقات ثنائية.

7. ان السلطة عقدت عددا من اتفاقات الشراكة وخاصة مع الاتحاد الأوروبي في المجالات الاقتصادية والأمنية والتجارة الحرة، وأصبحت عضوا في اتفاقية برشلونة

8. ان بعض الدول الداعمة لنا ترفض تقديم الكشوف المالية التفصيلية لما تنفقه.

9. ان السلطة الوطنية قامت بتوقيع (150) اتفاقية مع الدول الأخرى، منها (10) اتفاقات تجارة حرة و(5) اتفاقات قروض و(10)اتفاقيات ثنائية ذات طابع شمولي و(125) اتفاقية مساعدات.

10. ان القروض التي تقدم للسلطة تقدم بشروط ميسرة للغاية ولن تشكل عبئا مستقبليا.

11. ان سفاراتنا في الخارج هي (60) سفارة كما ان لدينا (26) ممثلية أو مفوضية أو بعثة، وبالمقابل لدينا في أراضى السلطة الوطنية (22) مكتب تمثيل في غزة ورام الله ،وهناك (10) قنصليات عامة في القدس تعتبرها دولها ممثلة لها لدى السلطة الوطنية، وان هناك (15) دولة لها سفارات لدى إسرائيل، تسعى لفتح مكاتب تمثيلية لها في أراضى السلطة.

12. ان السفارات الفلسطينية في الخارج تعاني من أزمات مالية ، وان طواقمها غير فاعلة وان عملها هو شبه مجمد ، فقد تجنس عدد من العاملين في هذه السفارات بجنسية الدول التي يعملون بها، وان بعض هؤلاء يعتاشون على الضمان الاجتماعي في تلك الدول،وبعضهم يمارس أعمالا إضافية أو يعتمد على أفراد أسرته أو أقاربه في عيشه.

- **التوصيات:-**

1. ضرورة عرض ما توقعه السلطة الوطنية من اتفاقيات على المجلس التشريعي من اجل الاطلاع عليها وإقرارها وذلك قبل التوقيع النهائي على هذه الاتفاقيات.

2. توفير الدعم البشري والمالي لسفاراتنا ومفوضياتنا وممثلياتنا وبعثاتنا في الخارج ومدها بالمعلومات وبالمواقف السياسية والطلب إليها إرسال التقارير الدورية، وتفعيل دور هذه السفارات وإجراء التنقلات الدورية اللازمة بما يساعد على تمكينها من أداء عملها بالشكل الأمثل.

3. ضرورة إقرار قانون الكادر الدبلوماسي وقانون العلاقات الخارجية وقانون الرسوم القنصلية.

دلال سلامة
مقرر اللجنة السياسية

د. زياد ابو عمرو
رئيس اللجنة السياسية

بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني
حول " القدس والاستيطان "

خصص المجلس التشريعي الفلسطيني جلسته ليوم الخميس الموافق 1997/2/13 لمناقشة موضوع "القدس والاستيطان" وأصدر البيان التالي :

في ضوء المخاطر الجدية التي تتهدد مدينة القدس الشريف والناجمة عن التصعيد الخطير الذي تمارسه الحكومة الاسرائيلية ضد المدينة المقدسة بهدف تهويد المدينة وتغيير واقعها ومعالمها وتفريغها من ابنائها الشرعيين وعزلها عن محيطها الوطني الفلسطيني والعمل على تقطيع أوصالها، وامام مواصلة عمليات الحفر وحفر الانفاق بجوار المسجد الاقصى مما يعرضه لخطر الانهيار وهدم المنازل وتغيير اسماء الشوارع ومحاولة قتل الحياة الفلسطينية في القدس واستمرارها في سحب هويات المقدسيين والمطالبة باغلاق المؤسسات الوطنية الفلسطينية والعمل على خنقها بحزام من المستوطنات الضخمة بما في ذلك المخططات التي تستهدف انشاء مستوطنة على جبل ابو غنيم وفي رأس العامود والتوسع المخيف في مستوطنة معاليه أدوميم، وجفعات زئيف وقطنه وبيت سوريك. وأمام المحاولة الاسرائيلية لسحب الشرعية من المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس والمواطنين الفلسطينيين في القدس ومحاولة اضفاء الشرعية على الوجود العدواني الاسرائيلي فيها.

وامام التصعيد الحاد في ممارسة الهجمة الاستيطانية البشعة ومصادرة الاراضي وتجريفها في كافة مناحي الوطن عامة وفي منطقة وادي التين وقراوة بني حسان وكفر لاقف وغيرها من المواقع المستهدفة بالعدوان الاستيطاني على امتداد الوطن الفلسطيني خاصة.

واستمراراً لنقاشه المتواصل حول هذه القضية الحساسة وفي مقدمتها موضوع القدس، خصص المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة لهذا اليوم الخميس الموافق 1997/2/13 تحت عنوان القدس

والاستيطان حيث وقف مطولاً امام ما تتعرض له المدينة المقدسة من مخاطر جدية وما تتعرض له الاراضي الفلسطينية من مخططات استيطانية بشعة.

أولا : يتوجه المجلس التشريعي الفلسطيني الى السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والوفد المفاوض لوضع قضية القدس ومخاطر تهويدها والاستيطان ومخاطره على سلم أولويات المفاوضات الفورية مع الجانب الاسرائيلي، وفي كافة اتصالاتها العربية والاسلامية والدولية وبرامجها الاعلامية والسياسية، حتى لا تصبح المفاوضات بلا معنى ولا جدوى أمام استمرار هذه الانتهاكات الخطيرة في القدس والتوسع الاستيطاني.

ثانياً :ان المجلس التشريعي الفلسطيني اذ يدرك خطورة الوضع الناجم عن هذه الممارسات الاسرائيلية، يحذر الحكومة الاسرائيلية من مغبة استمرارها في ممارساتها العدوانية ضد شعبنا ومقدساتنا في مدينة القدس والتوسع الاستيطاني حولها ومحاولة تهويدها وتغيير معالمها متحدية في ذلك قرارات الشرعية الدولية. وان استمرار هذه السياسات يشكل خرقاً فاضحاً للاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية الامر الذي يشكل استفزازاً لمشاعر شعبنا ويهدد عملية السلام برمتها بالانهيار.

ثالثاً: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني جماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان الى الاستعداد والتأهب لمواجهة وإفشال المخططات الاسرائيلية التي تستهدف أرضنا ومقدساتنا، ويؤكد على ان تلاحم شعبنا بكافة فئاته وقواه الوطنية والاسلامية هو الضمان الاقوى لحماية منجزاتنا وحقوقنا الوطنية، ويعيد المجلس دعوته الى حوار وطني شامل يجري فيه تحديد الاولويات الوطنية والاتفاق على استراتيجية وطنية لمواجهة المرحلة بكل متطلباتها.

رابعاً : يناشد المجلس التشريعي الفلسطيني أمتنا العربية والاسلامية الوقوف الى جانب شعبنا الفلسطيني في معركته العادلة ضد الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس، ووقوفه في الخندق الاول للدفاع عن مدينة القدس بصفتها القضية المركزية للعالمين العربي والاسلامي، ان المجلس التشريعي ليطالب الدول العربية والاسلامية الشقيقة ان تحدد سياساتها من اسرائيل ومن

التطبيع معها على اساس مدى التزام الحكومة الاسرائيلية بوقف مخططات التهويد والاستيطان في الاراضي الفلسطينية عامة وفي القدس بشكل خاص واحترامها للاتفاقات المبرمة وتنفيذها واحترامها كذلك للحقوق الوطنية والدينية لشعبنا الفلسطيني في مدينة القدس.

خامساً: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني المجتمع الدولي عامة وراعيي عملية السلام والاتحاد الاوروبي خاصة لتحمل مسؤولياتهم ازاء الوضع المتفجر الذي تخلقه الممارسات الاسرائيلية والعمل الفوري لممارسة الضغط على الحكومة الاسرائيلية لحملها على وقف هذه الممارسات التي يشكل استمرارها نسفاً لعملية السلام برمتها ووضع المنطقة من جديد في دائرة الحرب والعنف، كما يدعو المجلس المجتمع الدولي لارسال مراقبين دوليين لحماية مدينة القدس ومراقبة الوضع فيها.

سادساً: يتوجه المجلس التشريعي الفلسطيني الى معسكر السلام الاسرائيلي لتحمل مسؤولياتهم ازاء المخاطر التي تترتب على استمرار سياسة الحكومة الاسرائيلية في القدس وفي الاراضي الفلسطينية لان السلام هو مصلحة مشتركة للشعبين ولمستقبل المنطقة برمتها.

سابعاً : ستظل دورة المجلس التشريعي الفلسطيني قائمة لمتابعة هذه التطورات الخطيرة.

13 شباط/فبراير 1997

بيان صادر عن
المجلس التشريعي الفلسطيني

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استثنائية طارئة يوم السبت الموافق 1997/3/1 في مقره المؤقت في مدينة رام الله بمشاركة عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية ومجلس الوزراء لبحث المخاطر المترتبة على قرار الحكومة الاسرائيلية ببناء مستوطنة جديدة في جبل ابو غنيم والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية بشكل عام وفي القدس ومحيطها بشكل خاص بهدف تهويد القدس وعزلها عن محيطها الفلسطيني وتقسيم الارض الفلسطينية مما يوجه ضربة قاصمة لعملية السلام برمتها .

وادراكا من المجلس التشريعي الفلسطيني لخطورة هذا القرار وما ينطوي عليه من ابعاد ومخاطر فان ممثلي الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وهم يمثلون ارادة شعبهم يقررون ما يلي:

اولا: يؤكد المجلس التشريعي الفلسطيني ان القدس هي قلب وعاصمة الدولة الفلسطينية وهي جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة لعام 1967 ، وان جميع القرارات والاجراءات التي فرضتها اسرائيل في القدس ومحيطها بما في ذلك المستوطنات هي باطلة ،غير شرعية، ومرفوضة رفضا قاطعا من شعبنا الفلسطيني في جميع اماكن تواجده، ومناقضة لقرارات الشرعية الدولية التي قامت عملية السلام على اساسها.

ثانيا: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني جماهير شعبنا المناضل بكافة فئاته وقواه لممارسة حقه المشروع في مواجهة الاستيطان وتهويد القدس والانتهاكات التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية بكافة الاشكال والوسائل المشروعة . ويحيي المجلس التشريعي الفلسطيني مبادرة الحوار الوطني الفلسطيني التي انطلقت يوم 1997/2/27 وشاركت فيها جميع القوى الوطنية والاسلامية بروح عالية من المسؤولية لمواجهة مخاطر السياسة الاسرائيلية، ويدعو المجلس شعبنا لمواصلة نضاله في التصدي لهذه الانتهاكات ويدعو الى اضراب عام وشامل وذلك يوم الاثنين الموافق 1997/3/3 .

ثالثا: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني الى دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية الهادفة الى وقف القرار الاسرائيلي الخطير والغائه وتشكيل اوسع جبهة عربية واسلامية ودولية لحمل الحكومة الاسرائيلية للتراجع عن قرارها امتثالا لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية وللحفاظ على عملية السلام من خطر الانهيار الفعلي.

رابعا: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني السلطة الوطنية الفلسطينية الى مراجعة الموقف من كافة جوانبه بشأن المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي بما في ذلك لحان التنسيق ، وذلك لاتخاذ موقف جديد يضع في اعتباره المأزق الجدي الذي تواجهه المفاوضات والناتج عن السياسة الاسرائيلية الاستيطانية. كما يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني السلطة الوطنية الفلسطينية الى اعطاء الاولوية لوقف الاستيطان الاسرائيلي وتهويد القدس.

خامسا: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني الدول العربية والاسلامية لوقف اجراءات التطبيع مع الجانب الاسرائيلي لحمله على التراجع عن سياساته الاستيطانية والالتزام بالاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية . ويدعو الى عقد قمة عربية عاجلة وكذلك اجتماع عاجل للجنة القدس لمواجهة الوضع الخطير القائم.

سادسا: المبادرة الى تحرك برلماني فلسطيني على الصعيدين العربي والدولي لشرح عدالة الموقف الفلسطيني والاخطار التي تتهدد مدينة القدس وفضح المزاعم والادعاءات والمغالطات الاسرائيلية الملفقة الهادفة الى تضليل الرأي العام العالمي لتغطية ممارساتها العنصرية مثل هدم المنازل وسحب هويات المواطنين الفلسطينيين في القدس ومنع البناء للفلسطينيين وذلك لتفريغ المدينة المقدسة من مواطنيها الاصليين على طريق تهويدها.

سابعا: يطالب المجلس التشريعي الفلسطيني المجتمع الدولي واوروبا وكافة القوى الحريصة على عملية السلام لممارسة دورها في الضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقف انتهاكاتها وممارساتها الاستيطانية حفاظا على عملية السلام والاستقرار في المنطقة.

ثامنا: ينظر المجلس التشريعي الفلسطيني باستغراب شديد الى الموقف الامريكي من هذه القضية الخطيرة والذي لم يرق الى خطورة القرار الاستيطاني الاسرائيلي ويرى في هذا الموقف انحيازا للجانب الاسرائيلي مما يتعارض مع الالتزامات الامريكية الموثقة تجاه عملية السلام ودورها خاصة على المسار الفلسطيني. ويدعو المجلس التشريعي الفلسطيني الإدارة الامريكية الى اعادة النظر في موقفها وممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن هذا القرار الخطير.

رام الله 1997/3/1

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صـــادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته غير العادية المنعقدة في مدينة بيت لحم يوم الخميس الموافق 1997/3/13

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة غير عادية في مدينة بيت لحم يوم الخميس الموافق 1997/3/13 حضرها السيد الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قدم خلالها تحليلا سياسيا شاملا استعرض فيه أخر تطورات الوضع السياسي والازمة الخطيرة التي وصلت إليها العملية السلمية نتيجة تنكر الحكومة الإسرائيلية لمرجعية عملية السلام والاتفاقات الموقعة بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستمع المجلس كذلك إلى تقرير ومقترحات من اللجنة السياسية حول هذه الاوضاع وسبل مواجهتها.

وعلى ضوء ذلك، ناقش المجلس التشريعي الفلسطيني الموقف من كافة جوانبه وابعاده وخاصة التصعيد الخطير في عمليات الاستيطان الإسرائيلية وفي مقدمتها قرار الحكومة الإسرائيلية بناء مستوطنة اسرائيلية جديدة على جبل ابو غنيم، وكذلك التعاميم الخطيرة الصادرة عن ما يسمى بالإدارة المدنية (ليهودا والسامرة) لمزيد من مشاريع وخطط مصادرة الاراضي من اراضي ابو ديس وعناتا والعيزرية والطور والعيسوية وحزما حول القدس لتوسيع مستوطنة معاليه ادوميم وفصل القدس نهائيا عن محيطها الفلسطيني وفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها. ووقف المجلس كذلك امام مخاطر المشاريع التوسعية الاستيطانية في طولكرم وقلقيلية ونابلس وجنين ورام الله والخليل وغور الاردن وغيرها بالإضافة إلى الطرق الالتفافية وخاصة الطريق التي تشقها اسرائيل للربط بين مستوطنة كريات أربع والحرم الإبراهيمي في الخليل، وهدم المنازل ، واستمرار الهجمة الاستيطانية في جميع أراضي الضفة الغربية بشكل عام.

ولان هذه الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس وعزلها وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية من شأنها تدمير عملية السلام وزج المنطقة في دوامة من العنف والفوضى، فان المجلس التشريعي الفلسطيني وبعد نقاش مستفيض يقرر ما يلي:

اولا: يؤكد المجلس التشريعي الفلسطيني بان خيار السلام بالنسبة للشعب الفلسطيني وقيادته هو خيار استراتيجي، يرتبط ويتأكد بالتزام الجانب الإسرائيلي بهذا الخيار واستحقاقاته. وان الحرص والالتزام الفلسطيني بعملية السلام لا يعني بأي شكل من الأشكال حرمان شعبنا من حقه المشروع في الدفاع عن وجوده، وعن ارض وطنه، وعن حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثانيا: يدين المجلس التشريعي الفلسطيني مواقف وممارسات الحكومة الإسرائيلية التي تدفع بالعملية السلمية إلى طريق مسدود ويحملها المسؤولية الكاملة عن انهيار هذه العملية وكل ما يترتب على ذلك من آثار تدفع المنطقة بأسرها إلى حافة الانفجار.

ثالثا: يؤكد المجلس التشريعي الفلسطيني مجددا ان القدس هي قلب الوطن الفلسطيني وعاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة ويؤكد ما قاله السيد الرئيس ياسر عرفات بأن لا سلام بدون عودة القدس إلى السيادة الوطنية الفلسطينية واحترام الحقوق الفلسطينية فيها كاملة.

ويعلن المجلس التشريعي الفلسطيني ان كافة الممارسات والاجراءات الإسرائيلية في القدس وضد الشعب الفلسطيني هي اجراءات باطلة وغير شرعية وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وخاصة سياسات واجراءات الضم وسحب الهويات والبناء الاستيطاني.

رابعا: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني السلطة التنفيذية إلى تعليق المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي ووقف التنسيق الأمني معها الى ان تعلن التزامها بمرجعية العملية السلمية والاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير

الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها الالتزام بوقف سياسة الاستيطان العدوانية والتوقف عن سياسة تهويد القدس.

خامسا: يثمن المجلس التشريعي الفلسطيني قرار السلطة الوطنية الفلسطينية برفض التعامل مع القرار الإسرائيلي بإعادة الانتشار من المنطقة (ج) ويعتبر المجلس هذا القرار استفزازيا مناقضا لقوانين الاتفاقيات المعتمدة ويدعو السلطة التنفيذية إلى استمرار التمسك بهذا القرار.

سادسا: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني جماهير شعبنا الفلسطيني إلى التعبئة الشاملة واليقظة والحذر والتماسك لمواجهة جميع الاحتمالات والتأكيد على حقه في استخدام كافة الوسائل والسبل التي تضمن له الحفاظ على وجوده فوق أرضه وحقوقه الوطنية المشروعة.

كما يدعو المجلس إلى تصليب الموقف الفلسطيني الداخلي من خلال تعزيز الحوار الوطني الشامل والتسريع فيه والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منه. ويؤكد على أهمية تعزيز وتفعيل العلاقة الديمقراطية والتكاملية بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التشريعية والتنفيذية والقضائية والعمل على معالجة المظاهر السلبية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني ووضع حد للتجاوزات والفساد والإفراج عن المتبقين من المعتقلين السياسيين في سجون السلطة الوطنية.

سابعا: يدعو المجلس التشريعي الفلسطيني السلطة التنفيذية بالطلب إلى الدول المشاركة في مؤتمر الأطراف الراعية لعملية السلام المزمع عقده في غزة يوم السبت الموافق1997/3/15 من منطلق دعمها لعملية السلام ورعايتها لها ان تعمل على إلزام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع (م.ت.ف) وتحترم مفاهيمها الحقيقية وجدولها الزمني.

ثامنا: يثمن المجلس التشريعي الفلسطيني مواقف الدول العربية التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في معركته السياسية ويطالبها الاستمرار في مواصلة هذا الدعم ، والاستجابة لعقد قمة عربية طارئة لبحث أساليب المواجهة العربية لسياسة الحكومة الإسرائيلية الرامية لتدمير عملية السلام

. كما يدعو المجلس إلى التنفيذ الفوري لقرارات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في القاهرة وربطت بين استمرار العلاقات العربية الإسرائيلية والالتزام الإسرائيلي باحترام وتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى المسار السوري واللبناني على صعيد التطبيع في المجالات السياسية او الاقتصادية وغيرها.

تاسعا: يدين المجلس التشريعي الفلسطيني الموقف الأمريكي في مجلس الأمن الدولي واستخدام حق النقض "**الفيتو**" ضد مشروع القرار المقدم من المجموعة الأوروبية والذي حظي بتأييد دول العالم، ويطالب المجلس الحكومة الأمريكية بممارسة دورها كراعية لعملية السلام وليس كراعية لمواقف وسياسات الحكومة الإسرائيلية.

عاشرا: يثمن المجلس التشريعي الموقف السياسي لدول المجموعة الأوروبية ودول العالم الإسلامي وكتلة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية وجميع دول العالم التي وقفت إلى جانب الحق الفلسطيني ودعوتها للاستمرار في هذا الموقف الداعم للعملية السلمية.

أحد عشر: يثمن المجلس التشريعي الفلسطيني الدور الذي تلعبه قوى السلام في إسرائيل ويدعوها لمضاعفة جهدها ولممارسة دورها وتحمل مسؤولياتها لحماية عملية السلام والوقوف بشجاعة أمام سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تدفع بالمنطقة إلى الانفجار لان السلام هو مصلحة للشعبين.

بيت لحم 1997/3/13

بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني
حول قرار مجلس النواب الأمريكي
القاضي باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل

ناقش المجلس التشريعي الفلسطيني، في جلسته الثالثة عشرة المنعقدة في مدينة رام الله يوم الثلاثاء الموافق 1997/6/16 باستفاضة، مخاطر قرار مجلس النواب الأمريكي القاضي باعتبار "القدس الموحدة" عاصمة لإسرائيل، وتخصيص مبلغ مائة مليون دولار لتغطية نفقات نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب، الى القدس .

وتوقف المجلس التشريعي، بشكل خاص، عند خطورة مضمون القرار، الذي يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي تتفق جميعها في بند رئيس باعتبار ان القدس الشرقية ارض فلسطينية احتلت بالقوة من قبل إسرائيل في حرب عام 1967. فالقرار اذن، يصادق على قرار إسرائيل الجائر وغير الشرعي في ضم المدينة للدولة العبرية، ضارباً بعرض الحائط، الحقوق الفلسطينية والإسلامية والمسيحية التاريخية المشروعة في القدس.

كما اعتبر المجلس القرار خطيراً في توقيته، لكونه جاء في وقت تعاني فيه العملية السلمية من مأزق حاد، وبالتالي فقد جاء متواطئاً مع حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة التي تسعى الى ممارسة الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية وفرض الشروط الإسرائيلية عليها، وفرض الحلول الضيقة البعيدة كل البعد عن مصلحة الأطراف في إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة وإضفاء الشرعية على حلول تفرض بالقوة من طرف واحد هو الحكومة الإسرائيلية.

ويرى المجلس التشريعي الفلسطيني،ان مجلس النواب الأمريكي قد تصرف بطريقة تتعارض مع التقاليد والأعراف البرلمانية المتعارف عليها دولياً ، وبالتالي فقد كان بقراره بعيداً كل البعد عن الديمقراطية التي تتفاخر أمريكا بها، وبعيداً كل البعد عن العدل والنزاهة، إذ لا يجوز لأي برلمان كان ان يتدخل في الشؤون الداخلية

لدولة اخرى ، او يمنح حقاً هو اصلاً لا يمتلكه ولا تمتلكه الدولة التي يمثلها الى طرفٍ ثالثٍ لا يستحقه وليس من حقه.

- ويفضح القرار مرة اخرى انحياز الكونغرس الامريكي التام لاسرائيل، واعتبره المجلس تدخلاً فظاً في الشؤون الفلسطينية الداخلية، وتدخلاً خطير في مسار عملية السلام التي قررت ان تترك موضوع القدس الى مفاوضات الحل النهائي ، لتبت بشأنها بطريقة تراعي مصالح جميع الاطراف وليس طرفاً واحداً.

- والاغرب من ذلك كله، ان مجلس النواب الامريكي تجاهل دور الادارة الامريكية ودور امريكا كراعية اساسية لعملية السلام، وكوسيط من المفترض ان يكون عادلاً ونزيهاً كما يشكل القرار خرقاً واضحاً وفاضحاً للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة، وعلى وجه الخصوص اتفاقات السلام المبرمة بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ان المجلس التشريعي إذ ينظر بخطورة بالغة لقرار مجلس النواب الأمريكي الجائر يقرر ما يلي:

- 1- إدانة ورفض هذا القرار جملة وتفصيلاً، واعتباره باطلاً ومردوداً على الجهة التي أصدرته، مؤكداً ان مجلس النواب الأمريكي لا يمتلك الحق في تقرير الوضع الراهن او المستقبلي لمدينة القدس ويحي المجلس في الوقت ذاته موقف النواب الامريكيين الذين عارضوا هذا القرار ويقيم ايجابياً موقف الادارة الامريكية في رفض تنفيذه.
- 2- التأكيد مجدداً بأن القدس هي العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية المستقلة، وان مقياس الحرب والسلام في الشرق الأوسط يخضع لاخذ هذه الحقيقة بالاعتبار.
3- رفض كافة الإجراءات الإسرائيلية بشان مدينة القدس منذ احتلالها عام 1967، بما في ذلك قرار الحكومة الإسرائيلية بضمها وكافة الإجراءات اللاحقة والرامية إلى عزلها وتهويدها وخاصة عمليات الاستيطان اليهودي فيها وحولها

وإجراءات تغيير معالمها وطمس هويتها العربية والإسلامية وتدمير الوجود الفلسطيني فيها.

4- دعوة البرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي من اجل القيام بدورهما في رفض قرار مجلس النواب الأمريكي المخالف لقرارات الشرعية الدولية وقرارات البرلمانات الدولية التي تعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967. وفي هذا السياق يثمن المجلس التشريعي الفلسطيني ما جاء في البيان الصادر عن القمة الأوروبية من دعم وتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ورفض الاستيطان وعدم قبول ضم الأراضي بالقوة.

إن المجلس التشريعي الفلسطيني يؤكد على كافة قراراته السابقة المتعلقة بموضوع القدس وحمايتها وتعزيز الوجود الفلسطيني فيها في مواجهة كافة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويدها ويتوجه المجلس بتحية خاصة الى أبناء شعبنا الصامد في القدس ويشد على أيديهم ويقف معهم في نفس الخندق إلى أن يتحقق الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي البغيض.

ويعلن المجلس بكل ثبات ان القدس هي مفتح السلام وهي مفتاح الحرب.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني

عقد المجلس التشريعي جلسة استثنائية صباح اليوم السبت 1997/8/9 للبحث في الأوضاع الراهنة، من كافة جوانبها، وقد شارك السيد الرئيس ياسر عرفات في هذه الجلسة حيث وجه خطاباً سياسياً شاملاً، تناول فيه التحديات الكبرى التي يواجهها الشعب الفلسطيني بما فيها الحرب الشرسة التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتناول كذلك اسس الموقف السياسي الفلسطيني والمهام المترتبة على الجميع في هذه الظروف الاستثنائية الصعبة.

والمجلس التشريعي، اذ يؤكد مجدداً تأييده لما جاء في خطاب السيد الرئيس، ودعمه الكامل للخطوات التي اتخذها لمواجهة هذا الوضع الاستثنائي الصعب .

فانه يقرر ما يلي:

أولاً: ان المجلس التشريعي، يقف بإجلال واكبار امام الصمود البطولي الذي يبديه شعبنا الفلسطيني العظيم في مواجهة الحرب الاسرائيلية الشاملة وصمود اسرانا البواسل خلف القضبان بقيادة سلطته الوطنية الفلسطينية.

كما يجدد المجلس ثقته الاكيدة بقدرة شعبنا الفلسطيني على تجاوز الصعوبات والمحن، والمضي قدماً نحو تحقيق اهدافه الوطنية العادلة، وفي مقدمتها إزالة الاحتلال الاسرائيلي وحق العودة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثانياً: وامام هذه الحرب الشرسة والاجراءات الانتقامية الجماعية التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية، يؤكد المجلس التشريعي الفلسطيني على اهمية الوحدة الفلسطينية، وتضافر جهود كافة الفعاليات والقوى السياسية الفلسطينية في كل الوطن.

ثالثاً: ان المجلس التشريعي الفلسطيني، وباسم الشعب الفلسطيني يجدد ادانته للارهاب بكافة اشكاله سواء كان ارهاب الافراد او الجماعات او الدول، بما في ذلك ادانة عملية التفجير الاخيرة في القدس، مطالباً كل القوى المحبة للسلام، بالعمل على وقف الارهاب، والقضاء على مسبباته.

وينبه المجلس الى خطورة الاجراءات الاسرائيلية، معتبراً اياها شكلاً صارخاً من اشكال ارهاب الدولة، مما يتناقض مع فكرة السلام والاهداف السامية المتوخاه منها.

رابعا: يؤكد المجلس التشريعي الفلسطيني، ان السلام الدائم والعادل هو هدف استراتيجي اجمع عليه الشعب الفلسطيني، وان هذا السلام يجب ان يظل محكوما لمرجعياته الحقيقية ومنسجما بتجسيده العملي مع الاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

ويرى المجلس استحالة تحقيق الامن بدون السلام والسلام بدون الامن، ولا يتسنى ذلك بدون ازالة الاحتلال وكل ذلك يرتبط عضويا وسياسيا بمبدأ الارض مقابل السلام.

وان الامن كما يفهمه الشعب الفلسطيني هو الامن الشامل الذي لا بد وان يتمتع به الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي من خلال الاحترام المتبادل، وليس من خلال الاملاء والابتزاز.

خامسا: ان الشعب الفلسطيني يتعهد ان لا يظل وحيدا في مواجهة هذه الحرب الشرسة التي تشنها عليه الحكومة الإسرائيلية والتي تجاوزت حد الوصف للجصار وما تلاه من إجراءات في مجال العقوبات الجماعية التي لم يسبق لها مثيل من قتل متعمد وهدم على الحواجز وهدم للبيوت ومع تقديرنا واعتزازنا للمواقف العربية الداعمة لصمود شعبنا وحقوقه الوطنية الا اننا ندعو اشقاءنا العرب الى التنادي لعقد قمة عربية لاتخاذ القرارات القومية المناسبة لانقاذ عملية السلام ووقف العبث الاسرائيلي بمقدراتها وبحقوق الشعب الفلسطيني والامة العربية وتحديد مواقف عربية موحدة من عملية التطبيع ومؤتمر الدوحة الذي ندعو الى مقاطعته اذا لم تستجب الحكومة الاسرائيلية لاحترام الاتفاقات المعقودة ومرجعية عملية السلام والعودة الى المفاوضات على جميع المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية الاخرى.

سادسا: والمجلس التشريعي الفلسطيني وهو يواجه مع قطاعات الشعب الفلسطيني هذه الإجراءات الإسرائيلية الظالمة وغير المسؤولة من قبل حكومة نتنياهو ينظر الى قوى السلام في اسرائيل التي تؤمن بحتمية التعايش بين الشعبين على قاعدة الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني والاحترام المتبادل ويشجع كل الاصوات المسؤولة التي ادانت الإجراءات الحكومية الأخيرة واعتبرتها ضربة قاسمة ومقصودة ضد عملية السلام واهدافها.

اننا ندعو محبي السلام في اسرائيل ومحبي السلام على صعيد يهود العالم بأسره الى العمل الحثيث من اجل انقاذ عملية السلام ووقف الانهيارات الخطرة التي فرضت عليها.

سابعاً: ان المجلس التشريعي يتوجه بالتحية والتقدير الى جميع دول العالم التي وقفت مع السلام وضد الانتهاكات الاسرائيلية والممارسات التعسفية ضد الشعب الفلسطيني

ثامناً: ان المجلس التشريعي اذ ينظر بارتياح الى تأكيدات الإدارة الأمريكية على ضرورة تنفيذ قراري مجلس الامن ومبدأ الامن مقابل السلام وعدم قيام اسرائيل بأي خطوة تلحق الضرر بنتائج مفاوضات المرحلة النهائية وضرورة وقف الاستيطان، فانه يطالبها بالعمل الدؤوب على حماية عملية السلام وفقاً لمرجعياتها والاستمرار بدور راعي هذه العملية وان تكف عن الانحياز لموقف الحكومة الإسرائيلية كما ظهر ذلك خلال عملية التصويت في الامم المتحدة.

تاسعاً: ان المجلس التشريعي ونظراً لخطورة التطورات الراهنة واهمية الاستعداد لمواجهتها فانه يقرر ان يبقى في حالة انعقاد دائم.

بيان صحفي صادر
عن رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

1997/9/17

أعلن أحمد قريع "أبو علاء" رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المجلس قد ناقش في جلسته التي عقدها في رام الله بتاريخ 16 أيلول (سبتمبر) الجاري ، الوضع السياسي الراهن من كل جوانبه ، وعلى وجه الخصوص الخطوة الخطيرة التي قام بها مستوطنون متطرفون بإستيلائهم على عدة منازل في حي رأس العامود في القدس المحتلة . كما ناقش المجلس زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة ونتائج هذه الزيارة ، إضافة إلى إستمرار السلطات الإسرائيلية بإنتهاج سياسة العقاب الجماعي بحق شعبنا الفلسطيني ومحاصرته وإتباع سياسة لإبتزاز سلطتنا الوطنية من خلال الإمتناع عن دفع الأموال المستحقة (المقاصة) والتي تجمعها السلطات الإسرائيلية من ضرائب وجمارك تعود للسلطة الوطنية .

وأعرب أبو علاء بإسم المجلس عن إستنكاره الشديد لخطوة المستوطنين الإستعمارية في حي رأس العامود وقال أن هذه الخطوة التي تثبت أنها مبيتة ، قام بها المستوطنون بالتواطؤ مع أطراف فاعلة في الحكومة الإسرائيلية ، هي خرق خطير للإتفاقيات المبرمة ، وهي لا تقل خطورة عن ما حصل في جبل أبو غنيم والنفق ، بل أن لها حساسية أكبر كونها تمت في وسط حي عربي فلسطيني ، الأمر الذي سيخلق أوضاعاً متفجرة لا يمكن لأحد أن يتنبأ بمدى تطوراتها .

وحمل رئيس المجلس التشريعي الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة ، وطالبها بالتصرف بسرعة والقيام بإجلاء المستوطنين فوراً ، وأن تقوم بتنفيذ ما أعلنته بخصوص هذه القضية ، وإلا ستتحمل وحدها مسؤولية المضاعفات التي قد تنتج عن إستمرار الوضع كما هو .

وقال أبو علاء ، إن الحكومة الإسرائيلية على المحك الآن ، ليس بالنسبة لنا فحسب بل أمام العالم وأمام الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً ، فإما أن تظهر هذه الحكومة أنها ليست متورطة بهذه العملية وإنها تبدي بعض الإلتزام بشأن عملية السلام ، أو أنها متورطة

المنـــازل ، وبنـــاء مزيـــد مـــن المســـتوطنات ، وإطـــلاق يـــد المســـتوطنين ليقتلـــوا المواطنيـــن الفلسطينيين بدم بـارد.

وأوضح أبو علاء موقف المجلس التشريعي من مســـألة الأمـــن ، وقـــال أن هـــذه القضيـــة هي إحدى القضايا الهامة من قضايا عملية السلام ، وليست بديـــلاً لـــها . وأن التعـــامل مـــع مســـألة الأمن يجب أن يتم بشكل متـــوازن ودقيـــق ، يراعـــي مصـــالح جميـــع الأطـــراف وأمـــن جميـــع الأطراف دون تمييز أو ترجيح كفة علـــى أخـــرى .

وأكد أبو علاء أن الأمـــن الحقيقـــي لا يمكـــن الوصـــول إليـــه إلا مـــن خـــلال الســـلام الحقيقي ، السلام العادل والشامل ، وعلى كل جبهات الصـــراع ، وعلـــى أســـس مرجعيـــة عمليـــة السلام المشار إليـــها .

ودعا رئيس المجلس التشريعـــي الشعـــب الفلســـطيني إلـــى التكـــاتف والتعـــاضد والحفـــاظ على الوحدة الداخلية في هذه الظـــروف الصعبـــة .

وأشاد أبو علاء بإسم المجلس التشريعي بالطريقة التـــي أدارت بـــها الســـلطة التنفيذيـــة المفاوضـــات مع وزيرة الخارجية الأمريكية ، وعدم رضوخها للإبـــتزاز الإســـرائيلي . ودعـــا رئيـــس المجلـــس التشريعي السلطة التنفيذية إلى مواصلة تمسكها بـــالثوابت الفلســـطينية ، وبـــالوحدة الوطنيـــة .

وأوضح أبو علاء ، أن الظروف الصعبة التي نمر بـــها تقتضـــي الإســـتمرار فـــي بنـــاء مؤسســـاتنا الوطنية على أسس ديمقراطيـــة وحضاريـــة ، فـــي إطـــار التعـــاون المتبـــادل وإحـــترام الإرادات ، الأمر الذي من شأنه أن يعـــزز مـــن رص الصـــف الفلســـطيني ، ويعيـــد تنظيـــم شأنـــه الداخلـــي بطريقـــة تحســـن الأداء الوطنـــي العـــام ، وعلـــى جميـــع الأصعـــدة السياســـية والإقتصاديـــة والإجتماعية.

وقال ، إن البناء الداخلي الصحي سيقربنا أكثر مـــن تحقيـــق أهدافنـــا الوطنيـــة المشروعـــة ، وفـــي مقدمتها حقنا في إقامة الدولة المستقلة ، وعاصمتـــها القـــدس الشريـــف .

جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا

الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة في عملية السلام منذ أوسلو

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

صالح عمر سرور

إشراف: د. مهنام أحمد فرارجه

فلسطين - ٢٠٠٣م